كتاب المستقبل 7

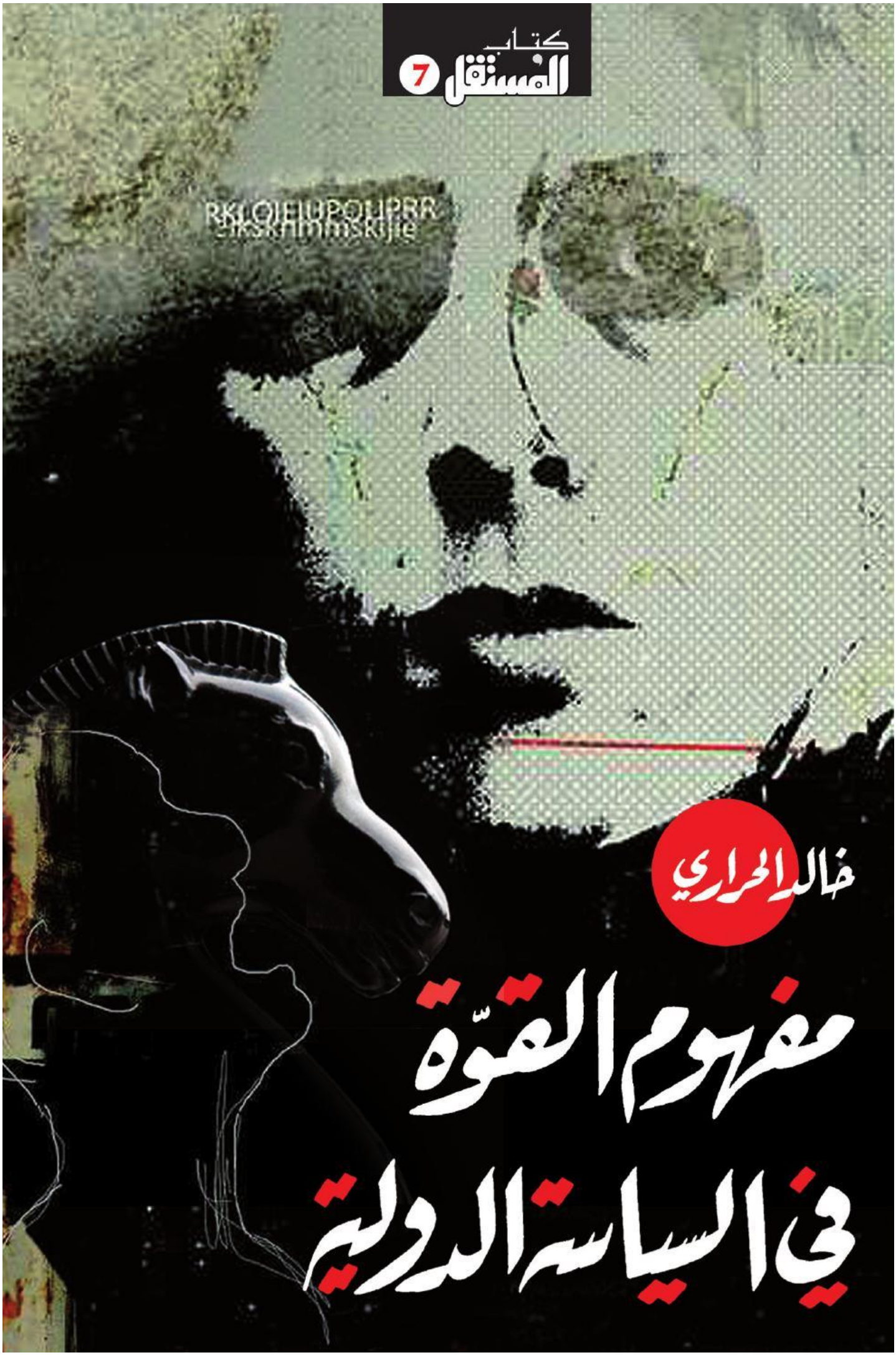

خالد الحراري

مفهوم القوّة في السياسة الدولية

مفهوم القوة في السياسة الدولية

خالد الحراري

مفهوم القوّة في السياسة الدولية

كتاب المستقبل 7

مفهوم القوّة في السياسة الدولية
تأليف: خالد الحراري

© جميع الحقوق محفوظة

مجلة
المستقبل
أسبوعية سياسية شاملة

طبع في مارس 2015

مطابع الأهرام
جمهورية مصر العربية

المدير الفني وتصميم الغلاف: سامح الكاشف
الإخراج الفني والتنفيذ: أحمد نجدي

المحتويات

تقديم 7
1 ـ مفهوم القوّة في السياسة الدولية 11
خصائص مفهوم القوّة 19
قياس القوّة 21
توزيع القوّة في المجال الدولي 42
2 ـ عوامل ومقوّمات القوّة في المجال الدولي 47
أولًا: العوامل المادية للقوة 50
ثانيًا: العوامل غير المادية للقوة 105
3 ـ نظريات ونماذج تحليل العلاقات الدولية من خلال مفهوم القوّة 123
أولًا: نظرية هانز مورجانثاو 124
ثانيًا: نظرية ريمون آرون 130
ثالثًا: النموذج النظري لكارل دويتش 145

تقديم

تعتبر المفاهيم والنظريات والنماذج الإطار النظري الذي يتم من خلاله إخضاع الظاهرة الاجتماعية للدراسة والبحث، لاسيما الظاهرة السياسية التي تمثّل شكلًا من أشكال الظواهر الاجتماعية التي اختص بدراستها فرع من فروع المعرفة هو علم السياسة أو ميدان العلوم السياسية.

والإطار النظري أو النموذج التصوّري في مجال الدراسات السياسية يعني تلك الصورة الذهنية المصّغرة لواقع سياسي معيّن أو للحياة السياسية بشكل عام في بعديها المحلّي والدولي، من خلال بناءٍ ذهني يتشكّل من فرضيات ومفاهيم تم ملاحظتها واستقراءها من ذلك الواقع السياسي وإخضاعها لأساليب البحث العلمي للتحقّق منها، ومن ثم اتخاذها أداة لفهمه وتفسيره.

والقوّة التي اتفق حولها أغلب الباحثين السياسيين على أنها مركز الاهتمام ونقطة الانطلاق في الدراسات السياسية تمثّل المفهوم الذي

سيتم توظيفه من خلال هذه الدراسة كمفهوم أساس لتحليل وتفسير الواقع السياسي الدولي خلال مرحلة من مراحله، بدأت بانتهاء مرحلة الحرب الباردة وانهيار النظام السياسي الدولي الذي كان قائمًا على القطبية الثنائية، وانتقال الواقع السياسي الدولي إلى نسقٍ جديد صار يعرف ويسمى بالنظام الدولي الجديد.

في خضم جملة من الأحداث والوقائع التي أصابت الواقع الدولي مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل متسارع وفجائي وجذري أحيانًا بدأت ملامح مرحلة جديدة في عمر العلاقات الدولية تتكشّف شيئًا فشيئًا، ليعتبرها البعض نظامًا دوليًا جديدًا، بينما لا يرى فيها البعض الآخر سوى مرحلة انتقالية لنظام دولي لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة لا زالت أوضاعه وملامحه لم تستقر وتتضح بعد.

لقد طرأت تغيّرات جوهرية على هيكلية ومضمون النظام الدولي في ثوبه الجديد شملت تغيّرات في طبيعة العلاقات والتفاعلات بين أطرافه وتغيّرات في آليات عمله وتوزيع القوة بين وحداته انعكاسًا للتغيّرات التي طرأت على الظاهرة السياسية الدولية من حيث مضامينها ومن حيث الأهمية والدور الذي صار لأي من هذه المضامين.

في ظل هذه التغيرات التي طرأت على الواقع الدولي من خلال مضامين جديدة ومتباينة الأهمية قد صارت للظاهرة السياسية الدولية.

أحاول هنا أن أرصد السلوك السياسي الدولي والظاهرة السياسية الدولية خلال هذه المرحلة (مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة)

للكشف عن طبيعتها والتعرّف على خصائصها ومضامنيها من خلال التعامل مع أبرز الصور والتراكيب التي صارت تمثل إطارًا يقع في نطاقه وفي حدوده السلوك السياسي الدولي وتعبّر أبعاده عن حقيقة وطبيعة الظاهرة السياسية الدولية في ظل هذا الواقع الدولي الجديد، وذلك من خلال إخضاع هذه الصور والتراكيب للتحليل والتفسير من خلال مفهوم القوة كمفهوم أساس، في محاولة للتحقّق من مدى استمرار صلاحية القوة كمفهوم أساس لتفسير السلوك السياسي الدولي في ظل هذه التغيّرات التي طرأت على الواقع الدولي وفي محاولة لتوضيح الصور والأشكال التي اتخذتها والوسائل والأساليب التي تعبر عنها برغم معطيات الواقع الدولي الراهن التي تضع بين يدي الباحث جملة من التفسيرات والمبررات للسلوك السياسي الدولي، تبدو أن لا علاقة لها بمفهوم القوة وأنها تنتمى لقيم ومفاهيم ذات طابع أخلاقي ومثالي، هذه التفسيرات والمبررات التي تتجسّد في شعارات الدفاع عن الحرية وعن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب.

(1)

مفهوم القوّة في السياسة الدولية

يعتبر مفهوم القوّة من المفاهيم الرئيسية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، ويعتقد البعض أنّ أي فعل اجتماعي هو في جوهره ممارسة للقوة، وأن كل علاقة اجتماعية هي في حقيقتها معادلة للقوة، ذلك لأن علاقة القوّة تتخلّل كافة التنظيمات والنظم والعلاقات الاجتماعية بدءًا من الأسرة إلى المؤسسة إلى المدرسة إلى الدولة إلى المجتمع الدولي.[1]

وإذا كان الأمر كذلك على صعيد الواقع الاجتماعي الواسع فإن الأمر يكون أكثر وضوحًا في ذلك الحيّز من الواقع الاجتماعي المرتبط بالسياسة كفعل إنساني واجتماعي يبدأ وينتهي عند القوّة كجوهر يعبّر عن الاستعداد الطبيعي لدى الإنسان لممارسة علاقات الأمر والطاعة وعلاقات العدو الصديق.

---

(1) فاروق يوسف يوسف، القوة السياسة، (القاهرة: مكتبة عين شمس 1984)، ص7.

والسياسة الدولية باعتبارها تمثّل محصّلة التفاعل بين السياسات الخارجية للأطراف الدولية وما ينتج عن هذا التفاعل من ظواهر تتخطى في تأثيرها المجتمع السياسي (المحلي) إلى المجتمع الدولي، ترتبط أكثر من أي شيء آخر بمفهوم القوّة كمفهوم يحتلّ الأهميّة الأكبر في فهم السياسات الخارجية للأطراف الدولية، ومن ثم في فهم السياسة الدولية.

بالرغم من هذه الأهمّية لمفهوم القوّة في السياسة الدولية، إلا أنه المفهوم الأكثر إثارةً للجدل والاختلاف في تحديد ماهيّته وكيفية قياسه في أدبيات العلوم السياسية.

في الفكر اليوناني القديم نجد أرسطو في كتابه السياسة (politics) يحدّد خلاصة مدرك القوّة بأنها: تلك الإمكانية التي تتوفّر لبعض أفراد المجتمع السياسي ـ المنقسم بالطبيعة إلى حكّام ورعايا ـ لجعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعليه من تلقاء أنفسهم، وحتى تتضح فعالية هذه القوّة لابد من ممارستها، فيرضخ الآخرون لطلب صاحب القوّة وينفّذون إرادته[1].

أما توماس هوبز في القرن السابع عشر فيشتهر له التعريف للقوة بأنها: «الوسيلة أو الوسائل المتاحة في وقت معيّن للحصول على خير مستقبلي واضح» دون أنّ يتورّط في تحديد (الخير الواضح) ليعطيه أكبر قدر من الاتساع والشمول.

---

(1) علي أحمد عبد القادر، وكمال منوفي، النظريات والنظم السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص20.

يعرّف ماكس فيبر القوّة بأنها (احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال)[1]، ويلاحظ أنّ هذا التعريف يرتكز على احتمال التأثير وليس على التأثير الفعلي، ويستند تعريف روبرت دال ـ للقوة ـ على تعريف ماكس فيبر السابق ليشير إلى أنّ القوّة هي «القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك»[2].

بما يشير إلى أنّ قياس القوّة هنا يعتمد على درجة التغيّر في سلوك الشخص الواقع عليه التأثير ولا ترتبط ـ وفقًا لهذا التعريف ـ مسألة قياس القوّة بإمكانيات الطرف المؤثّر.

أما هانز مارجنثاو فيعرّف القوّة بأنها: «القدرة على التحكّم في أفكار وأفعال الآخرين»[3]، في إشارة واضحة إلى عنصري القوّة الرئيسيين وهما: الإمكانيات والفعل.

واتجه لازويل وكابلان اتجاهًا آخر في تعريف القوّة، فعرّفاها بأنها: (المشاركة في صنع القرارات المهمة في التاريخ)، والقرار بصفة عامة هو الاختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف من أجل تحقيق هدف معين[4].

---

(1) فاروق يوسف يوسف، القوة السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص13.

(2) جوزيف.س.ناي؛ لأبن، المنازعات الدولية، ترجمة د. أحمد أمين الجمل، ومجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، ص82.

(3) فاروق يوسف يوسف، القوة السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص15.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ويلاحظ أنّ هذا التعريف يتجاهل البُنى السياسية والاجتماعية والركائز الأخرى للقوة ويحصرها في (اتخاذ القرار) والذي هو عملية كاملة يدخل في نطاقها عدد كبير من المُدخلات، قد تكون القوّة ـ في شكل مقدرات وإمكانيات ـ جزءً منها، وتكون مخرجاتها هي القرار نفسه، والذي يمثّل في جانب منه تعبيرًا عن القوّة، تبعًا لحجم الإمكانيات والمقدرات التي وظّفت للوصول إلى هذا القرار.

يتّضح من خلال ما سبق أنّ المشكلة الجوهرية في تعريف مدرك (القوّة) تكمن في احتواء هذا المدرك على عنصرين اثنين متداخلين بطريقة معقّدة، مما جعل بعض التعريفات لمفهوم القوّة تقف عند حد التعبير عن احدهما دون الآخر، يأخذ مفهوم القوّة من زاوية معينة شكل (الغاية)، بينما يأخذ شكل (الوسيلة) من زاوية أخرى، ويبدو في ذات الوقت وكأنه مرادف لمحصّلة القدرات المادية والمعنوية من جهة ومن جهة أخرى يبدو وكأنه مجرد تعبير عن علاقة إنسانية.

ولتفصيل ما سبق يجتهد الباحث ليوضّح: أنّ عنصري مدرك القوّة المتداخلين هما: (المادة والفعل)، أو ما يطلق عليه البعض (المقدرات والنفوذ)[1]، ففي حين أنّ القوّة من زاوية (المادة) هي مجموعة القدرات والإمكانيات التي تكتسبها الدولة ـ مادمنا بصدد القوّة في المجال الدولي ـ وتتيح لها أنّ تتمتع بوزن نسبي لهذه القدرات مقارنة بغيرها من الدول أو الأطراف الدولية الأخرى،

(1) لويد جنسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة د. محمد بن أحمد مفتي، ود. محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص238.

وتتمثّل هذه الإمكانيات والقدرات ـ كما سيأتي تفصيله في المبحث التالي ـ في الإمكانيات المتعلقة بالموقع الجغرافي والسكان والموارد الاقتصادية والقدرات العسكرية، وكذلك المقدرات والإمكانيات ذات الطابع غير المادي المتمثلة في القيادة السياسية والنظام السياسي والثقافة السائدة وغير ذلك، وبالنظر إلى القوّة من هذه الزاوية يمكن الإقرار بأن كل دولة هي عبارة عن قوة وإن وجود الدولة متلازم مع وجود القوّة، برغم اختلاف وزن هذه القوّة قياسًا بغيرها من القوى أو الدول، ومن هذه الزاوية تصبح القوّة غاية، فكل دولة تحرص على اكتساب مقدرات القوّة التي تمكّنها من البقاء والاستمرار.

ومن الزاوية الأخرى، فإن توظيف تلك الإمكانيات (المادة) لإحداث علاقة مع طرف آخر تفضي إلى التأثير والتأثر هو ما يجسّده العنصر الآخر لمدرك القوّة المتمثّل في اعتبارها (فعل)، مما يعطي للقوة معنى (العلاقة الإنسانية)، وتتدخّل هنا الاعتبارات (الإنسانية) لتعقّد العلاقة بين الفعل والمادة، وتصبح المسائل المتعلقة بالإدراك، والرغبة، والخوف، والإحساس بالأهمية، وكل ما يتعلق بالجانب الإنساني من إحساس وشعور وفهم وإدراك محدّدًا مهمًا في تكوين (الخلطة) التي تترجم الإمكانيات إلى فعل تأثير وتأثر، ويزيد الأمر تعقيدًا أنه في كل (حالة) من حالات التعبير عن القوّة لا يتعلق الأمر فقط بصاحب الفعل، بل يكون الطرف الآخر الموجه تجاهه الفعل جزءً مهمًا من هذه (الخلطة).

كما أنّ العلاقة بين (المادة) و(الفعل) في هذه الحالة لن تكون علاقة فيزيائية شبيهة بالعلاقة بين المادة والفعل في الطبيعة، حيث أنّ العلاقة (الفيزيائية) بين المادة والفعل حتمية (إلى حد ما)، بمعنى أنّ طبيعة المادة تحدّد وتتحكّم في نوع الفعل، فكتلة المادة وحجمها ونوعها تحدّد (فيزيائيًا) الفعل المتعلق بالطاقة والحركة، وغيرها من الأفعال المرتبطة بالمادة فيزيائيًا، الأمر مختلف فيما يتعلق بالقوة على الصعيد الإنساني، فليس من الحتمي أو الضروري أنّ يعبّر الفعل تعبيرًا (فيزيائيًا) عن المادة، بمعنى أنّ إمكانيات ومقدرات القوّة ـ حتى وإن أمكن قياسها وتحديدها ـ ليس من الضروري أنّ تؤدي إلى (فعل) محدّد من حيث التأثير والنتائج، وهو جانب آخر يضفي على مفهوم القوّة ـ الذي نحن بصدده ـ درجة عالية من التعقيد.

لعل معالجة الموضوع من خلال العلاقة بين مفهومي (القوّة والقدرة) يعطي مزيدًا من التوضيح في هذا الجانب:

في اللغة الإنجليزية يتم التميّز بين لفظين (Strength) والتي تقابل في العربية (القوّة) و(power) والتي تقابل في العربية (القدرة)، وفي اللغة الفرنسية يقابل لفظ (Force) لفظ القوّة في العربية، بينما يقابل لفظ (Puissance) لفظ القدرة، وهو اللفظ الذي يستعمله الفرنسيون للتعبير عن مقدرة الوحدة السياسية على فرض إرادتها، بينما يستعملون لفظ Force للدلالة على القوى العسكرية والاقتصادية، أي مجموع الوسائل التي تعبّر عن القدرة،

وفي الإنجليزية هناك اتجاهان في شأن مدلول لفظ Power في المجال الدولي، يرى الاتجاه الأوّل أنّ القوّة (Power) هي مجموعة العوامل المشكّلة لقدرة الدولة، ويتعامل هذا الاتجاه مع عوامل قدرة الدولة باعتبارها عوامل قوتها (السكان، الموقع الجغرافي، الموارد الاقتصادية...الخ)، أما الاتجاه الثاني فيربط القدرة (Power) بفكرة العلاقة الإنسانية، أي تأثير الإنسان على عقول وأفكار غيره من الناس، كما أنّ هذا الاتجاه لا يفك الارتباط بين مفهوم القدرة بمعنى العوامل والعناصر المكونة للقوة، وفي اللغة العربية برغم أنّ لفظ (القوّة) التي تقابل Strength في الإنجليزية يمكن أنّ يفهم على أنه دلالة على مجموعة الإمكانيات التي يتمتع بها (القوي)، وأن لفظ القدرة التي تقابل Power في الإنجليزية يفهم على أنه دلالة على التأثر أو الفعل المرتبط بالإمكانيات[1]، أنّ التعامل مع مدرك القوّة باعتباره يتضّمن عنصرين هما: (مادته) المتمثلة في مجموعة القدرات والعناصر المكونة للقوة و(الفعل) المتمثل في التعبير عن هذه القدرات والإمكانيات باعتباره علاقة إنسانية يجعل الباحث يفضّل استعمال لفظ (القوّة) للتعبير عن المعنى المقابل للفظ Power في اللغة الإنجليزية، حيث أنّ هذا المعنى أقدر في التعبير عنه لفظ القوّة ـ عربيًا ـ عنه فيما إذا استعمل لفظ القدرة للتعبير عنه، وذلك وفقًا للاتجاه الثاني ـ في اللغة الإنجليزية ـ الذي سبق الإشارة إليه،

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص.ص 61-63.

حيث يبدو الأقرب في تصوير مفهوم القوّة بالمعنى الذي يستهدفه الباحث[1].

أنّ الطبيعة المعقّدة والمركّبة لمفهوم القوّة والتي تستوجب التعامل مع هذه المفهوم باعتباره (كلًا) مركبًا من مادة وفعل هي التي تمنحه شرعية اعتباره جوهر العملية السياسة وصلبها، وقد لا نستطيع أنّ نمنحه هذه الشرعية إذا تعاملنا معه على أنه مجرد (وسيلة) يجسّدها (الفعل) المتعلق باستعمال إمكانيات ومقدرات القوّة ليحدث التأثير والتأثر، أو إذا تعاملنا معه على أنه مجموعة المقدرات والإمكانيات والتي قد لا يكون لها أي معنى في غياب (الفعل) المتعلق بتوظيفها ووضعها موضع الاستخدام، كما أنّ الطبيعة المعقّدة والمركّبة لمفهوم القوّة هي التي تجعل الباحث ـ أي باحث ـ لا يستطيع السيطرة تمامًا على مفهوم القوّة أثناء التحليل ليطغى المعنى المتعلّق بالقوة باعتبارها مجموعة القدرة والإمكانيات أحيانًا، وأحيانًا أخرى المعنى المتعلق بالقوة باعتبارها فعل التأثير والتأثر، لذلك فإن أي تحليل للقوة لابد أنّ يقر بأنها معقدة تمامًا «وإنك إذا قمت بطمس تعقيداتها فإنك لا يمكن أنّ تحسن فهمها»[2].

---

(1) يتفق الباحث في ذلك مع وجهة نظر الدكتور محمد طه بدوي الذي يرى أنّ لفظ القوة أقدر في تلفظها - عربيًا ـ على التعبير في نفس الوقت عن القوة من حيث هي مجموعة عوامل (جغرافية، اقتصادية...الخ)، وعن القدرة على استعمال عناصر القوة هذه معًا، انظر في ذلك محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص63.

(2) روبرت. أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء أبو زيد، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات 1993)، ص33.

خصائص مفهوم القوّة

من مجموع الاعتبارات السابقة يمكن استخلاص عدد من الخصائص التي تحدد الإطار العام لمفهوم القوّة كمفهوم يعبّر عن جوهر العملية السياسية لاسيّما على المستوى الدولي، على النحو التالي:

1 ـ القوّة علاقة إدراكية في الأساس: فقد تمتلك دولة ما قدرات كبيرة تمكّنها من فرض إرادتها، لكنّ تصّرف الدول الأخرى تجاهها سيعتمد على إدراكها لمقدرات الدولة الأولى، وكذلك على إدراكها لرغبة تلك الدولة في استعمال هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ، وتستمر عملية الإدراك بشكل استرجاعي لتعتمد (القوّة) على إدراك الطرف الأوّل لمدركات الطرف الثاني تجاهه وهكذا[1].

2 ـ القوّة مفهوم نسبي: حيث لا تتضح القوّة إلا من خلال علاقة تفاعل دولي، فليس بالإمكان أنّ تقول أنّ الدولة (أ) مثلًا دولة قوية وأن الدولة (ب) دولة ضعيفة، وإنما كل طرف يكتسب درجة من القوّة بالنسبة لوزن قوة الطرف الآخر.

---

(1) لويدجنسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة د. محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (مرجع سبق ذكره)، ص238.

3ـ القوّة مفهوم متغيّر: فالقوة النسبية للدول في حالة تغير دائم، لذلك فإن حالة الاتزان الدولي ما هي إلا حالة عارضة ومؤقتة، وذلك نظرًا للحركية الشديدة التي تتسم بها التفاعلات الدولية، ويرجع ذلك إلى حالة التغيّر المستمر في مقوّمات وإمكانيات القوّة، وكذلك التغيّر في الأهمية النسبية لأي من هذه الإمكانيات[1].

4ـ القوّة مفهوم موقفي: تتغيّر تبعًا لطبيعة المواقف الدولية التي تواجهها الدولة، فقد تستطيع دولة أنّ تمارس نفوذًا أو تستخدم (العنف) تجاه دولة معيّنة في موقف ما، بينما لا تستطيع القيام بنفس الفعل تجاه دولة أخرى أو تجاه نفس الدولة في قضية أخرى.

5ـ القوّة مفهوم متعدد الأبعاد: فالقوة القومية للدولة تعتمد على جملة من المعطيات والعوامل، وهذه المعطيات برغم أنّ بعضها متغيّر بشكل مستمر إلا أنّ وزن كل منها وأهميّته في الإطار العام لقوة الدولة متغيّر أيضًا وبشكل مستمر من فترة زمنية إلى أخرى، ومن دولة إلى دولة، ففي حين كان الاعتماد على القدرات العسكرية لتوضيح قوة الدولة ـ خلال فترة طويلة من الزمن ـ فإن القدرات الاقتصادية والقدرات المتعلقة بالقيادة السياسية صارت تلعب دورًا مهمًا في تحديد حجم ووزن دولة ما، فاليابان مثلًا ـ والتي لا تمتلك أي قدرات عسكرية تذكر ـ تمنحها قدراتها الاقتصادية

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكر)، ص67.

مستوى من القوّة يمكّنها من فرض إرادتها بما يحقّق مصالحها القومية التي تأطّرت وتبلورت مع ما ينسجم مع هذه القدرة وما ينسجم كذلك مع غياب القدرة العسكرية بالنسبة لها[1].

قياس القوّة

يضع روبرت دال تعريفًا إجرائيًا للقوة حيث يرى أنّ:

[القوّة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) ـ احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ)].

برغم هذه المعادلة الإجرائية للقوة إلا أنّ مشكلة تحديد القوّة وقياسها تظل المشكلة الأصعب في التعامل مع مدرك القوّة.

تعتمد عملية القياس والتحديد بدرجة أساسية على وجود مؤشرات ومقاييس للموضوع محل القياس، وهذا أمر من الصعب أنّ يتأت بخصوص مفهوم القوّة لعدد من الأسباب والإشكاليات المتعلقة بالطبيعة المعقّدة لمفهوم القوّة وهي كما يراها روبرت دال[2]، تتمثل في:

---

(1) المرجع نفسه، ص67.

(2) روبرت. أ. دال، التحليل السياسي الحديث، (مرجع سبق ذكره)، الصفحات من 33 إلى 40.

أ) **إشكالية التوزيع**: حتى يمكن تحديد القوّة وقياسها لابد من الوصول إلى وصف للقوة وتوزيعها بين الأفراد شبيه بالوصف المتعلق بتوزيع الدخل أو الثروة، أو التعليم، أو متوسط عمر الإنسان، أو أي من الأشياء الأخرى من هذا القبيل، وهو ما يرى روبرت دال أنه ربما يكون مستحيلًا، ما بالك إذا كان الأمر يتعلق بوصف توزيع القوّة بين جماعات بشرية (منظمات، مؤسسات، مجتمعات، دول).

ب) **إشكالية التراتب**: يمكن نظريًا تصوّر حد أدنى وحد أعلى للقوة وإن كل الأطراف سواءً كانوا أفرادًا أو جماعات على المستوى الوطني أو أطرافًا دولية على المستوى الدولي سيقع كل منهم بالضرورة عند مستوى معيّن من القوّة بين الحد الأدنى والحد الأعلى، وهو ما لا يمكن التعبير عنه بقيمة محدّدة (واحد أو صفر مثلًا) وإنه عندما يتم وضع حد فاصل بين كل مستوى وآخر من مستويات القوّة سيحدث نوع من التضليل، لأن ذلك يعني تجاهل الكثير من التفريعات المطلوب معرفتها.

جـ) **إشكالية القوّة الكامنة والقوة المحقّقة**: لابد من الإقرار بأنه لا يوجد من بين المخلوقات من يملك قوة مطلقة غير محدّدة، وفي محاولة إدراك مستوى أو قدر القوّة فإنه يمكن تصّور مستوى نظريًا لقوة (س) مثلًا في ظل قوانين الطبيعية والتقنية القائمة والمعرفة الإنسانية، ويبقى هذا المستوى

مستوى نظريًا، أو ما يمكن أنّ يطلق عليه (القوّة الكامنة) أو الافتراضية، وإذا كان هناك احتمال الوصول إلى القوّة الكامنة أو الافتراضية عند التعامل وفقًا لقانون الطبيعية (الفيزياء) مع الأشياء باعتبار أنّ المعطيات هنا قابلة للتحديد، فإنه على الصعيد الإنساني من غير المحتمل الوصول إلى القوّة النظرية الكامنة نظرًا للاعتبارات المتعلقة بالجوانب الإنسانية مثل الإدراك والإحساس والانفعال بالإضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بالجوانب الموضوعية المتمثلة في القيود والقوانين والزمان والمكان والآخرين، لذلك فإن (س) سيحاول تعّظيم قوته باستمرار للوصول إلى المستوى النظري لها، والذي لا يمكنه الوصول إليه بشكل تام بل سيصل إلى تحقيق قدر أو مستوى معينًا من هذا التصّور النظري لقوته، وبرغم صعوبة تحديد التصّور النظري للقوة الكامنة، فإن الصعوبة تكون أكبر في تحديد أي من المستويات الذي يمكن ل(س) أنّ يحقّقه في سعيه باتجاه تحقيق أقصى ما يمكن من قوته الكامنة.

د) **إشكالية المحيط والمجال**: حتى يمكن تحديد القوّة وقياسها لابد من الإجابة على السؤال التالي (القوّة بالنسبة لمن؟ وبخصوص ماذا؟).

هـ) **إشكالية الفردية والجماعية في القوّة**: تزداد مشكلة وصف توزيع القوّة تعقيدًا عندما يتعلّق الأمر بالجماعات، فإذا كان بالإمكان قياس قوة الفرد بالنسبة لفرد آخر فإن قياس

قوة (جماعة) بالنسبة لجماعة أخرى أصعب لاحتواء هذه الجماعة على عدد من الأفراد، وقد تحتوي هذه الجماعة على جماعات أخرى أصغر نسبيًا، كما هو الحال في الدولة، ومع تحكّم الإشكاليات السابقة في مسألة قياس قوة الفرد، فإن قياس قوة الجماعة المكوّنة من عدد من الأفراد لا يكون دائمًا عبارة عن حاصل جمع قوة الأفراد المكونين لها، لأن بعض المعطيات للقوة تتوّلد وتوجد في الجماعة باعتبارها جماعة، وقد تنتفي تمامًا في حالة التعامل مع أفراد الجماعة بشكل إنفرادي، كما أنّ العكس صحيح، فبعض معطيات القوّة الموجودة لدى الأفراد قد تكون محصّلتها (صفرًا) إذا تم التعامل مع هؤلاء الأفراد كجماعة.

و) **إشكالية التحكم في الخيارات**: تنبثق هذه الإشكالية من خلال عدم إمكانية التحكّم في الخيارات المتعّلقة بالفعل المعبّر عن القوّة والمترجم للإمكانيات المرتبطة بها، ومردّ ذلك إلى أنّ الفعل المعبّر عن القوّة يمثّل في الواقع خيارًا من بين عدد من الخيارات المتاحة، وإذا كان للفاعل قدرة على الاختيار بين المتاح من الخيارات فإنه في الغالب لا يملك القدرة على تحديد لائحة الخيارات المتاحة، والمثال هنا يشبه حال الطالب الجامعي الذي بإمكانه اختيار عدد من المواد لدراستها في فصل دراسي معيّن في وقت لا يملك فيه القدرة على تحديد لائحة المواد التي يمكنه الاختيار

من بينها، لأن لائحة الخيارات المتاحة تنتجها بُنى تتمتع باستمرارية نسبية تحدّد أو تؤثر على الأقل في تحديد قيم هامة مثل: المكانة، النفوذ، السلطة، الثروة، وما شابهها، وهذه البُنى تتضمّن نظمًا ثابتة نسبيًا، أو منظمات محسوسة مثل الأسرة، الأحزاب السياسية، المؤسسات الدستورية، النظام السياسي، النظام الاقتصادي وما شابه ذلك، وتخرج هذه البُنى ـ على المدى القصير ـ عن دائرة تحكمّ (الفاعل)، باعتبار أنّ الفعل المعبّر عن القوّة يقع في الغالب في المدى القصير زمنيًا.

ز) **إشكالية الوعي**: وهي الإشكالية التي ترتبط بمسألة الإدراك للخيارات المتاحة والإدراك للنتائج المترتبة على تفضيل أحد الاختيارات عن الآخر، وبما أنّ عملية الإدراك هي التي تحدّد نوع الفعل (المتبع) المعبّر عن القوّة فإن الاحتمال يظل قائمًا في إنه (ربما يكون هناك خيار آخر يكون نوع الفعل الناتج عنه أكثر قوة بمقياس النتائج النهائية، والفاعل لم يستطيع إدراكه)، وهنا كيف يكون القياس؟ للمدرك أم لغير المدرك؟، وكيف يمكن قياس غير المدرك؟ وكيف يمكن التأكّد من أنّ الخيار (الغائب) هو خيار غير مدرك أو هو خيار مدرك ومستبّعد؟ وتتولد الاستفهامات من بعضها لتفضي إلى نتيجة مؤداها: أنّ إشكالية الإدراك والوعي تجعل من الفعل المرتبط بالقوة غير قابل للقياس.

وبالرغم من الإشكاليات السابقة المتعلقة بقياس القوّة، إلا أنّ عددًا من الباحثين حاول قياس القوّة، فقد اقترح (دوتيش وأدينجو) قياس القوّة على أساس تحديد درجة الرضا عن النتائج النهائية للسياسة الخارجية استنادًا على مفهوم لاسويل للقوة، والذي يرى أنّ القوّة تحدّد من يحصل على ماذا وكيف ومتى؟ وفي إطار ذلك قاما بدراسة عدد من القضايا السياسية في عدد من الدول ومن بينها ألمانيا الاتحادية (سابقًا) وطوّرًا مقياسًا من ثلاث نقاط يوضّح مدى الرضا أو عدم الرضا عن القضية محل الدراسة، وعلى سبيل المثال تبيّن أنّ الألمان كانوا راضين تمامًا عن اتفاقية باريس عام 1955 والتي بموجبها أصبحت ألمانيا الاتحادية (سابقًا) عضوًا من اتحاد غرب أوربا وحلف الأطلسي بمعدل (+ 3) بينما كان الاتحاد السوفيتي (سابقًا) معارضًا تمامًا لهذه الاتفاقية بمعدل (– 3)[1].

أنصّبت أغلب المحاولات في قياس القوّة في العلاقات الدولية على تطوير مؤشّرات لقياس مكونات القوّة الوطنية وبالذات المادية منها، فقد طوّر أورجانسكي وفوش مقياسًا للقوة أعطيا فيه وزنًا كبيرًا لعنصر السكان، وبناءً عليه توقّعا أنّ تصبح الصين الشعبية أقوى دولة في الثمانينيات من القرن العشرين[2]، ومن الواضح أنّ هذا التوقّع جانبه الصواب، لأن إعطاء وزن كبير لعنصر السكان تجاهل الجوانب

(1) لويد جنسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة د. محمد أحمد مفتي ود.محمد السيد سليم، (مرجع سبق ذكره)، ص241.

(2) كانت هذه التوقعات خلال فترة أوائل الستينيات من ذات القرن، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

السلبية للتزايد السكاني المتمثلة في الضغط على الموارد الغذائية وعرقلة تراكم رأس المال اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أنّ مؤشّرات أخرى مثل: الناتج القومي الإجمالي واستهلاك الطاقة وإنتاج الحديد والصلب اتخذت مؤشّرات دالة على قوة الدولة برغم ما تزخر به هذه المؤشرات من نقاط ضعف، فمثلًا مؤشر استهلاك الطاقة يشكّل نقطة ضعف أكثر من تشكيله عنصرًا من عناصر القوّة إذا كان هذا الاستهلاك مقرونًا باستيرادها من الخارج.

بيد أنّ أغلب محاولات قياس القوّة لم تأخذ في الاعتبار العوامل غير المادية لمكوّنات القوّة الوطنية للاعتراف بصعوبة إخضاع هذا النوع من العوامل للقياس، مع عدم استحالته، فقد يكون بالإمكان قياس درجة الاستقرار السياسي أو درجة التأييد للسلطة السياسية من خلال مؤشّر استطلاعات الرأي العام مثلًا.

وإذا عدنا إلى إخضاع العوامل المادية للقوة لعملية القياس فإن الصعوبات قد ظهرت جليّة في محاولات القياس للقدرات، لاسيّما في مسألة قياس القدرات العسكرية النسبية، فقد اختلف الدارسون للمقدرات العسكرية للدولتين العظمتين (خلال فترة الحرب الباردة) الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حول أي الدولتين تسبق الأخرى في ميدان التسلّح الاستراتيجي، وتنبع هذه الاختلافات من اختلاف أنظمة التسلّح الاستراتيجي بين الدولتين، ففي حين تعتمد الولايات المتحدة على حاملات الطائرات وقاذفات القنابل الإستراتيجية والغواصات القاذفة للصواريخ كوسائط لإيصال القوّة

التدميرية (النووية) إلى الهدف، يعتمد الاتحاد السوفيتي في المقابل نظام الصواريخ الأرضية العابرة للقارات، كما أنّ السلاح الإستراتيجي السوفيتي لم يكن فقط لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بل كان أيضًا لمواجهة الصين الشعبية (الدولة الشيوعية التي خرجت عن طوع الاتحاد السوفيتي) بعكس الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قوتها النووية مخصّصة لمواجهة الاتحاد السوفيتي فقط، وبذلك كان من الصعب الاتفاق على تحديد طبيعة توازن القوى الأمريكي ـ السوفيتي خلال تلك الفترة[1].

ولا تعني صعوبة قياس القدرات العسكرية الإستراتيجية (النووية) سهولة قياس القدرات العسكرية التقليدية، حتى إذا اعتمد في هذا القياس مؤشّرات مثل حجم الميزانيات العسكرية الموظّفة، أو الحجم البشري للقوة العسكرية، أو الحجم الآلي لها (دبابات، طائرات، مدافع)، ففي كل هذه المؤشرات يكون الاختلاف قائمًا في ظل اختلاف طبيعة الميزانيات العسكرية من دولة إلى أخرى، وكفاءة توظيف هذه الميزانيات، (ففي كثير من الأحيان يكون مجرد زيادة الإنفاق العسكري هدفًا بحد ذاته لما يمثّله ذلك من رسالة إلى العدو تشير إلى أنّ الدولة مصمّمة على زيادة إمكانيات القوّة لديها وبالتالي جاهزيتها لرد أي عدوان أكثر مما يعبّر عن زيادة حقيقة في إمكانيات القوّة العسكرية)، كما أنّ اختلاف طبيعة الحجم البشري والحجم الآلي للقوة العسكرية قائمًا في ظل الاختلاف في تحديد طبيعة

(1) المرجع نفسه، ص.ص242، 243.

الحجم البشري من حيث أنه قوة فعلية أو احتياطية أو قوة خاصة مع اختلاف مستوى الكفاءة والتدريب، وكل ذلك يجعل مسألة قياس القوّة العسكرية التقليدية ومقارنتها لتحديد وزنها قياسًا بقوة أخرى مقابلة لها أمرًا ليس باليسير، إضافة إلى ذلك فإن الوزن سيختلف بالضرورة فيما إذا كانت القوّة في حالة هجوم أم في حالة دفاع.

تصنيفات ونماذج وصور القوّة

يصنّف علماء الاجتماع السياسي القوّة في شكلين رئيسيين هما: (السلطة والنفوذ)، فالقوة يمكن أنّ تمارس في شكل سلطة ناتجة عن قبول مشروع ممنوح من الطرف الذي تمارس عليه السلطة للطرف الممارس لها من أجل تحقيق أهداف جماعية، بينما يكون النفوذ هو ممارسة للقوة لتحقيق الأهداف في غياب الشرعية لهذه الممارسة باستخدام مجموعة من الوسائل تتراوح بين الترغيب والترهيب والسيطرة والإقناع والإكراه[1].

وإذا كانت السلطة السياسية كشكل من أشكال القوّة تستند على (الشرعية) في ممارستها، بما يفيد أنّ ممارس القوّة يملك سلطة إصدار القرار الإلزامي تجاه كل الأطراف المعنية بدائرة سلطته، وإن أي ممارسة للقوة خارج هذه الدائرة يفقدها طابع السلطة، فإن القوّة كسلطة لا تتحقّق إلا في ظل (النظامية) وهو ما لا يوجد في الساحة السياسية الدولية، إلا إذا استثنينا ما تمتلكه المنظمات الدولية

(1) فاروق يوسف يوسف، القوة السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص17.

من قوة بحكم طابعها النظامي الذي يمنحها بعض السلطات فوق سلطة الأطراف الداخلة فيها والتي في أغلبها لا ترتقي إلى مستوى سلطة الإلزام، وإذا ارتقت تصتدم بمشكلة تنفيذ هذا الإلزام والذي لا تمتلكه المنظمة الدولية إلا في حدود ما يقرّره أعضاءها ويرغبون في توظيفه لصالحها ليبدو الأمر مرتبطًا بإرادات مستقلة للأطراف الأعضاء ومرهونًا بمصالحها ومواقفها من القرار الصادر عن المنظمة الدولية، وسيعالج الباحث هذا الموضوع في مبحث مستقل يتعلّق بالشرعية الدولية وعلاقتها بمفهوم القوّة فيما سيلي.

أنّ الوجه الآخر للقوة، والذي يطلق عليه علماء والاجتماع السياسي اسم (النفوذ) هو ما يعنينا بصدد مفهوم القوّة على المستوى الدولي.

النفوذ كمصطلح أطلقه علماء الاجتماع السياسي على القوّة (غير الشرعية) أي غير المستمدة من سلطة رسمية إلزامية والمتجسّد في التنظيم غير الرسمي في نطاق المجتمع السياسي (المحلي)، قد لا يصلح للتعبير ـ بشكل دقيق ـ عن القوّة على الصعيد الدولي، والتي تنحصر في وجه واحد ـ وفقًا للتصنيف السابق ـ وهو الوجه الذي لا يعبّر عن وجود سلطة شرعية لها حق إصدار القرار النهائي الإلزامي، وإذا كانت القوّة على الصعيد الدولي تتجّسد بشكل واضح في العنف (كأصل) في التعامل بين الأطراف الدولية كنتيجة منطقية لغياب السلطة الشرعية العليا في البيئة الدولية، فإن العنف أو الإكراه كصورة من صورة القوّة يُكتسب ـ وفقًا لتصنيف علماء الاجتماع

السياسي ـ لصالح (السلطة) كوجه من وجوه القوّة أكثر من اكتسابه لصالح (النفوذ) كوجه آخر مغاير للوجه الأوّل، فغالبًا لا يتأت للتنظيمات غير الرسمية في نطاق المجتمع السياسي (المحلي) ممارسة العنف أو الإكراه، وتعتمد بشكل كبير على الإقناع والاستمالة والترهيب والترغيب في التعبير عن قوتها، بينما يتأت للسلطة السياسية (النظامية) ممارسة الإكراه لأن نظاميتها هي التي تمنحها الاحتكار الشرعي لأدوات العنف في المجتمع.

من هنا فإن الباحث لا يفضّل استعمال مصطلح (النفوذ) كأحد تصنيفات القوّة للتعبير عن القوّة في المجال الدولي، ويرى أنّ يتم التعامل مع القوّة السياسية على الصعيد الدولي كموضوع مستقل عن القوّة السياسية فيما يخصّ المجتمع السياسي (المحلي)، الأمر الذي يتيح إيجاد تصنيفات معبّرة عن صور ونماذج القوّة في البيئة الدولية.

تصنيف القوّة في السياسة الدولية

يتفق أغلب علماء السياسة المعاصرون على أنّ التصنيف الأساسي للقوة في الساحة الدولية يعتمد على أنها أم أنّ تكون قوة إقناع أو قوة إكراه، ويجّسد هذين الوجهين للقوة مفهومي الدبلوماسية والإستراتيجية، وفي حين تعني الدبلوماسية كافة صور القوّة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف في البيئة الدولية قبل أنّ يتم الوصول إلى مرحلة الإكراه والعنف لتستكمل الإستراتيجية عملية تحقيق الأهداف

متجّسدة في صورة العنف والإكراه، وفي إطار هذين التصنيفين للقوة يمكن رصد عدد من الصور التي تعبّر عن القوّة في الحالتين:

أ ـ القوّة من خلال الدبلوماسية:

تعتمد الدبلوماسية أساسًا على فن الإقناع، أي الوصول إلى التأثير على سلوك الطرف الآخر من خلال إقناعه بجدوى القيام بسلوك ما، والإقناع يعني الاستجابة الطوعية الاختيارية من قبل الطرف الثاني لما يريده الطرف الأوّل، وهو لا يعني بالضرورة أنّ اقتناع الطرف الثاني جاء نتيجة (لمنطقية) رغبات الطرف الأوّل، أو نتيجة لتأثير عاطفي أو روحي، بل يكون ـ في الغالب ـ ناتج عن ارتباط مصلحة الطرف الثاني بهذه الاستجابة الطوعية لإرادة الطرف الأوّل بعد حسابه لمعادلة المكاسب والخسائر المحقّقة أو المحتملة، وتدخل هنا سياسات الترغيب والترهيب كسياسات تعمل على الوصول بالطرف الثاني إلى حالة الاقتناع.

مع عدم الإخلال بارتباط المواقف والسياسيات التي تنتهجها الدولة ـ أي دولة ـ في الساحة السياسية الدولية بمصلحتها القومية ورؤيتها وإدراكها لهذه المصلحة ومن ثم لتحديد استجابتها لتأثير الأطراف الدولية الأخرى، فإن (الاستجابة) الناتجة عن التأثير العاطفي والروحي والدعائي لا يجدر إهمالها بشكل كامل ـ على صعيد السياسات الدولية ـ من منطلق أنها تبدو أكثر وضوحًا في علاقات التأثير بين الأفراد، وإنه لا مجال لهذا النوع من التأثير في الساحة السياسية الدولية، بل أنّ الاعتراف بوجود هذا النوع من التأثير

بين الأفراد قد يؤدي إلى انتقاله إلى الدول من خلال إمكانيات التأثير (العاطفي والروحي) التي يتمتّع بها بعض الزعماء والقادة السياسيون، كما أنّ الإعلام ـ الذي يمكن اعتباره أحد وسائل السياسة الخارجية للدول مما يقع في نطاق الدبلوماسية ـ يلعب دورًا مهمًا في الوصول إلى نتائج (استجابات) مبنية على عوامل التأثير العاطفي والروحي.

أنّ الإقناع كأساس للدبلوماسية ليس شرطًا أنّ يعبّر فقط عن حالة رضى وارتياح في قبول رغبات الطرف الأوّل وإراداته متجّسدة في شكل استجابة طوعية لها، وإنما قد يعبّر عن قبول قائم على الاقتناع بتفوّق الطرف الأوّل وسيطرته وارتباط مصلحة الطرف الثاني بالاعتراف والاقتناع بهذه السيطرة دون إجبار أو إكراه، لذلك يمكن اعتبار سياسات السيطرة والهيمنة وما يترتّب عليها من تبعية ضمن دائرة الشكل الدبلوماسي للقوة طالما لم تصل إلى مرحلة (الإكراه) أي الإرغام القسري للقبول بإرادة الطرف الأوّل، وهي المرحلة التي تبدأ فيها القوّة الانتقال من حالتها الدبلوماسية إلى حالتها الإستراتيجية، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما اقتربت القوّة الدبلوماسية من الوصول إلى حالتها الإستراتيجية تبدأ بفقدان ملامحها الدبلوماسية لتكسوها الملامح الإستراتيجية ليبدأ العد التنازلي في سياسات الإقناع في ذات الوقت الذي يبدأ فيه العد التصاعدي في سياسات الإكراه، لذلك يكون من الصعب في هذه المنطقة (منطقة التداخل بين الإستراتيجية والدبلوماسية) تصنيف الفعل فيما إذا كان فعلًا دبلوماسيًا أو فعلًا إستراتيجيًا، ولعل المثال على ذلك سياسات الوعيد والتهديد

باستخدام القوّة العسكرية، حيث قد ينشأ الاختلاف حول ما إذا كان هذا الفعل يصنّف على أنه فعل دبلوماسي أم فعل إستراتيجي[1].

ب ـ القوّة من خلال الإستراتيجية:

«الحرب هي متابعة للسياسة الخارجية بأسلوب آخر»، كما يصفها ريمون آرون، لكن الحرب ليست هي الصورة الوحيدة للإستراتيجية، إلا إذا أعطينا للحرب مفهومًا واسعًا لا يقف عند حد كونها تعبيرًا عن حالة التصادم الذي يأخذ شكل العنف المادي المتبادل بين طرفين أو أكثر، والذي يجّسده التصادم العسكري، أما إذا تخطى مفهوم الحرب هذا المعنى ليشمل كافة صورة الإرغام والإكراه والتصادم بين المقدرات مثلما يعبّر عنه بالحرب الاقتصادية أو الحرب النفسية أو الحرب الباردة (الردع المتبادل) بالإضافة إلى الحرب العسكرية

(1) لا يعني الباحث بهذه الفكرة (التي تمثل اجتهادًا صرفًا له) أنّ الدبلوماسية والإستراتيجية لا تعمل كل منهما إلا بمعزل عن الأخرى، وإن الإستراتيجية لا تبدأ إلا عندما تنتهي الدبلوماسية، وإنهما فقط تتقاطعان في منطقة معينة عند الحد الفاصل بينها، كما قد يفهم، وإنما المقصود هنا ما يتعلق بتصنيف فعل محدّد في كونه دبلوماسيًا أو إستراتيجيًا، ويدرك الباحث أنّ الدبلوماسية والإستراتيجية كثيرًا ما تعملان في ذات الوقت في قضية ما، بمعنى أنّ الدولة قد تعبّر عن قوتها بصورة دبلوماسية وبصورة إستراتيجية في ذات الوقت تجاه موضوع أو قضية محددة، وفي هذه الحالة تعمل الدبلوماسية بآلياتها ووسائلها جنبًا إلى جنب مع آليات ووسائل الإستراتيجية، بل أنّ الغالب في القضايا السياسية الدولية هو هذا الوضع، فإلى جانب الحرب والتصادم كصور للإستراتيجية تعمل المفاوضات والوساطة ومحاولات الإقناع كأساليب دبلوماسية للوصول إلى الهدف، وتدعم كل منهما موقف الأخرى....الباحث.

فإن مفهوم الإستراتيجية يمكن أنّ يعتبر مرادفًا لمفهوم الحرب بهذا المعنى.

تعتمد القوّة من خلال الإستراتيجية على أساليب الضغط أو القسر أو الإجبار بوسائل متعددة ومتباينة من حيث الشدة أو العنف، قد تبدأ بالتهديد بفرض العقوبات الدبلوماسية أو الاقتصادية ثم تتصاعد إلى التهديد باستخدام العنف (القوّة العسكرية) وتنتهي إلى الاستخدام الفعلي للعنف[1].

يُلاحظ أنّ صور القوّة التي تجّسدها الإستراتيجية تتسم بالتعبير عن العداء الذي هو أصل في الصراع الدولي، بينما تعبّر صور القوّة التي تجّسدها الدبلوماسية في كثير من الأحيان عن حالة (التعاون) أو على الأقل حالة (اللاعداء)، وفي كلتا الحالتين فإن المصلحة القومية هي المنطلق في تحديد العلاقة مع الأطراف الدولية الأخرى في خضم دائرة الصراع الدولي من أجل تحقيق المصالح، والذي يسمح في كثير من الأحيان بقيام نوع من التعاون أو الصداقة بين الدول ارتباطًا بمصلحة كل منها، وبما لا ينفي أنّ الأصل في البيئة الدولية هو العداء ـ وفقًا لما سبق بيانه.

للحرب أو الإستراتيجية صور عديدة بصدد تعبيرها عن القوّة، فهي في أوضح صورها تكون استخدامًا فعليًا للعنف لإرغام الطرف

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص69.

الآخر ـ بقوة السلاح ـ على الرضوخ لإرادة الطرف الأوّل، وتمثّل بذلك أقصى درجات الصراع في نطاق البيئة الدولية، وللحرب بشكل عام صورًا وأشكالًا عديدة يفضل البعض تقسيمها إلى نوعين هما: الحرب المباشرة والحرب غير المباشرة[1].

أ) **الحرب المباشرة**: هي أكثر صور الصراع إثارة للرعب، وهي عبارة عن «عمل سياسي لفضّ النزاع بين المصالح الكبرى عن طريق الدم» على حد تعبير كلاوزفتز[2]، وقد تكون الحرب عملاً عدوانيًا أو قد تكون عملًا مشروعًا يهدف إلى الدفاع عن النفس، وبرغم غياب المعايير التي على أساسها يتم تصنيف الحرب أنها عمل عدواني أو عمل مشروع، سوى بعض الاجتهادات التي انصبّت على فكرة (الحرب العادلة)[3]، والتي وإن حصل الاتفاق حولها نظريًا،

---

(1) جمال سلامة، أصول العلوم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، ص290.

(2) المرجع نفسه، ص261.

(3) من بين الاجتهادات المُشار إليها ما ذكره القديس أوجستين «بأن الحرب توصف بأنها عادلة إذا كانت تهدف إلى الانتقام من الأخطاء، أو تهدف لعقاب أمة أو دولة رفضت تقويم الأخطاء التي ارتكبتها، بأن ترفض مثلًا إعادة ما اغتصبته» أما سيشرون فيؤكد على أنّ «الدولة المثالية يجب ألا تخوض غمار الحرب إلا دفاعًا عن شرفها وسلامتها»، كما يرى توماس الأكويني أنّ الحرب لكي توصف بأنها عادلة يجب أنّ تتحقق لها ثلاثة شروط: 1 ـ أنّ يكون الحاكم (ولي الأمر) الذي له سلطة إعلان الحرب مقدرًا تقديرًا جيدًا لطبيعة الأخطار الخارجية، 2 ـ أنّ يكون هناك خطأ قد ارتكب يستحق من ارتكبه شن الحرب عليه عقابًا له، 3 ـ أنّ تكون نية المحارب مرتبطة بالحق والعدل، انظر في ذلك جمال سلامة، أصول العلوم السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص291.

فإن الواقع (أثناء حدوث الحرب) يجعل الاختلاف حول طبيعتها كبير لدرجة أنّ لا أحد من الأطراف يعترف بأنه يمارس العدوان، ويتمسك كل طرف بأنه في حالة دفاع عن النفس، وهو بالفعل في حالة دفاع عن مصالحه ولو بشكل غير مباشر، وتصبح المسألة هي مدى شرعية هذه المصالح أو لا شرعيتها، والتي هي الأخرى قضية يصعب الاتفاق حولها حتى من قبل الأطراف الأخرى (المحايدة) غير المشاركة في الحرب، لأنها ستنظر إلى شرعية الحرب من عدمها من خلال مصالحها هي وعلاقاتها بأحد الأطراف المُشاركة في الحرب.

في إطار الحرب المباشرة يمكن إيجاد عدد من الصور للحرب منها: الحرب النظامية والتي تكون بين الجيوش النظامية والدول، والتي يمكن أنّ تكون حربًا شاملة أو حربًا محدودة، وحرب العصابات التي تكون عادة بين طرفين غير متكافئين في القوّة وفي التنظيم، وعادة ما يكون أحد الطرفين دولة تملك جيوش وقوة منظّمة والطرف الآخر عبارة عن تنظيم مسلّح أو منظمّة أو فصيل أو جماعات غير منظّمة أصلًا تحاول مقاومة ومواجهة الطرف الأوّل (المنظّم)، معتمدة على الهجمات الخاطفة والعمليات الفدائية والتحصّن في الغابات والجبال والأماكن النائية والمعزولة، والتي يصعب على الطرف الآخر الوصول إليها.

ب) **الحرب غير المباشرة**: وهي تلك الأعمال التي يمكن تصنيفها على أنها أعمالًا حربية، ولكنها لا ترقى إلى مستوى التصادم والمواجهة الفعلية بين الجيوش والقوات العسكرية، والتي تأخذ عددًا

من الصور والأشكال من بينها أعمال التهديد باستخدام القوّة المسلحة والذي يتجّسد أحيانًا في شكل استعراض للعضلات واستفزازات عسكرية من خلال مناورات أو طلعات جوية أو ما شابهها، وقد يأخذ هذا النوع من الحرب صورة (الحرب الباردة) والتي تعبّر عن حالة توتّر قائم بين قوتين أو أكثر يقوم فيها كل طرف بتعبئة إمكانياته العسكرية من خلال السباق على التسّلح وعقد الأحلاف العسكرية ورصد إمكانيات القوّة لدى الطرف الآخر، وتستمر هذه الصورة من الحرب (باردةً) ما دام يتحقق من خلالها ردع متبادل بين الطرفين أو الأطراف المعنية، وهي الحال التي كانت تسود البيئة الدولية خلال فترة الصراع بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

صورة أخرى للحرب غير المباشرة تتمثّل في الحرب الاقتصادية، أي استعمال الإمكانيات ذات الطابع الاقتصادي لإرغام الطرف الآخر على الرضوخ لإرادة الطرف الأوّل، مثل عمليات الحصار الاقتصادي وتجميّد الأرصدة المالية، والمقاطعة الاقتصادية أو استخدام سلاح النفط (كما حدث في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973) وما شابه ذلك من أعمال من شأنها إرغام الطرف الآخر على القبول بإرادة الطرف الأوّل، إلا أنّ ما يلاحظ أنّ بعض صور استخدام القوّة الاقتصادية لتنفيذ الإرادة وتحقيق المصلحة الوطنية يمكن تصنيفها على أنها أعمالًا دبلوماسية ولا ترقى إلى مستوى الأعمال الإستراتيجية أو الحربية، إلا أنّ الباحث يرى أنّ معيار

الفصل هنا هو مدى وقع استعمال هذا النوع من القوّة (الاقتصادية) على الطرف الموجه ضده الفعل، فإذا كان وقع الفعل يجّسد الإرغام والإكراه للطرف الواقع عليه الفعل، كانت عملًا إستراتيجيًا، أم إذا اقتصر وقع الفعل على أنه (إقناع) إرادي له، فإنه يمكن تصّنيف هذا الفعل على أنه عمل دبلوماسي.

الصورة الأخرى للحرب غير المباشرة هي ما يطلق عليه (الحرب النفسية) وهذا النوع من الحرب يكون ـ عادةً ـ مصاحبًا للحرب الفعلية، وقد يكون ضمن مكّونات الحرب الباردة معتمدًا على مجموعة من الوسائل تتراوح بين الدعاية والإعلام بشكل يعمل على زعزعة الثقة بالنفس لدى الطرف الآخر وإحداث شرخ بين القيادة السياسية والشعب عن طريق بث الإشاعات أو استقطاب المعارضين مثلًا.

وقد تأخذ الحرب غير المباشرة صورة النشاط الهدّام الذي يستهدف تقويض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم الجماعات المتمردة على النظام وزعزعة الاستقرار الداخلي أو من خلال القيام بأعمال التخريب والجوسسة والاغتيالات[1].

أنّ مقوّمات وإمكانيات القوّة ـ المتباينة في توزيعها بين الوحدات الدولية ـ لا تفصح عن نفسها إلا من خلال ما تقترن به من تأثير فاعل في سلوكيات الأطراف الدولية الأخرى في الساحة الدولية، وفاعلية

(1) جمال سلامة، المرجع نفسه، ص.ص298، 299.

التأثير يمكن اعتبارها وحدة قياس تجريبية لإدراك الطبيعة المتميّزة للقوة في صياغة نموذج السلوك المعبّر عنها، ويأخذ السلوك السياسي الخارجي للوحدات الدولية أحد مظهرين كما يشير (هولستي): فهو إما أنّ يكون سلوكًا مؤثرًا أو سلوكًا متأثرًا، وفي كلتا الحالتين يعبّر السلوك عن الإمكانيات والقدرات لدى كل طرف، ليكشف في الحالة الأولى عن (الفعل) المعبّر عن هذه الإمكانيات ويكشف في الحالة الثانية عن الاستجابة (رد الفعل) المعبّر ـ أيضًا ـ عن إمكانيات وقدرات الطرف الموجه ضده الفعل، بما يشير إلى أنّ الاستجابة ورد الفعل الذي تبديه الدولة (ب) مثلًا ما هي إلا المظهر الأكثر وضوحًا لقوة الدولة (أ) بالقياس مع قوة الدولة (ب)[1].

ويأخذ نمط السلوك الناجم عن تأثير الدولة (أ) على الدولة (ب) عددًا من الأشكال والنماذج يمكن تحديدها في:

1 ـ **النموذج المقّنع**: يتجّسد التأثير هنا في محاولة الوحدة الدولية إقناع وحدة دولية أخرى باتخاذ موقف ما لما قد يتحقّق لها من مكاسب ومصالح لو اتخذت الموقف المطلوب، ويمكن تلمّس هذا المظهر من مظاهر التأثير بين الوحدات الدولية التي تتصّف العلاقات بينها بالتوافق والتفاهم، ويعتمد هذا النموذج السلوكي على قدرات الدولة ومهارتها في عرض المكاسب والمنافع ومدى إدراك الطرف الآخر لهذه المنافع والمكاسب[2].

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، (عمان: دار الأوائل، 1997)، ص24.
(2) المرجع نفسه، ص26.

2 ـ **النموذج الرادع**: والردع يعني الحيلولة دون قيام المرتدع بعمل ما، أو دفعه للعدول عن موقف أو قرار ينوي اتخاذه لإدراكه بأن المكاسب التي يتوقّع الحصول عليها ستكون أقل بكثير من المخاطر التي قد يتعرض لها لو أقدم على الفعل[1].

3 ـ **نموذج القهر**: ويتجّسد في قيام الدولة باتخاذ موقف أو مباشرة سلوك معيّن، وهي مجبرة بفعل القوّة المسلّطة عليها في شكل فعلي أو في شكل تهديدي[2].

أنّ صياغة سلوك الآخرين في البيئة الدولية يكشف عن أنّ القوّة التي تتمتع بها الدولة في البيئة الدولية، إما أنّ تكون (قوة سلوك) تتمثّل في إجراءات مباشرة لإجبار الدولة (ب) مثلًا على إتباع نمط سلوكي ينسجم مع أهداف وإرادة الدولة (أ)، أو أنّ يكون (قوة هيكلة) بما يعني أنّ الدولة (أ) لا تقوم بالتأثير المباشر على سلوك الدولة (ب)، بل تقوم بتعديل الوضع الذي تعمل فيه الدولة (ب) بطريقة تجعلها تتصرّف كما ترغب الدولة (أ)، أو قد يكون (قوة وضع القواعد) وهي القوّة التي تكتسبها وحدة دولية معيّنة اعتمادًا على قدرتها على وضع القواعد التي يتوجب على الآخرين التقيد والالتزام بها[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص.ص27-28.

(3) المرجع نفسه، ص.ص28، 29.

توزيع القوّة في المجال الدولي

إذا كانت البيئة الدولية هي بيئة صراع القوى من أجل القوّة، فإن لكل قوة من هذه القوى وخلال كل فترة زمنية إمكانيات ومقدرات مختلفة ومتباينة للقوة مع إمكانيات ومقدرات القوى الأخرى بما يؤكد حقيقتين هما: الاختلاف والتباين في حجم القوّة من جهة، والتغير المستمر في وزن وحجم القوّة من جهة أخرى، في ظل الصراع كسمة غالبة على العلاقات الدولية فإن الواقع الدولي ـ سواءً من منظور تاريخي أو من منظور راهن ـ شهد ويشهد صورًا مختلفة لتوزيع القوّة بين وحداته اتفق الباحثون وعلماء السياسة على التعبير عن هذه الصورة بمفهوم: (الانساق الدولية أو النظم الدولية Political Systems)، بحيث يتضمّن كل نسق دولي تراتبية معيّنة لتوزيع القوّة بين وحداته ارتباطًا بالتأثير الناجم عن سلوك الوحدة الدولية تجاه الوحدات الدولية الأخرى، وهذه التراتبية معرّضة للتغيّر بشكل دائم ومستمر تبعًا للتغيّر المستمر في إمكانيات القوّة لكل طرف بالنسبة للأطراف الأخرى، لذلك تعدّدت ـ عبر التاريخ ـ صور الانساق الدولية بما يعبّر عن ثبات نسبي في تراتبية توزيع القوى في إطار كل نسق، كما أنّ ثبات الانساق الدولية لفترة من الزمن لا يخلّ بحقيقة التغيّر المستمر في إمكانيات القوّة لدى الأطراف الدولية،

كما لا يخلّ بظاهرة التغيّر في تراتبية توزيع القوّة داخل النسق الواحد بقدر ما يعبّر عن التغيّر في الأوضاع القيادية القطبية في النسق الدولي لينتقل إلى صورة أخرى، أي إلى نسق دولي جديد، ويمكن حصر الانساق الدولية التي عرفها تاريخ العلاقات الدولية في ثلاثة أشكال رئيسة، وهي: النسق متعدد القطبية، والنسق ثنائي القطبية، والنسق أحادي القطب[1].

يقودنا ذلك إلى الحديث عن مفهوم آخر يرتبط بشكل كبير بمفهوم القوّة في البيئة الدولية وهو مفهوم (توازن القوى)، وهو المفهوم الذي رغم تعدّد المعاني والاستخدامات المتعلّقة به إلا أنه ـ كما يرى الباحث ـ يعبّر أكثر عن الواقع الدولي الناتج عن توزيع القوّة بين الوحدات الدولية، ليس فقط في إطار نسق دولي محدّد ولكن في إطار كل الانساق الدولية، ما دام الواقع الدولي لم يصل على حالة الدولة العالمية الواحدة (الحكومة العالمية) أو حالة الفوضى التامة.

يرتبط مفهوم توازن القوى بمفهوم النسق الدولي، فالأطراف الدولية المكّونة للنسق تتفاعل فيما بينها من خلال عمليات تأثير وتأثر في خضمّ الصراع الدولي كظاهرة ملازمة للبيئة الدولية بما يحقّق الاتزان الكلي للنسق، وهو اتزان تلقائي على شاكلة الاتزان الميكانيكي الكامن في طبيعة الأشياء في عالم الفيزياء وعالم الأحياء،

(1) محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، أصول العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص162.

بما يجّسد النظرة الموضوعية (العلمية) لتوازن القوى التي تحلّل علاقات عالم السياسة الدولي من خلال ما هو كائن بالفعل[1].

أما النظرة النمطية لميزان القوّة التي تحلّل علاقات عالم السياسة الدولي في إطار ما يجب أنّ يكون فيمكن أنّ نجد لها ما يوافقها من المعاني والاستخدامات المختلفة التي حدّدها الباحثون لمفهوم ميزان القوّة، فقد حصر الباحث الأمريكي أرنست هاس Ernst haas ثمانية استخدامات مختلفة لمفهوم ميزان القوّة: فقد يكون ميزان القوّة تعبيرًا عن أي صورة من صور توزيع القوّة في المجال الدولي، كما إنه يمكن أنّ يعبّر عن وضع من أوضاع التعادل والتكافؤ في القوّة، أو قد يكون تعبيرًا عن الهيمنة أو محاولة تحقيقها، أو تعبيرًا عن حالة الاستقرار والسلام الدولي، وفي ذات الوقت يمكن أنّ يكون تعبيرًا عن حالة عدم الاستقرار والحرب، وهو كذلك تعبير عن سياسات القوّة، أو هو قانون طبيعي لتاريخ العلاقات الدولية، وأخيرًا يمكن استخدامه بمعنى الموجّه لسياسات الدول[2].

تتجّسد عملية التغيّر في إمكانيات القوّة بين الأطراف الدولية في إطار النسق الدولي الواحد في حالات اللاستقرار والاضطراب في علاقات وتفاعلات هذه الأطراف بما يحافظ على الهيكل العام لتوزيع القوّة ويؤدي إلى استمرار النسق، وفي حالات أللاستقرار الشديدة

(1) عادل فتحي ثابت، النظريات السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص283.
(2) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص250 وما بعدها.

والتي تطال فيها التغيّرات في توزيع قوة الأطراف القيادية أو القطبية في النسق فإنه يتم الانتقال إلى صورة جديدة للنسق الدولي، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية بانتقال النسق الدولي من صورته المتعددة الأقطاب إلى صورة القطبية الثنائية، وكما حدث كذلك إثر انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية أواخر القرن الماضي حيث انتقل النسق الدولي من القطبية الثنائية إلى الأحادية القطبية (بحسب رأي عدد من الباحثين)، وفي كل هذه الحالات ليس بالإمكان الحكم بانتفاء حالة التوازن الدولي لأن التوازن يظل قائمًا ولكن في صورة أخرى ووضع جديد طالما لم يصل الأمر إلى حالة الفوضى التامة أو حالة الحكومة العالمية، وما يبدو للملاحظ في المثالين السابقين (الحرب العالمية الثانية، انهيار الاتحاد السوفيتي) من أنه انهيار واختلال في توازن القوى يمكن الحكم بناءً عليه بانتفاء حالة التوازن إلا لأن الحدث الأوّل (الحرب العالمية الثانية) فيه شيء من ملامح الحالة الأولى (الفوضى التامة) والحدث الثاني (انهيار الاتحاد السوفيتي) فيه شيء من ملامح الحالة الثانية (الحكومة العالمية) لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة الأحادية المتميّزة مما يعطيها وضعًا شبيهًا بوضع السلطة العليا في العالم.

(2)

عوامل ومقوّمات القوّة في المجال الدولي

اختلف الباحثون في تحديد مقوّمات قوة الدولة في المجال الدولي انطلاقًا من اختلافهم في التعامل مع مفهوم القوّة من حيث أنه يعني القوّة كمجموعة من العناصر والإمكانيات أو أنه يعني القوّة والقدرة معًا، بمعنى مجموعة الإمكانيات والعناصر المشكّلة لقوة الدولة معزّزة بالقدرة على استعمالها لأحداث فعل تأثير في البيئة الدولية.

يحدّد هانز مارجنثاو عوامل القوّة في المجال الدولي في: الجغرافيا، السكان، التقدم الصناعي، الدبلوماسية، القدرات العسكرية، والروح المعنوية، في حين أنّ ريمون آرون يرى أنّ عوامل قوة الدولة تتجّسد في الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، الجيش، العامل الاجتماعي، النظام السياسي والقوة الوطنية[1].

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص101.

بيدا أنّ هذا الاختلاف لا يشّكل في الحقيقة اختلافًا جوهريًا في تحديد ماهيّة الإمكانيات التي بموجبها تكتسب الدولة القوّة في المجال الدولي، فهناك شبه إجماع على أنّ هذه الإمكانيات إما أنّ تتجّسد في شكل مقدرات مادية محسوسة يمكن قياسها وتحديدها، أو أنّ تكون مقدرات وإمكانيات ذات طابع غير مادي يصعب تحديدها وإخضاعها للقياس الكمي، وفي الحالين فإن هناك جملة من هذه الإمكانيات تتمتّع بثبات نسبي بينما بعضها ذو طبيعة متغيّرة من فترة زمنية إلى أخرى، كما أنّ أهميتها النسبية متغيّرة كذلك، ومن المفيد التعامل مع مقوّمات القوّة في المجال الدولي ككل واحد يعتمد بعضها على البعض الآخر ويكتسب بعضها أهمّيته من خلال العوامل الأخرى ودرجة توظيفها، مع الاعتراف بأهمية بعض العوامل بشكل نسبي وهو ما دفع عدد من الباحثين إلى التركيز على عوامل معيّنة للقوة في المجال الدولي وإعطاءها الأهمّية الأكبر، بل والتعامل معها في كثير من الأحيان كمحدّدات (حتمية) لقوة الدولة، مثلما فعل علماء (الجيوبولتكس) خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين غافلين بذلك عن مسألة النسبية التي تحكم أهمّية أي من عوامل القوّة تبعًا لظروف الزمان والمكان وتبعًا للمتغيّرات المتعلّقة ببقية عوامل القوّة، فمثلًا لم يعد للإمكانيات البشرية (العددية) دور يذكر في حسم الصراعات الدولية في ظل التقدم التقني الهائل في مجال إنتاج السلاح ذو القوّة التدميرية الهائلة، كما لم يعد للعامل الجغرافي

دور كما كان له في ظل قدرة التقنية العسكرية الحديثة على تجاوز المسافات الكبيرة والوصول إلى الأهداف رغمًا عن معطيات الجغرافيا.

تجدر الإشارة إلى أنّ بعض عوامل القوّة في المجال الدولي تكمن أهميتها في دورها في توظيف الإمكانيات المحسوسة للقوة وإعطاء الفاعلية لها، فالهوّية الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وطبيعة القيادة السياسية، ومستوى التقدم التقني والعلمي تمثّل محددّات لمستوى الإفادة عن مقوّمات القوّة المادية المتمثلّة في المجال الجغرافي وما يوفّره من إمكانيات للقوة، والكم السكاني والمقدرات الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من مقوّمات وقدرات عسكرية، وكما أنّ للعوامل غير المادية دور في تحديد أهميّة ودرجة الاستفادة من المقوّمات والعوامل المادية للقوة، فإن لكل عنصر من عناصر القوّة في الحالين درجة من الارتباط والتأثير في بقية العناصر سواءً المشابهة له في طبيعتها المادية أو تلك التي تحمل طابعًا غير مادي.

انطلاقًا مما سبق يقسّم الباحث عوامل القوّة في المجال الدولي إلى نوعين من العوامل هما: العوامل المادية للقوة والتي تشمل: المجال الجغرافي، السكان، المقدرات والموارد الاقتصادية والإمكانيات العسكرية، والعوامل غير المادية للقوة والتي تشمل: الهوية الثقافية والاجتماعية، النظام السياسي والقيادة السياسية، مستوى التقدم العلمي والتقني.

أولًا: العوامل المادية للقوة

أ) المجال الجغرافي

تعتبر المقوّمات الجغرافية من العوامل الطبيعية المكوّنة لقوة الدولة، كما إنها يمكن أنّ توصف بالثبات والديمومة قياسًا بغيرها من مقوّمات القوّة، فالمعطيات الجغرافية لأي وحدة دولية هي ذاتها من حيث أنها تعني موقعًا جغرافيًا معيّنًا ومساحةً وتضاريسًا ومناخًا وشكلًا معينًا لإقليم الدولة[1].

(1) قد تتغيّر المعطيات الجغرافية لدولة ما عند قيامها بضم أقاليم أخرى لسيادتها، أو انفصال أقاليم عنها، أو من خلال اتحاد دولتين أو أكثر أو انفصال دولة إلى دولتين أو إلى عدد من الدول (الاتحاد السوفيتي مثلًا) وقد ينتج عن هذا التغيّر تغيرًّا في معطيات القوة الأخرى (السكان، الموارد الاقتصادية مثلًا)، وفي مثل هذه الحالات (الأخيرة) فإن الواقع السياسي يشير إلى ظهور دولة أو دول جديدة على حساب اختفاء دولة أو دول من الخريطة السياسية للعالم، بما لا يفيد معه القول أنّ المعطيات الجغرافية لألمانيا (مثلًا) قد تغيّرت باتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، بل يمكن القول أنّ الخريطة السياسية للعالم قد تغيّرات باختفاء دولتين (الألمانيتين) وظهور دولة ألمانية واحدة، بقي القول أنّ التغيّر في المعطيات الجغرافية ـ مع ثبات الخريطة السياسية للعالم ـ يخص تلك الحالات المتمثلة في ضم أقاليم معينة أو تغيّر تبعية بعض الأقاليم من دولة إلى أخرى، أو حسم النزاعات الحدودية بضم مساحات جغرافية لدولة من الدول المتنازعة، وكل تلك التغيّرات لا تترك ـ في الغالب ـ ذلك الأثر الكبير في تغير معطيات القوة الباحث.

ومع ثبات وديمومة العوامل والمعطيات الجغرافية فإن الأهميّة المتعلّقة بكل عامل منها يعتريها التغيّر بشكل مستمر تبعًا للمتغيرات التي تطرأ على بقية عوامل القوّة، فالموقع الجغرافي كمعطى من معطيات القوّة الجغرافية للدولة لم تعد له ذات الأهميّة التي كانت له سابقًا في ظل تطور وسائل المواصلات والاتصالات وتطور تقنيات السلاح والتدمير.

يتناول الباحث كل معطى من المعطيات الجغرافية للدولة بشكل مختصر للتعرف على طبيعة هذا المعطى والأهميّة النسبية له من خلال تأثير بقية المعطيات والعوامل المتعلقة بقوة الدولة عليه، ومن خلال التعرّف على بعض الاجتهادات النظرية التي تناولت تحليل قوة الدولة في المجال الدولي من منظور العوامل الجغرافية على النحو التالي:

1 ـ الموقع

الموقع بالنسبة للدولة هو الإقليم الذي تشغله بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، وكذلك بالنسبة للمسطحات المائية المتمثّلة في البحار والمحيطات والبعد والقرب عن مركز العالم المتمثّل في منطقة المتوسط وجنوب أوربا[1].

بالرغم من التغيّرات التي طرأت على التأثير النسبي للعوامل الجغرافية بشكل عام على السياسات الخارجية للدول تأثرًا

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص96.

بتغيرات التحضّر والتقدّم التقني، إلا أنّ من القضايا المسلم بها أنّ للموقع أهميّة واضحة في رسم السياسات الخارجية وتحديد طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تقوم بين الدولة وبقية الأطراف الدولية الأخرى.

يمثّل الموقع بالنسبة للدولة مقوّمًا من مقوّمات القوّة على الصعيد الدولي بالنظر إلى عدد من المزايا التي تكتسبها دولة ما ارتباطًا بموقعها، فالدولة التي تشرف على ممرات دولية هامة قد تكتسب شيئًا من القوّة بتحكّمها وسيطرتها على هذه الممرات، مما يجعل مصالح عدد من الأطراف الدولية الأخرى مرتبطة بإراداتها ومشيئتها، ومن جهة أخرى قد يكون إشراف الدولة وإطلالتها على ممرات مائية هامة مصدرًا من مصادر الخطر والضعف لهذه الدولة نظرًا لجاذبية هذه الممرات في استجلاب القوى الدولية التي تحاول السيطرة والتحكّم في هذه الممرات في إطار سعيها لتحقيق مصالحها وخاصة التجارية والعسكرية، وهو ما يفسّر سيطرة بريطانيا خلال فترة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على أهم المضائق والممرات المائية العالمية مثل باب المندب، جبل طارق، قناة السويس، الخليج العربي.

كذلك فإن الدولة التي تتمتّع بشواطئ مطلة على البحار والمحيطات الهامة يتهيأ لها شيء من النفوذ والقوة قد لا يتوفّر لغيرها ممن لا تمتلك هذه الشواطئ، فالدولة التي تمتلك شواطئ بحرية يتيسّر لها سبل الاتصال التجاري بالعالم الخارجي بما يحقّق

إمكانيات أكبر في المجالات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى حركة أيسر في المجال العسكري، كما أنّ موقع الدولة في شكل جزيرة أو مجموعة جزر تبعًا لموقع هذه الجزيرة أو الجزر بالنسبة للبحار والمحيطات يمنح الدولة بعض مقوّمات القوّة في السياسة الدولية، ويكتسب الموقع أهميّته ـ أيضًا ـ من حيث قرب الدولة أو بعدها من القوى الدولية الفاعلة على المسرح الدولي، وقربها وبعدها من مناطق التوتر والصراعات في العالم.

مما لا شك فيه أنّ موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض يمنح الدولة عددًا من الخصائص الجغرافية الأخرى المتعلّقة بالمناخ ودرجة الحرارة والتضاريس بما يهيئ لتأثير ما ارتباطًا بما قد ينتج عن هذه الخصائص من مقوّمات سكانية واقتصادية تلعب دورًا في تشكيل مقوّمات القوّة للوحدة السياسية في الساحة الدولية، ولعل الأثر الواضح لانعكاس تأثير الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض أنّ الواقع الدولي المعاصر يجّسد تقسيمًا ثنائيًا (موقعيًا) للعالم يتمثّل في انقسام العالم إلى شمال وجنوب: شمال متقدّم متحّضر يحضى بإمكانيات مختلفة للقوة ويكاد يسيطر على مسرح الأحداث في العالم ككل، بينما جنوب متخلف فقير اقتصاديًا ومستضّعف ويمثّل في كثير من الأحيان منطقة صراع بين قوى العالم المتحضّر أو منطقة نفوذ وهيمنة وتبعية لأي من تلك القوى بما يؤشّر إلى تأثير ضئيل في الساحة السياسية الدولية.

وبالرغم من أنّ هذا التقسيم لا يرجع فقط إلى الموقع الجغرافي

وأنه تكاثفت عدد من الأسباب والعوامل الأخرى لتجعل منه واقعًا دوليًا، إلا أنّ تلك الأسباب والعوامل الأخرى ترتبط ـ في أغلبها ـ بصورة أو بأخرى بالموقع الجغرافي.

«أنّ من المواقع الجغرافية ما يحقّق بذاته قيمة سياسية»[1]، تعكس هذه المقولة ل«راتزل» في نهاية القرن التاسع عشر بداية الاهتمام بدور العوامل الجغرافية وخاصة الموقع في إكساب الدولة القوّة في المجال الدولي، وعلى يد تيودور راتزل ظهرت نظريات الجيوبوليتيك التي تعتمد على المعطيات الجغرافية كمحدّد «حتمي» لسياسات الدولة الخارجية ومركزها من حيث القوّة في الساحة السياسية الدولية، فقد نبه الإنكليزي ماكندر ـ وهو من أتباع مدرسة راتزل في الحتمية الجغرافية ـ إلى الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي من خلال نظريته المشهورة التي حدّد بها المراكز الطبيعية للقوة استنادًا على فروضها التي تقول «من يحكم أوربا الشرقية (أوراسيا) يحكم قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يحكم جزيرة العالم (أوربا، أسيا، أفريقيا) ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم كله»[2]، مشيرًا بذلك إلى أنّ الغلبة في ظاهرة الصراع الدولي ستكون حتمية للقوة ذات الامتداد القاري (البرّية) مغالطًا بذلك الواقع الدولي خلال فترة معيّنة والذي تمكنّت فيه بريطانيا ـ وهي ليست دولة قارية ـ من السيطرة

(1) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص78.

(2) المرجع نفسه، ص90.

على أجزاء كبيرة من العالم والظهور كقوة عظمى متميّزة في الساحة السياسية الدولية، الأمر الذي أوجد اتجاهًا آخر يدعوا إلى أنّ الغلبة «للقوة البحرية» في مسألة تحديد المراكز الطبيعية للقوة، وكان الفريد ماهان وأتباعه من بعده يمثّلون هذا الاتجاه، مستندين في ذلك إلى وقائع التاريخ التي تشير إلى المركز المتقدم من حيث القوّة الذي تمتعت به بريطانيا نظرًا لتركيزها على تنمية وقوتها البحرية باعتبار وضعها الجغرافي كمجموعة جزر في حين أنّ فرنسا أصابها الوهن والضعف عندما وجهّت سياساتها باتجاه قاري خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما أنّ أسبانيا اضمحلت كقوة دولية عظمى عندما أخفقت في بناء قوة بحرية كافية لربطها بمستعمراتها في أمريكا الجنوبية، ويرجع ذلك حسب رأي ماهان وأتباعه إلى أنّ البحر طريق أفضل للاتصال بالشعوب الأخرى ولتجديد القوّة الذاتية للدولة، ومن ثم يكون الأفضل للدولة التي تطل على البحر في أنّ تنمي قوتها البحرية بدل أنّ تسعى إلى التوسع الإقليمي[1].

2 ـ المناخ والتضاريس

يحدّد موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض المناخ السائد في الإقليم من حيث درجة الحرارة والرطوبة وكميات الأمطار، كما أنّ التضاريس المتمثلة في الأنهار والوديان والجبال والمرتفعات والسهول والصحاري تعتمد في بعض مظاهرها على المناخ السائد في الإقليم، وباتحاد عنصري المناخ والتضاريس يتحدّد حجم

(1) المرجع نفسه، ص.ص90، 91.

الكثافة والتواجد البشري مرتبطًا بملائمة الإقليم للحياة البشرية من حيث اعتدال درجات الحرارة وما ينتج عن إتلاف عنصري المناخ والتضاريس من إمكانيات طبيعية ذات وجه اقتصادي تمكّن من الحياة والاستقرار، وهو ما يفسّر تركّز الكثافات السكانية العالية في المناطق المعتدلة الحرارة، وهي في ذات الوقت مناطق غنيّة من حيث الموارد الطبيعية المتمثّلة في وجود غطاء نباتي ومعدلات أمطار مناسبة لمباشرة النشاط الزراعي الذي يعتمد عليه غذاء الإنسان بشكل كبير، بالإضافة إلى التضاريس المناسبة كالسهول المنبسطة والأنهار والوديان بالإضافة إلى الجبال والمرتفعات وبما يمثّل بعضها حدودًا طبيعية فاصلة بين الجماعات البشرية المختلفة.

إذا كانت عوامل المناخ والتضاريس تلعب دورًا واضحًا في تحدّيد القيمة الاقتصادية والسكانية للإقليم، فإن الدور الذي تلعبه كقيمة إستراتيجية وعسكرية لا يقل أهميّة عن تلك، فالمناطق ذات المناخ المتطّرف (القارة القطبية الجنوبية، الصحاري، سيبريا) لم تكن في يوم من الأيام موضوعًا مهمًا في الصراع بين القوى الدولية نظرًا لفقرها ومحدودية الانتفاع بها اقتصاديًا وانعدام إمكانية الحياة البشرية المستقرة عليها[1]، إلا أنّ مناطق (المناخ المتطّرف) كثيرًا ما مثّلت منطقة عازلة أمام عدد من الدول في محاولات الاجتياح والسيطرة، ولعل الهزيمة التي منيت بها جيوش نابليون في القرن التاسع عشر

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص176.

عند محاولته غزو روسيا، وكذلك هزيمة جيوش هتلر في الحرب العالمية الثانية بعد اجتياحها لروسيا مؤشّر واضح على إمكانية اعتبار المناخ عنصرًا إستراتيجيًا مهمًا في إكساب الدولة إمكانيات معيّنة للقوة في المجال الدولي.

تلعب التضاريس دورًا إستراتيجيًا مهمًا في حماية إقليم الدولة من محاولات الاجتياح والغزو الخارجي، باعتبار أنّ الأنهار والجبال والصحاري تمثّل فواصلًا طبيعية يصعب اجتيازها من قبل الجيوش الغازية والجاهلة عادةً بطوبوغرافية المكان، مما يتيح للدولة المتعرّضة للغزو إمكانيات أكبر في صد هذه المحاولات ودحرها، فبالرغم من الفارق النسبي الهائل في إمكانيات القوّة العسكرية في عدد كبير من الحالات التي قامت بها دولة ذات إمكانيات عسكرية كبيرة بمحاولة الغزو والسيطرة على إقليم دولة أخرى لا تمتلك إلا قدرًا ضئيلًا من القوّة العسكرية مقارنة بالإمكانيات العسكرية للدولة الغازية، إلا أنّ أغلب هذه المحاولات بآت بالفشل والهزيمة للقوة الغازية وفشلت في تحقيق أهدافها، وأوضح مثال على ذلك هو التورّط الأمريكي في فيتنام (في النصف الثاني من القرن الماضي) والتورّط الحالي لأمريكا وحلفاءها في أفغانستان، فبالرغم من مرور أكثر من خمس سنوات حتى الآن على احتلال أفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها إلا أنّ هذه القوّة العظمى الغازية فشلت في تحقيق أهدافها والقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان والتي ما زال أتباعها يتحصّنون في مناطق جبلية وعرة عند الحدود الباكستانية الأفغانية

ويلحقون خسائر شبه يومية بالقوات المحتلة برغم الفارق الهائل بين الطرفين في حجم الإمكانيات العسكرية، مما يشير ـ بغض النظر عن مجموعة من العوامل والمعطيات الأخرى ـ إلى الأهميّة البارزة لعامل التضاريس في العمليات الإستراتيجية والحربية.

تجدر الإشارة إلى عنصر آخر من عناصر التضاريس له الأثر البالغ في ظاهرة الصراع الدولي، وهو الأنهار الدولية، أي تلك الأنهار التي تمر عبر إقليم دولة أو أكثر، فالأنهار باعتبارها تمثّل المصدر الأساسي للمياه المستغّلة سكانيًا في أعمال الزراعة والصناعة وغيرها تمثّل مقوّمًا من مقوّمات القوّة من هذا الجانب، بالإضافة إلى استعمالها كسبل للمواصلات لربط أقاليم الدولة ببعضها أو ربطها بإقليم دولة أخرى.

والأنهار الدولية والخلافات والصراعات التي تحدث بشأنها من حيث السيطرة على منابعها وتوزيع مياهها واستغلالها تعبّر بشكل واضح عما يسمى ب(حرب المياه) في الواقع الدولي الراهن، والتي تشهدها الكثير من مناطق التوتر في العالم، فالصراع العربي الإسرائيلي يمثّل أحد أهم وجوهه محاولات إسرائيل المستمرة الوصول والسيطرة على مياه الأنهار في لبنان وسوريا والأردن، ناهيك عن العقيدة الصهيونية التي ترى في إسرائيل الكبرى امتدادًا من النيل إلى الفرات.

ويقدم أصحاب نظرية الجيوبولتيك فرضية قوامها «إذا مر نهر ما عبر أراضي أكثر من دولة فإن الدولة الأقوى من هذه الدول تعيش

في تطّلع دائم إلى ضم أقاليم الدول الأخرى بغية السيطرة على المورد المائي كله»[1]، ولعل هذه الفرضية تجد العديد من الوقائع التي تصدّقها عبر تاريخ الصراع البشري منذ محاولات المصريين القدماء السيطرة على وادي النيل ومرورًا بمحاولات فرنسا خلال العهد النابليوني الوصول إلى مصب نهر الراين، وانتهاءً بالخلافات الحادة بين تركيا وسوريا والعراق فيما يتعلق بمنابع نهري دجلة والفرات، إلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي تأخذ حرب المياه بعدًا مهمًا فيه.

3 ـ المساحة والشكل والحدود السياسية

تختلف الوحدات الدولية في مساحة ما تشغله من يابس على الكرة الأرضية، ويترتب على ذلك اختلاف الآثار السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لهذه المساحات، ويمثّل اتساع مساحة الدولة معطي إيجابيًا في كثير من الأحيان لصالح قوة الدولة، ومع الأخذ في الاعتبار تأثير العوامل الأخرى فإن اتساع الإقليم يعني ـ في الغالب ـ إمكانيات اقتصادية أوفر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة ومصادر المواد الخام الطبيعة وفرصة أكبر للتوزيع السكاني في مواجهة مشكلة الاكتظاظ، أما من الناحية الإستراتيجية فإن اتساع الإقليم يعني فرصة أكبر للتراجع والمناورة وصعوبة السيطرة من قبل الأطراف المعتدية، كما يعطي إمكانية لتوزيع المنشآت العسكرية والاقتصادية والصناعية

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة على العلاقات السياسة الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص107.

على امتداد مساحة الإقليم، مما يصعّب عملية التدمير والاستهداف لهذه المنشآت من طرف العدو[1].

ولا تتوفر هذه الخاصّية للدول صغيرة المساحة والتي يسهل أحكام السيطرة عليها إستراتيجيًا، لذلك كانت الأراضي المنخفضة (هولندا) ضحية مساحتها الصغيرة في الحربين العالميتين الأولى والثانية لسهولة تمكن الألمان من اجتياحها والسيطرة عليها.

قد تمثّل المساحة الشاسعة عاملًا من عوامل الضعف في قوة الدولة لأن اتساع المساحة قد يضعف إمكانيات السيطرة والاتصال بأطراف الدولة، وينسحب ذلك على البعد الاقتصادي والسياسي للسيطرة في أوقات السلم وعلى البعد الاستراتيجي أثناء الحرب، لذلك يرى البعض أنّ أحد أسرار التفوق الاقتصادي الياباني يستند على كثافة سكانية عالية على مساحة صغيرة نسبيًا مما أدى إلى نجاح برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدولة[2].

وبنظرة سريعة على الخريطة السياسية للعالم نجد أنّ التفاوت كبير في المساحات التي تشغلها الوحدات الدولية، فالاتحاد السوفييتي السابق كان يشغل ما يعادل $\frac{1}{7}$ مساحة اليابس في العالم، أي ما يعادل حوالي «22.402.000 كم^2» بينما دولة مثل الهندوراس لا تزيد

(1) عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، (الرباط، ساليما كراف، 1993)، ص103.

(2) لويد جنسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم (مرجع سبق ذكره)، ص244.

مساحتها على «118كم²» وتزيد مساحة الصين وكندا والولايات المتحدة على 9 ملايين كيلو متر مربع لكل منها.

ويصّنف بعض الباحثين الدول من حيث المساحة إلى سبعة تصّنيفات هي:

1 ـ دول عملاقة: تزيد مساحتها على 5 ملايين كم².

2 ـ دول كبيرة جدًا: مساحتها ما بين 2-5كم².

3 ـ دول كبيرة: مساحتها ما بين 1-2 مليون كم².

4 ـ دول متوسطة: مساحتها ما بين 0.5-1 مليون كم².

5 ـ دول صغيرة: 0.25 ـ 0.50 مليون كم².

6 ـ دول صغيرة جدًا: من 50.000-250.000كم².

7 ـ دول قزمية تقل مساحتها عن 50.000كم² [1].

ومن حيث الشكل فإن شكل الدولة يرتبط ببقية السمات الجغرافية المتمثّلة في المساحة والموقع والتضاريس، ويؤثّر شكل الدولة على تماسكها السياسي والاقتصادي، فقد يهيئ فرصة أكبر لإمكانية اقتطاع أجزاء من الدولة وانفصالها، وقد يساعد على وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي بما يمثّله من تشجيع على النعرات الانفصالية والاستقلال.

---

(1) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2000)، ص204.

تجّسد خريطة العالم السياسية نماذج لأشكال متعددة للوحدات الدولية يصعب حصّرها وتصّنيفها، فمنها المربع والمستطيل والدائري وشبه الدائري وغير ذلك من الأشكال، إلا أنّ أهم ما يقال في هذا الجانب أنّ الشكل (المتطرّف) للدولة يمثّل عاملًا من عوامل ضعف الدولة، وأهم أنواع التطّرف في شكل الدولة، فيما إذا كان شكل الدولة عبارة عن لسان من الأرض يكون التباين بين طوله وعرضه كبيرًا (تشيلي مثلًا)، أو إذا كانت الدولة عبارة عن مجموعة جزر متباعدة أحيانًا، أو عدد هائل من الجزر في شكل أرخبيل (أندونسيا مثلًا)، أو إذا كان إقليم الدولة يتكون من إقليمين أو أكثر متباعدين جغرافيًا ويفصل بينهما إقليم دولة أخرى مثلما كان عليه الحال في الباكستان، وهو ما أدى إلى انفصالها إلى دولتين (الباكستان وبنغلاديش) خلال سنة 1971، ويتجّسد المثال الأكثر ضعفًا للشكل الجغرافي للدولة في دولة فلسطين المقترحة بما يشمل إقليمين (الضفة الغربية، قطاع غزة) كإقليمين متباعدين جغرافيًا تفصل بينها دولة إسرائيل، ويرى الباحثون في مجال الجغرافيا السياسية أنّ أفضل الأشكال للدولة هو ما كان قريبًا من الدائرة وتمثّل العاصمة فيه مركز الدائرة، لما يوفّره هذا الشكل من إمكانيات السيطرة والاتصال في حالتي الحرب والسلم، و(المثال عليه فرنسا).

الحدود السياسية بما تعنيه من فواصل تقف عندها سيادة دولة ما لتبدأ سيادة دول أخرى تمثّل معطى جغرافيًا يرتبط بقوة الدولة وأثرها في البيئة الدولية.

ارتبطت الحدود بالكثير من حالات الصراع الدولي، فأغلب الدول المتجاورة شهدت أدوار من الصراع بينها وصل في كثير من الأحيان إلى الصدام المسلّح، ما يعني أنّ تعدّد الدول المجاورة لدولة ما يولّد فرصًا أكثر للصراع بين الدولة وجيرانها، وهو في ذات الوقت يتيح خيارات عديدة أمام الدولة في الصراع مع بعض جيرانها مقابل التحالف والتعاون التام مع دول الجوار الأخرى، بعكس الحال التي عليها الدولة المحاطة بجار واحد فقط، فليس أمامها إلا الصدام مع هذا الجار (عند تعارض المصالح)، أو الوفاق التام معه والذي قد يصل إلى صورة الهيمنة والتبعية، خاصةً إذا كانت الدولة تمثّل ما يشبه الاحتواء للدولة الأخرى، ويكون مستوى القوّة بين الطرفين هنا متباينًا غالبًا.

أنّ لطول الحدود وطبيعتها من حيث التعرجات والتضاريس آثار على قوة الدولة العسكرية والاقتصادية، فالحدود الطويلة وغير المنيعة جغرافيًا والمشتركة مع أكثر من دولة تكون مصدر ضعف يستوجب بناء إمكانيات ووضع إستراتيجيات عسكرية تتناسب مع طبيعة هذه الحدود، كما أنّ الدولة التي يكون حجم سكانها صغير يتعذّر عليها استيطان الحدود لأغراض أمنية واقتصادية، كما أنّ انقسام الجماعات السكانية ذات الهوّية القومية أو الدينية الواحدة بين دولتين أو أكثر بفعل الحدود السياسية يمثّل مصدرًا من مصادر التوتر والصراع في العالم[1].

(1) المرجع نفسه، ص208.

تأثرت الحدود السياسية في رسمها بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والطبيعية والبشرية، فقد وجدت مجموعة من الأفكار والنظريات واتخذت كمعايير لرسم الحدود بين الكيانات السياسية، لعل أبرزها نظرية «الحدود الطبيعية»، والتي تعني أنّ الحد الفاصل بين الكيانات السياسية يفترض أنّ يكون حدًا طبيعيًا متمثّلًا في مظهر من مظاهر التضاريس مثل الجبال والأنهار والصحاري والمحيطات والبحار، وهذا التصوّر للحدود السياسية ربما يكون الأكثر حضورًا في الخريطة السياسية الدولية عبر فترات مختلفة من التاريخ البشري، كما أنّ هذا التصورّ للحدود السياسية مسؤول بشكل كبير عن الصراعات التي نشأت عبر فترات مختلفة من التاريخ تحت مبرر الوصول إلى الحدود الطبيعية للكيان السياسي.

اعتمدت وجهة نظر أخرى في رسم الحدود السياسية على ما يمكن تسميته ب(النطاق القومي)، أي أنّ العامل المحدّد للحدود بين الكيانات السياسية لا يكمن في البعد الطوبوغرافي للإقليم، بل في البعد الديموغرافي، حيث تقف الحدود عند الحد الفاصل بين الجماعات البشرية من حيث تميزّها العرقي والثقافي والقومي، وازدهرت في ظل هذا المعيار ظاهرة (الدولة القومية) والتي جرّت على البشرية أشكالًا مختلفة من الصراع تحت مبرّر النطاق القومي للدولة الذي يفضي إلى محاولات ضم أقاليم ومساحات من الدول المجاورة بحجة استكمال البناء القومي للدولة لوجود جماعات بشرية ترتبط بروابط عرقية وقومية مع الدول الأخرى.

ووجهة نظر ثالثة في رسم الحدود بين الكيانات السياسية لم تلتفت في الواقع لأي من المعيارين السابقين، تمثلّت في حالات رسم الحدود بين الكيانات السياسية التي كانت واقعة تحت الاستعمار والسيطرة الأوربية خاصة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية (الحدود المصطنعة)، فالمعيار الوحيد الذي استخدم هو مصالح الدول الاستعمارية السابقة وحرصّها على قيام كيانات سياسية (في الغالب صغيرة أو قزمية من حيث المساحة) لا تمتلك أي مقوّمات للقوة الجغرافية والاقتصادية والبشرية في ذاتها، وبوضع حدودي يهيئ لصراع مستمر ودائم فيما بين الكيانات المتجاورة منها، مما يعني حالة ضعف مستديم بالنسبة لها وإمكانية مستديمة لاستفادة الدول الاستعمارية السابقة من هذا الوضع في شكل مصدر للثروات الاقتصادية والمواد الخام وسوق للمنتجات الصناعية للدول الاستعمارية، ومناطق نفوذ وهيمنة وتبعية اقتصادية وسياسية، مما جعل من هذه الكيانات السياسية موضوعًا غير ذي بال في حسابات القوّة الدولية، (إلا إذا اعتبرت جزءً من إمكانيات القوّة للدولة المهيمنة والمسيطرة عليها)، ونظرة واحدة على خريطة أفريقيا السياسية كافية لتأكيد هذه الحقيقة.

للحدود جانب آخر ـ وهو ما يتعلق بوجهة النظر التي ترى في الكيان السياسي ما يشبه الكائن الحي من حيث حاجته إلى النمو والتمدّد، لذلك فالحدود لا يجب أنّ تكون ثابتة ورقعة الدولة

وحدودها يفترض أنّ تتغيّر ارتباطًا بالحاجة إلى التمدد والنمو[1]، بما يشير إلى أنّ التغيّر يكون دائمًا ـ حسب وجهة النظر تلك ـ في الاتجاه الموجب، بمعنى الزيادة، وهو ما ينفي الجانب المنطقي والعلمي في وجهة النظر هذه، فالزيادة والنمو بالنسبة للكيانات السياسية ستكون (حتمًا) على حساب كيانات سياسية أخرى، فهل هذه الكيانات الأخرى لا تنطبق عليها خصائص الكائن الحي (النمو الزيادة)؟، أم تنطبق عليها بشكل سلبي (التقلص والانكماش)؟.

لا شك أنّ الباحث ـ من خلال ما سبق ـ يشير بشكل صريح إلى ما يسمى بنظرية (المجال الحيوي)، وهي النظرية التي جاءت وليدة لمدرسة الجيوبولتيك الألمانية، والتي لا تعدو في الواقع أنّ تكون مجرد تبرير أيديولوجي استندت عليه ألمانيا النازية في توسعاتها، ولنا عودة إلى ما يتعلّق بالمجال الحيوي عند تناول السكان كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي.

ب) السكان

يتباين توزيع السكان على الوحدات الدولية المختلفة من حيث الكم تباينًا كبيرًا شأنه شأن التباين في المساحات، فبعض الدول تجاوز تعداد سكانها المليار نسمة بينما دول أخرى لا يتعدى سكانها بضع العشرات أو المئات من الألوف.

---

(1) عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص105.

يبدو للوهلة الأولى أنّ هناك ارتباطًا بين الكم البشري للدولة ومستوى القوّة الذي يتحقّق لها في البيئة الدولية على المستوى الإستراتيجي والاقتصادي، على اعتبار أنّ العامل البشري هو العامل الأهم في الموضوع الاقتصادي وكذلك في الموضوع الإستراتيجي.

ويرى أورجنسكي ـ وهو أحد أكبر علماء العلاقات الدولية ـ أنّ «العنصر البشري يعد أهم عوامل قوة الدولة على الإطلاق»[1]، وإذا كان لهذه الفرضية ما يؤيدها في ثنايا الواقع التاريخي للعلاقات الدولية، إلا أنّ الواقع الدولي ـ خاصة الراهن ـ ينطوي على الكثير من الشواهد التي تشكك في صحتها، بل حتى توقعات أورجنسكي في أنّ تصبح الصين أقوى قوة دولية في عقد الثمانينيات في القرن العشرين أبطلها الواقع، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى أنّ دولة صغيرة في عدد سكانها ليس بوسعها أنّ تمثّل قوة كبيرة ذات أثر في ميزان العلاقات السياسية الدولية بنفس القدر الذي تتمتّع به دولة ذات إمكانية سكانية كبيرة[2].

استقراءً للواقع الدولي يفترض الباحث أنّ العنصر البشري (السكان) هو أكثر العوامل تأثرًا بالعوامل الأخرى المحدّدة لقوة الدولة، فهو بمثابة المتغيّر التابع لمجموعة العوامل الجغرافية

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص126.

(2) علي أحمد عبد القادر، وكمال منوفي، النظريات والنظم السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص106.

والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كمتغيرّات مستقلة تحدّد الدور الذي يلعبه العامل البشري كعامل من عوامل قوة الدولة، وفي هذا الإطار يتناول الباحث العامل البشري (السكان) ودرجة الأهمية له في ميزان قوة الدولة من خلال التأثير المسلّط عليه بفعل العوامل الأخرى من جهة، ومن خلال الخصائص المتعلقة به في حد ذاته من جهة أخرى على النحو التالي:

1 ـ الكم البشري (العددي)

يرجع التباين في توزيع الكم البشري بين الوحدات الدولية إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والحضارية والثقافية، وأي من هذه العوامل لا يمكن أنّ يلعب دورًا مستقلًا عن بقية العوامل في إخراج صيغة معيّنة لتوزيع السكان في زمان ومكان معيّنين.

يبدو للملاحظ أنّ المناطق القارّية تتميزّ بأن هوامشها ذات تمركز سكاني وكثافة عالية عند المقارنة مع الأقاليم الداخلية للقارات والتي غالبًا ما تتسم بالبعثرة السكانية، كما أنّ المناطق الجزرية (اليابان بريطانيا، أندونسيا) تمثّل مناطق ذات تمركّز سكاني عالي الكثافة نسبيًا، لكن من المؤكد أنّ الجغرافيا لا تحكم وحدها هذه الظاهرة بل كان للمؤثرات والظروف التاريخية والاقتصادية دور في هذه الصورة للتوزيع البشري، وإذا كان للتضاريس وشكل السطح أثر واضح في توزيع السكان، وذلك بملاحظة التمّركز السكاني في المناطق السهلية مقارنة بمناطق المرتفعات والعروض العليا، فإن التقدّم التقني ذلّل الكثير من الصعاب المتعلّقة بالعيش في مناطق المرتفعات والأسطح

غير الملائمة، خاصة وأن مزايا اقتصادية ارتبطت بهذه المناطق وجعلت منها مناطق جذب سكاني بتأثير عامل التقنية والتقدّم العلمي المتعلّق باستغلال الثروات المعدنية والطبيعية وقيام نشاط صناعي عليها، وتذليل عقبة الاتصالات والمواصلات بين هذه المناطق وغيرها[1].

وللمناخ أهمية كبيرة في تمرّكز الكم البشري في المناطق ذات المناخ المناسب من حيث اعتدال درجات الحرارة ووفرة الأمطار، بل أنّ بعض الباحثين يربطون بين قيام الحضارات الإنسانية والأمم القويّة وبين مناطق المناخ المعتدل، وما من شك في أنّ مستويات التقدّم التقني والعلمي التي يشهدها العالم المعاصر أسهمت في تجاوز الكثير من الظروف المناخية كعامل محدّد للتمركز السكاني.

ومن منظور تاريخي يعتبر العامل الاقتصادي أكثر العوامل ارتباطًا بتوزيع السكان، فحيثما كانت هناك إمكانية للنشاط الاقتصادي (الزراعي قديمًا والصناعي حديثًا) تواجد كم بشري كبير نسبيًا، وبالرغم من أنّ هذا الارتباط لا يزال قائمًا ـ إلى حد ما ـ إلا أنّ معطيات التقدّم التقني والعلمي المعاصر بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية المرتبطة بالحروب والنزاعات، وكذلك ما تتّبعه بعض الدول (الحكومات) من سياسات تسعى إلى خلق توازن في توزيع السكان على رقعة الإقليم من خلال تنويع أوجه النشاط

(1) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص210.

الاقتصادي من جهة والوصول بالخدمات والاحتياجات السكانية لكل المناطق داخل الإقليم وما تفرضه الضرورات الإستراتيجية في مسألة توزيع السكان من جهة أخرى، جعل من الارتباط بين النشاط الاقتصادي والتوزيع السكاني لا يمكن التعامل معه على أنه ارتباط حتمي، فضلًا عن ذلك فإن مجموعة من الظروف التاريخية والسياسية لعبت دورًا كبيرًا في توزيع الكم البشري بين الوحدات الدولية، فاكتشاف العالم الجديد (الأمريكتين واستراليا) أواخر القرن الخامس عشر ترتب عليه خلال الفترات اللاحقة حركة هجرة كبيرة من العالم القديم لاستيطان قارات العالم الجديد.

عند التعامل مع السكان كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي من منظور عددي (كمي) لابد من الأخذ في الاعتبار عاملين مهمين هما:

أولًا: مدى التناسب بين عدد السكان ومساحة الإقليم الجغرافي الذي تشغله الدولة، وهذا التناسب يعبّر عنه من خلال درجة الكثافة السكّانية، فكما أنّ الدول متباينة في توزيع الكم البشري فهي متباينة كذلك في كثافة هذا التوزيع بالنسبة للمساحة الجغرافية، حيث وصلت الكثافة السكانية إلى 344 إنسان في نطاق الكيلومتر المربع الواحد في هولندا مثلًا، بينما هي في بريطانيا تبلغ 322/ كم^2، وفي الولايات المتحدة لا تتعدى 24/ كم^2، لكنها في كندا وليبيا مثلًا لا تتجاوز 2/ كم^2، وهذا التباين في توزيع الكثافة السكانية لا يعكس تباينًا

في قوة الدولة استنادًا على كثافتها السكانية، لكن استقراءً لواقع القوّة الدولية ـ ارتباطًا بمعيار الكثافة السكانية ـ يمكن أنّ يحقّق (دالة) تشير إلى أنّ الدول ذات الكثافات المتوسطة (الغير متطرفة) هي الدول التي يمثّل فيها عامل السكان مقوّمًا إيجابيًا من مقومات القوّة[1].

ثانيًا: مدى التناسب بين عدد السكان وحجم موارد الدولة، فكلما كان هناك تناسبًا بين حجم الموارد الاقتصادية وعدد السكان كلما كان هناك إمكانية لرفع مستوى المعيشة مما قد ينعكس إيجابيًا على قوة الدولة في المجال الدولي، إلا أنّ حجم الموارد الاقتصادية المتناسبة مع الكم العددي للسكان والذي قد يفوق الاحتياجات السكانية أحيانًا ليس من الضروري أنّ يكون مؤشّرًا إيجابيًا على قوة الدولة، لأن ذلك مرهون بعوامل أخرى تتعلق بمدى استغلال وتوظيف هذه الموارد في بناء قوة الدولة المرهون بدوره بمستويات التقدّم التقني والعلمي من جهة وبطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ودرجة الكفاءة في التوظيف والتوزيع للموارد من جهة أخرى بما يكسب الدولة قوة (داخلية) تنعكس على قوتها في المجال الدولي[2].

---

(1) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص98.

(2) عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص122.

ما من شك في أنّ أحد مقوّمات القوّة العسكرية هو الكم البشري، فهل الكم البشري الكبير للدولة من شأنه أنّ يهيئ المجال أمامها لبناء جيش قوى وسياسة عسكرية طموحة؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن القول: أنّ أي سياسة عسكرية كبرنامج عمل يستهدف تحقيق القوّة للدولة لابد لها أنّ تعتمد على عدد من الوسائل أهمها: مستوى التسليح، ومستوى إعداد المقاتل وكفاءته وروحه المعنوية، بالإضافة إلى مستويات التنظيم والإدارة، مما يعني أنّ العنصر البشري في المسألة العسكرية موضوع كيفي أكثر منه كمي، خاصة في ظل التطوَّر الهائل في تقنيات السلاح والتدمير وما يتطلّبه ذلك من توظيف لإمكانيات اقتصادية ومالية كبيرة بما يمثل عبءً قد لا تطيقه بعض الدول، كما أنّ العدد الكبير للجيش يعني قوة بشرية معطّلة اقتصاديًا داخل المجتمع[1]، ويقود ذلك إلى القول: أنّ الحضارة الإنسانية المعاصرة تجاوزت مسألة الكم البشري في الجانب العسكري بفعل التطور الهائل في مجال إنتاج السلاح وتعاظم القوّة التدميرية لهذا السلاح، فشخص واحد فقط ـ أنّ جاز التعبير ـ قادر على تدمير دولة بأسرها بمجرد الضغط على أزرار تؤدي إلى إطلاق صواريخ نووية تجاهها، إلا أنّ ذلك لا يعني بحال من الأحوال انتفاء أهمية الكم البشري في الجيوش، وذلك نظرًا لاختلاف طبيعة الصراعات والحروب الدائرة، واختلاف ماهّية الأطراف الداخلة

(1) محمد طه بدوي [وآخرين]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص134.

في هذه الحروب، فالكثير من الحروب المعاصرة ـ بل والراهنة ـ اعتمدت بشكل كبير على الكم البشري للجيوش[1]، ولعل المثال الواضح على ذلك (حرب الخليج الثانية) التي تطلّبت كمًا بشريًا كبيرًا من قوات الحلفاء في شكل قوات برّية لإرغام القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، كما أنّ الحروب التي نشبت وتنشب في كثير من الأحيان بين الدول الإفريقية المتجاورة كان عمادها الكم البشري للجيوش.

وفي إطار علاقة الكم البشري بالحروب فإن الاحتجاج بالضغط السكاني كان مبّررًا استندت إليه العديد من القوى الإمبريالية في تبرير نشاطاتها التوسّعية، فهذا كارل هاوس هوفر أحد أتباع مدرسة الجيوبولتيك المؤمنين بنظرية ماكنّدر بشأن القوّة البّرية ـ وهو في ذات الوقت أحد مساعدي هتلر ـ يوحي إلى «الفوهرر» بسند أيديولوجي لتبرير الطموحات التوسّعية لألمانيا النازية يتمثّل في نظرية (المجال الحيوي) والتي ظهرت بشكل واضح في كتاب (كفاحي) لهتلر، ومفادها أنّ الدولة بمثابة كائن حي ينمو ويتسع لتحقيق توازن قادر على الاستمرار بين عدد السكان ونموّه من ناحية وبين مساحة الإقليم وقيمته من ناحية أخرى، وتستند هذه النظرية في فرضياتها على أنّ (الشعب الألماني ينفرد بالانحدار من الجنس الآري، وهو جنس سامي وممتاز يتمتع بسموّه على ما عداه من الأجناس، لذلك فهو

(1) عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص92.

الوحيد المؤهل لحمل رسالة الحضارة الإنسانية، ومن ثم لابد أنّ تتهيأ له أسباب البقاء ولو كان ذلك على حساب شعوب الأرض قاطبة)[1].

واستنادًا إلى هذه النظرية بالإضافة إلى الاعتقاد بنظرية ماكندر بشأن القوّة البّرية بدأت ألمانيا النازية في إشباع طموحاتها التوسّعية والامبريالية على حساب شعوب شرق ووسط أوربا.

أنّ الاحتجاج بالضغط السكاني لتبرير التوسع الألماني النازي لم يكن إلا مجرد تبرير واهي لطموحات ونزعات إمبريالية أقل مما يمكن دحضها به هو أنّ معدلات التزايد السكاني في ألمانيا خلال تلك الفترة كانت من بين أقل معدلات التزايد السكاني في المناطق الأوربية[2].

لم تكن ألمانيا النازية القوّة الاستعمارية الوحيدة التي برّرت نشاطها التوسعي بحجج الضغط السكاني، فالسياسات التوسعية الإيطالية ـ حتى قبل العهد الفاشي ـ كانت تربط باستمرار بين فكرة التوسع السكاني والتوسع الإقليمي، وليس خافيًا أنّ أحد مبررات الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911 كان البحث عن مناطق استيعاب للفائض السكاني في إيطاليا.

---

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص117.

(2) المرجع نفسه، ص108.

جـ) نمط التركيب السكاني

من الجوانب المهمة في تقييم دور الكم البشري (السكان) في ميزان قوة الدولة النظر إلى طبيعة التركيب السكاني في الدولة من حيث نسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة الشباب إلى الأطفال والشيوخ، وتلعب ـ هنا ـ مجموعة من العوامل الأخرى دورًا في إعطاء التركيب السكاني لدولة ما صيغة معينّة وأهمّية نسبية لكل صيغة من صيغ التركيب السكاني.

العامل الثقافي والاجتماعي يلعب دورًا مهمًا في الأهمّية النسبية للتركيب السكاني من حيث نسبة الذكور إلى الإناث، ففي المجتمعات المتقدمة يكون للمرأة عادةً دور اجتماعي وسياسي واقتصادي يقترب من دور الرجل في القيام بالواجبات والمهام الحياتية بشكل عام في ظل شعارات المساواة ومشاركة المرأة للرجل، بينما يكاد ينعدم هذا الدور في المجتمعات المتخلفة التي تعتمد على الرجل في القيام بالأدوار الاجتماعية الهامة في السياسة والاقتصاد والحرب، مما يعني أنّ نصف القوّة البشرية للسكان معطّل أو قليل الفعالية في أحسن الأحوال، كما أنّ الظروف التاريخية التي تتعرّض لها بعض المجتمعات في صورة حروب وهجرات تؤثر بشكل واضح في نمط التركيب السكاني، باعتبار أنّ هذه الظواهر التاريخية ـ وخاصة الحروب ـ تستهدف بشكل أكبر الذكور والشباب منهم على وجه الخصوص، «فالشباب هم الأقدر على تحمّل خوض غمار الحرب وتضحياتها فضلًا عن سرعة استجابتهم للأفكار الثورية والتغيرات

الجذرية والخطط التوسّعية التي تدخل بها الدولة حلبة الصراع الدولي، نتيجة لحماسهم واندفاعهم وقلّة خبرتهم، بعكس الشيوخ الذين يميلون إلى الاحتكام إلى العقل والتجربة فيشكلّون قطاعًا محافظًا في مواجهة الاندفاع نحو سياسة العنف الموجهة إلى الخارج»[1]، لذا كان من الطبيعي أنّ تؤدي الحروب إلى تغيّر في النسبة العددية بين الجنسين، فقد كان عدد النساء في ألمانيا عام 1946م حوالي 30.5 مليون مقابل 29 مليون رجل، كما تؤدي الحروب إلى تغيّرات في تركيبة الهرم السكاني نتيجة لانخفاض نسبة الذكور في سن الشباب والرجولة، فقد كان عدد الرجال الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 40 سنة يمثّل في عام 1937م في ألمانيا ما نسبته 33 ٪ من العدد الكلي للسكان فأصبح بعامل الحرب يمثّل في عام 1947 ما نسبته لا تزيد عن 25 ٪ [2].

ينعكس نمط التركيب السكاني على الواقع الاقتصادي للدولة ومستويات التنمية بها، فالدولة (الهرمة) والتي يختلّ فيها التوزيع السكاني لصالح الشيوخ تفتقد الطاقة البشرية اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد بما يحقق مستويات مناسبة من التنمية، كما أنّ عجلة التنمية تتحرك ببطء عندما يكون التوزيع السكاني لصالح الأطفال ما دون سن الإنتاج مما يعني قطاعًا واسعًا من القوى البشرية غير المنتجة

(1) جمال سلامة، أصول العلوم السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص268.

(2) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص111.

اقتصاديًا، ويزيد الأمر سوءً إذا كان الواقع الثقافي والاجتماعي يضع المرأة ضمن هذا القطاع، وفي المقابل فإن الدولة (الفتيّة) والتي يميل فيها ميزان التوزيع السكاني لصالح الشباب تكون أقدر من النموذجين الآخرين في توظيف الكم السكاني باتجاه إحداث التنمية والتقدم الاقتصادي، ومن ثم الدعم الإيجابي لقوتها في المجال الدولي.

بقي أنّ نشير إلى أنّ بعض السياسات التي تنتهجها الدول في مجال الحد من النسل والتشجيع عليه في مواجهة التضخم السكاني ومحدودية الموارد الاقتصادية تترك بصماتها على نمط التركيب السكاني للمجتمع بتأثيرها المباشر على معدلات النمو السكاني.

3 ـ درجة التجانس السكاني

أنّ أهم مصادر الصراع في داخل المجتمعات السياسية يرجع بشكل كبير إلى طبيعة التركيبة السكانية لهذه المجتمعات، فعندما يعبّر واقع المجتمعات السياسية عن خليط من القوميات والأعراق والأديان واللغات لعدد من الجماعات البشرية تبرز مظاهر الصراع بين هذه الجماعات في الداخل ويصير النظام السياسي يعاني (أزمة هوية) تنعكس على إمكانياته في القوّة على الصعيد الدولي بشكل سلبيَّ، خاصة وأن الكثير من هذه الصراعات ترتبط بقوى خارجية تعمل على تغذيتها وإذكاءها من منطلق ارتباطها بأي من هذه الجماعات عرقيًا أو دينيًا، أو من منطلق تحقيق مصالحها على حساب إضعاف الدولة الأخرى وزعزعة استقرارها.

تنتهج الدولة عادة واحدة من هذه السياسات ـ في إطار

محاولتها ـ الحفاظ على تماسكها وقوتها: إما التسليم بهذه التعددية وتبني سياسات حكيمة من شأنها جعل هذه الجماعات تشعر بالرضاء والولاء للدولة، وإما أنّ تنتهج الدولة سياسة العنف والبطش ضد الجماعات التي تطالب بحقوق معيّنة قد يؤدي الإذعان لها إلى تفتيت الدولة والقضاء على هيبتها، وإما أنّ تقوم بعملية تهجير قسرى لهذه الجماعات إلى خارج حدودها مما قد يشكّل مدخلًا جديدًا للصرع مع أطراف دولية أخرى، وإما أنّ تتّبع ما يمكن تسميته بسياسة (تحويل الانتباه)، أي تحويل الأنظار إلى صراعات خارجية ونقل مشاكلها خارج حدودها بالبحث عن عدو خارجي تجمع عليه هذه الجماعات العرقية أو الدينية، لأن الإجماع على عدو خارجي من شأنه أنّ يمتّن أواصر الوحدة الوطنية أو على الأقل يخفّف من حدة الصراعات الداخلية[1].

أنّ أهم القضايا التي تعبّر عن حالات اللاتجانس السكاني تنطلق في الغالب من ثلاث مصادر رئيسية هي اللغة والعرق والدين: الاختلاف في اللغة لا يعين على التجانس، وتعتمد الأنظمة السياسية طرائق شتى لخلق وحدة ثقافية مع الحفاظ على معالم الهوّية الخاصة باللغة، فقد تأخذ بعض الفئات من الاختلاف في اللغة وسيلة للتميّز والدعوة إلى الانفصال، ولعل الهند كبلد يتكلم مواطنوه عشرات اللغات واللهجات مثال يعكس المشاكل المترتبة على الاختلاف في اللغة.

كما أنّ موضوع العرق أو السلالة من المواضيع التي تسبّب مشاكل

(1) جمال سلامة، أصول العلوم السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص269.

سياسية بين الدول، وحيث أنه من النادر وجود كيان سياسي يضم داخل حدوده عرفًا واحدًا فإن الصدامات والصراعات بقدر ما تعبّر عن نفسها داخليًا نجدها كثيرًا ما انعكست في شكل صراعات دولية بحجة الدعوة لتوحيد الشعب الواحد تحت سلطة سياسية واحدة، فقد كان هتلر ينادي بضم الألمان في النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا إلى الرايخ الألماني.

تبدو مسألة العرف في الدول الأفريقية الموضوع الأكثر حضورًا في حالات الصراع التي نشبت وتنشب بين هذه الدول، وفي المقابل فإن هناك دولًا أفلحت في خلق التجانس السكاني برغم التباين العرقي والقومي في تركيبتها السكانية كسويسرا مثلًا التي تجمع شعوبًا من أعراق مختلفة.

من منظور تاريخي يبدو الدين كأحد العناصر الرئيسة في تماسك السكان وتجانسهم، ومظهر ذلك أنّ الصراع بين الأمم والوحدات السياسية ـ تاريخيًا ـ كان في الغالب صراعًا دينيًا، فقيام الإمبراطورية العربية والإسلامية بدءً من دولة الخلفاء الراشدين وانتهاءً بالدولة العثمانية كان محصّلةً لصراع ديني مع أمم وشعوب أخرى، كما أنّ الحروب الدينية في أوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر انتهت إلى صيغة سياسية جديدة في أوربا منذ وستفاليا سنة 1648م بالإضافة إلى الوجه الآخر لهذه الحروب الدينية (خارج أوربا) والذي تجسّد في الحروب الصليبية مع الشرق العربي خلال الفترة التي سبقت تلك.

الملاحظ ومنذ الحرب العالمية الأولى أنّ العوامل الدينية أصبحت أقل سببًا في النزاعات الإقليمية والخلافات الداخلية وبالتالي أقل تأثيرًا في ظاهرة الصراع الدولي، باستثناء حالة الصراع العربي الإسرائيلي (إذا جاز الحكم على هذا الصراع بأنه صراع ديني)، إلا أنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة برزت من جديد مشكلات التماسك الاجتماعي والعرفي والديني على سطح الصراعات الداخلية في المجتمعات السياسية وخاصة فيما يسمى بدول العالم الثالث، فتصاعدت وتيرة التصادم العرقي والديني في بقاع مختلفة من العالم في الهند والفلبين والسودان والصومال والكونغو، وظهرت في بقاع جديدة من العالم لم تكن تعرف هذا النوع من الصراعات ـ منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل ـ مثل جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابقة في البوسنة والهرسك وكوسوفو وفي بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (الشيشان مثلًا)، وتفاقمت بعض هذه الصراعات الداخلية لتأخذ طابعًا دوليًا من خلال تدخل قوى خارجية بشكل انفرادي أحيانًا وتحت مظلة الأمم المتحدة أحيانًا أخرى أو في ظل الحلف الأطلسي كما حدث في كوسوفو، ويلاحظ أنه منذ انتهاء الحرب الباردة أصبحت الصراعات العرقية والدينية من أعقد القضايا التي يصعب السيطرة عليها وإيجاد حلول مرضية لها، لذلك بدأ الباحثون السياسيون والمفكرون الإستراتيجيون يدفعون باتجاه بناء الكيان السياسي القائم على إمكانية التعدد الثقافي كبديل عن الوجه السياسي (الذي كان يعتبر مثاليًا) للمجتمعات السياسية وهو الدولة القومية

من خلال إدارة مشكلة التماسك السكاني للدولة بوسائل جديدة، غير تلك الوسائل التقليدية المعتمدة على العنف السياسي كما هي الحال في أيرلندا وأسبانيا والشيشان، لذلك فإن البديل الأفضل هو التوجه نحو صيغة دستورية وتنمية اقتصادية اجتماعية ووحدة أهداف مشتركة لتعزيز الوحدة الوطنية[1].

«من منظور إستراتيجي شامل يضع صمؤيل هنتنغتون أطروحته في الصراعات الإستراتيجية للقرن الواحد والعشرين على أساس القوّة الثقافية والحضارية والدينية، فهو لا يرى أنّ الصراع من أجل القوّة هو مصدر الصراع، وليس المعطيات الجيوبولتيكية هي العوامل الحاسمة في القوّة، وإنما القوّة (الثقافية ـ بولتيكية) هي العامل الرئيس على الصعيد العالمي، وأن القوّة التي تتسم بالتماسك الديني والثقافي ستكون أفضل في موقع التنافس مع القوى الأخرى»[2].

د) الإمكانيات والموارد الاقتصادية

يرتبط الاقتصاد ارتباطًا وثيقًا بالسياسة اعتمادًا على أنّ الموارد الاقتصادية هي أحد أهم مقوّمات القوّة للوحدة السياسية، وعلى غرار الحتمية الجغرافية هناك من يقول بالحتمية الاقتصادية أو بالأحرى «الحتمية التجارية»، على أساس أنّ التفوّق السياسي ليس إلا انعكاسًا للتفوّق التجاري، ومن ثم فإن ميزان القوّة مرتبط بالميزان التجاري،

(1) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص215.
(2) المرجع نفسه، ص216.

لذلك كان المفكرون التجاريون ـ في القرن السابع عشر ـ يرون «أنّ من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، وأن من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم كله»[1].

يتناول الباحث الإمكانيات والموارد الاقتصادية للدولة باعتبارها عامل من عوامل قوتها في المجال الدولي من خلال ثلاثة جوانب تتمثّل في: اعتبارها محرّكًا لظاهرة الصراع الدولي، الأهمية النسبيّة لأي من الإمكانيات والموارد، مؤشرات قياس القوّة الاقتصادية للدولة.

1 ـ الموارد الاقتصادية كمحرّك لظاهرة الصراع الدولي

في الجماعات البدائية ذات الموارد الاقتصادية الجامدة كانت الحروب والصراعات تنشأ ارتباطًا بالجوع والقحط الناجم عن عجز الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الحياة والاستقرار، فتغير على الجماعات الأخرى للحصول على ما يسد رمقها، لذلك كان المظهر السائد للصراع بين الجماعات البدائية هو الحروب من أجل الكلاء والماء، ومن هنا يمكن الاعتراف ـ إلى حد ما ـ بفكرة (حتمية القحط) التي تعني الارتباط بين ظاهرة الصراع (الحروب) وبين المعطى الاقتصادي في الجماعات البدائية ذات الاقتصاد الجامد، لكن في المقابل لا يمكن أنّ تكون ظاهرة الحرب أثرًا حتّميًا للظاهرة

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص138.

الاقتصادية في الجماعات المتحضّرة التي تتسم اقتصادياتها بكثير من المرونة بما يوفّر بدائل في الموارد وفي مستويات إشباع الحاجات بما يجنبها «القحط»[1].

في جماعات الاقتصاد المرن الحديثة حيث الوفرة الاقتصادية الناجمة عن النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري، وحيث تكاليف تقنيات الحرب الحديثة باهظة بما يعني ضرورة توفّر فائض من الموارد ليست الجماعة بحاجة إليه لاستمرار الحياة ولاستعماله في الإعداد للحرب، جعل ظاهرة الحروب الحديثة في بعدها الاقتصادي هي (حروب الوفرة) في مقابل حروب القحط في الجماعات البدائية، يضاف إلى ذلك عامل نفسي يتمثّل في إحساس أصحاب الثراء والوفر الاقتصادي بالتفوّق على الآخرين ومن ثم التعالي والاحتقار لهم، لذلك نتج عن (الوفر الاقتصادي) في الجماعات الأوروبية الحديثة ما يسمى بالظاهرة الإمبريالية، والتي تعني السلوك السياسي ـ بصورتيه الدبلوماسية والإستراتيجية ـ الذي تسعى من خلاله وحدة سياسية إلى إخضاع شعوب أخرى لسلطانها، مما يعني أنّ الإمبريالية الاقتصادية هي تلك السياسة التوسعية التي تستهدف تحقيق مكاسب اقتصادية.

أنّ التحولات الكبيرة التي شهدتها المجتمعات الأوربية خلال الفترة من القرن الثالث عشر وحتى القرن الثامن عشر (عصر النهضة الأوربية، حركة الكشوف الجغرافية، الثورة الصناعية) أنتجت في البداية صورة من صور الإمبريالية الاقتصادية تمثّلت في الإمبريالية

(1) المرجع نفسه، ص116.

التجارية، حيث ارتبطت التجارة بالتوسع الإمبريالي الأوربي، وما كانت الإمبراطورية البريطانية مثلًا في البداية إلا من عمل التجار، ثم جاءت مسألة تأمين طرق المواصلات التجارية لتتدخل الأساطيل الحربية لتأمين هذه الطرق وتنشأ القواعد العسكرية، ثم الاحتلال الكامل والمباشر لبعض المناطق بذريعة الحماية للمصالح التجارية[1].

الثورة الصناعية كحدث مفصلي في تاريخ أوربا الحديث والذي يرجع في جانب منه إلى ازدهار التجارة (الإمبريالية التجارية) بما يمثّله من توفر فائض في رؤوس الأموال تزامن مع حركة تقدم علمي ـ خلال القرن السابع عشر ـ تجسّد في عدد من الاكتشافات والاختراعات العلمية قاد فيما بعد إلى الثورة الصناعية في أوربا، وما ترتب عنها من حاجة ملحّة لعنصرين أساسيين هما: مصدر للمواد الخام الأولية وسوق لتصريف المنتجات الصناعية، فشهد العالم موجة تطلّع للتوسع الإمبريالي (الاستعماري) الأوربي للسيطرة المباشرة على كافة قارات العالم تقريبًا ـ خارج أوربا ـ بهدف تأمين أكبر قدر من الموارد الطبيعية والمواد الأولية اللازمة للصناعة وفتح أسواق لتصريف المنتجات الصناعية في تلك البقاع[2].

---

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص142.

(2) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص126.

الصورة الأخرى من صور الإمبريالية الاقتصادية تتمثل في الإمبريالية المالية، حيث تراكم رؤوس الأموال الفائضة الناتجة عن التقدم التجاري والصناعي الذي أسهم فيه التوسع الاستعماري سيؤدي إلى البحث عن مجالات لاستثمار الأموال الفائضة في الخارج مما يكسب مزيدًا من التوسع الإمبريالي، وأصبح رأس المال ـ في يد القوى الإمبريالية ـ شكلًا من أشكال القوّة السياسية للضغط السياسي والاقتصادي على الدول الفقيرة والمحتاجة إلى استثمار هذه الأموال بها، أو المحتاجة إلى هذه الأموال في شكل مساعدات ومنح وقروض، مما أدى إلى تكييف خياراتها السياسية والاقتصادية وفقًا لمصالح القوى صاحبة رأس المال وهو ما يمكن اعتباره مظهرًا جديدًا للاستعمار بعد أنّ انحسر الشكل القديم للظاهرة الاستعمارية.

يتحقّق من خلال «الإمبريالية المالية» الاستخدام الدبلوماسي للإمكانيات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسية الخارجية، وكان ذلك واضحًا خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في اعتماد الدبلوماسية الأمريكية والسوفيتية على الأداة الاقتصادية لتحقيق المصالح والأهداف، فقد قدّم الأمريكيون مساعدات اقتصادية ومالية هائلة لدول غرب أوربا ـ الخارجة منهكة اقتصاديًا بعد الحرب ـ في شكل مشروع مارشال عام 1947، والذي أسهم في تثبيت دعائم النظم الليبرالية في دول غرب أوربا في مواجهة شبح الشيوعية الذي كان يتهددها.

في المقابل فإن الاتحاد السوفيتي (سابقًا) ـ على الرغم من ضعف

إمكانياته الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ـ عمل على تحقيق أهداف سياسته الخارجية من خلال تقديم المساعدات (التي غالبًا ما كانت تأخذ شكل المساعدات الفنية والخبراء) إلى الدول الشيوعية وللأنظمة السياسية والدول التي كانت على خلاف مع أمريكا والغرب، وقام بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية (الكوميكون) عام 1947 لتمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية بينه وبين الدول الشيوعية في شرق أوربا[1].

يشهد الواقع الدولي الراهن ممارسات عديدة لاستخدام الأداة الاقتصادية لفرض إملاء سياسات ومواقف سياسية على عدد كبير من الدول تتوافق مع مصالح القوى الدولية الكبرى المتمثلة بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الغربية واليابان وروسيا أخيرًا، أو ما يطلق عليه مجموعة الثمانية (7+1) من القوى الكبرى اقتصاديًا على الساحة الدولية، وتتراوح عمليات الاستخدام للأداة الاقتصادية بين ممارسة سياسة الحصار والمقاطعة تجاه بعض الدول عقابًا لها على موافق وسياسات أتبعتها (الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الحصار الذي كان مفروضًا على ليبيا، العقوبات الاقتصادية التي فرضت على كوريا الشمالية، التلويح بفرض عقوبات اقتصادية على إيران بسبب أنشطتها النووية)، وبين سياسات الدعم والمنح الاقتصادية وتقديم القروض

(1) محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص144.

تجاه عدد آخر من الدول من باب المكافأة والاستمالة لها لدفعها لممارسة سياسات أو القيام بأدوار سياسية لخدمة مصالح وأهداف الدول المانحة، وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات والمؤسسات الدولية تقوم بدور ملحوظ كأدوات تخدم مصالح الدول الكبرى، حيث عادة ما يتم فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية من خلال قراءات صادرة عن مجلس الأمن، وتمنح المساعدات والمنح من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وغيره، وفي كلا الحالين يكون الأمر عبارة عن ترجمة لمصالح الدول الكبرى وأهدافها.

2 ـ الأهميّة النسبية لمختلف الموارد الاقتصادية

كان من أبرز مظاهر قوة الدولة الاقتصادية خلال فترات تاريخية سبقت الحضارة الحديثة يتجّسد في درجة اقترابها من حالة (الاكتفاء الذاتي)، أي أنّ الدولة الأكثر قوة اقتصاديًا وبالتالي سياسيًا هي تلك الدولة التي تعتمد على مواردها الذاتية في إشباع حاجاتها من السلع والخدمات المختلفة، إلا أنّ واقع الحال تغيّر في ظل مستويات التحضّر البشرية المعاصرة والتي عرفت تعدّدًا وتنّوعًا في الاحتياجات الاقتصادية جعل من الصعوبة بمكان تحقيق التكامل الاقتصادي داخل المجتمع السياسي الواحد بالقدرة على إنتاج وتوفير كافة الاحتياجات الاقتصادية من السلع والخدمات للمجتمع وبما يجعله في غير حاجة إلى التكامل مع الاقتصاديات الأخرى، وحلّ (الاعتماد المتبادل) محل الاكتفاء الذاتي كحالة اقتصادية

تحكم قوة الاقتصاديات الوطنية، فما تملكه وتتجه الدولة من موارد وإمكانيات اقتصادية تبعًا لوزنه وأهميّته في دائرة الاعتماد المتبادل مع الاقتصاديات الأخرى هو المعيار المحدّد لدرجة القوّة التي تكتسبها الوحدة السياسية من منظور اقتصادي.

أكسبت الثورة الصناعية مجموعة الموارد الطبيعية أهميّتها نظرًا لأن التقدم الصناعي اعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الموارد الطبيعية التي اختلفت أهميّتها النسبية من فترة إلى أخرى ومن ظروف دولية إلى أخرى، وتأتي الثروات المعدنية الطبيعية في المقام الأوّل في حسابات القوّة الاقتصادية.

يعتبر الفحم والحديد من الموارد الطبيعية المعدنية التي قامت اعتمادًا عليها بدايات الثورة الصناعية في أوربا في القرن الثامن عشر باعتبارها مصدرًا للطاقة ومادة أولية للصناعة خلال تلك الفترة، وبقدر إنتاج وتعدين الفحم والحديد ازدهرت الصناعة في الدول الغنّية بهذين المعدنين.

تضاءلت الأهمية النسبية للفحم كمصدر للطاقة بعد اكتشاف النفط والغاز كمصادر جديدة للطاقة أقل تكلفة من الفحم، ترتب على ذلك ارتفاع الأهمّية الإستراتيجية للمناطق الغنّية بالنفط والغاز، وأصبحت الدول التي تتمتع بوجود كميات من النفط والغاز في أقاليمها، إما أنّ ترتقي في مستوى القوى الاقتصادية، أو أنّ تستهدف كمناطق سيطرة ونفوذ للقوى الكبرى التي تمتلك إمكانيات الإنتاج والاستغلال لهذا المورد الطبيعي، ولأن أوربا بشكل عام تعتبر فقيرة في النفط كمورد

طبيعي، ولأنها في ذات الوقت تمثّل الدول التي بمقدورها إنتاج واستغلال الموارد النفطية؛ بالإضافة إلى امتلاكها لإمكانيات القوّة العسكرية والاقتصادية (التجارية والصناعية)، جعل منها بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية القوى المسيطرة على أهم المناطق النفطية في العالم في شكل احتلال استعماري مباشر في البداية ثم في شكل هيمنة وتسلط على الأنظمة السياسية في تلك المناطق، أو في شكل نفوذ وتحكّم من خلال شركاتها المكتشفة والمنتجة والمصنّعة للنفط.

تمثّل المنطقة العربية والشرق الأوسط عمومًا مصدرًا أساسيًا لتزويد الدول الصناعية والدول الأخرى بالنفط، بالإضافة إلى أنها تمثّل مخزونًا احتياطيا عالميًا، الأمر الذي انعكس على هذه المنطقة انعكاسًا ذو طبيعتين: احدهما (إيجابية) تمثّلت في التقدم الصناعي والإنماء الاقتصادي والتطور الحضاري الذي شهدته بفضل وجود النفط بها، وتنامى إمكانيات القوّة لدى بعضها بقدرتها على استخدام النفط كأداة لتحقيق بعض مصالحها السياسية، فالقدرات المالية التي تتمتع بها بعض دول المنطقة (السعودية مثلًا) مكنّتها من كسب المواقف والخيارات السياسية لصالحها وخاصة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد دول العالم الثالث من خلال سياسات المنح والقروض والمساعدات، أم الطبيعية الأخرى (السلبية) فتمثّلت في الاستهداف المستمر من قبل القوى الإمبريالية الكبرى لهذه المنطقة لممارسة سياسة الهيمنة والتسّلط والتدخّل السياسي أحيانًا

والعسكري أحيانًا أخرى بما يضمن لهذه القوى الكبرى استمرار حصولها على نفط المنطقة والتحكّم في إنتاجه وتوزيعه وأسعاره عن طريق شركاتها وأدواتها الاقتصادية المختلفة.

يؤكد الواقع الدولي الراهن ـ خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة ـ على الأهمّية الإستراتيجية للنفط كمصدر من مصادر الطاقة، وبالتالي موضوعًا للصراع الدولي الذي تتوخى القوى الكبرى في إطاره السيطرة على المناطق التي تمثّل مصدرًا للنفط والغاز، فمنذ حرب الخليج الثانية أصبحت القوى الكبرى تعتمد استراتيجيات يعتبر النفط محددًا أساسيًا لها، تراجعت أمامه المحددات الأخرى المتمثّلة في حسابات المكاسب والخسائر التقليدية وحسابات الإجماع الدولي والشرعية الدولية وتبريرات عدم القيام بفعل صارم، كل تلك المحدّدات تهاوت أمام النفط كمحدّد استراتيجي كفيل بتفسير الإستراتيجيات الراهنة ـ وخاصة الأمريكية ـ خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

«وبالرغم من تذبذب حركة الأسعار للنفط صعودًا وهبوطًا، وبالرغم من التقدم في ميدان صناعات الطاقة البديلة النووية والشمسية والإنفاق المالي الكبير على هذا الجانب، فإن النفط يبقى على المدى المنظور عنصرًا هامًا في إستراتيجيات الدول كافة فالقوى الرئيسة بحاجة إليه للحفاظ على مكانتها الدولية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، والدول المصدرة له تعتمد عليه كمصدر أساسي في

(1) كاظم هاشم، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص222.

اقتصادها وتنميته، والدول الأخرى تتأثر بأسعاره وتتقيّد سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بذلك»[1].

تمثّل الثروات الطبيعية المعدنية الأخرى (الذهب، النحاس، الماس، الفوسفات... الخ)، بشكل عام مقوّمًا من مقوّمات قوة الدولة الاقتصادية تبعًا لماهّية هذه الموارد ومدى وجودها بكميات اقتصادية وتجارية بالإضافة إلى توفر القدرة الفنية والمالية لاستغلالها لينعكس ذلك على وزنها في الثقل العام لقوة الدولة الاقتصادية، أو فيما إذا ترتب على وجودها حالات تحكم وسيطرة من قبل قوى أجنبية تسهم في إضعاف الدولة سياسيًا واقتصاديًا من خلال هيمنة الشركات المنتجة والمستغلة لهذه الموارد أو من خلال الهيمنة عن طريق رؤوس الأموال المستثمرة أو المنح والقروض الأجنبية.

الموارد الزراعية نوع آخر من الموارد الاقتصادية للدولة، وحيث أنّ الزراعة ترتبط بغذاء الإنسان، فإن تأمين الموارد الغذائية للمجتمع السياسي يمثّل الأولوية في كافة المجتمعات السياسية، وكلما كانت الدولة قادرة على تحقيق (الأمن الغذائي) لرعاياها كلما اكتسبت مقوّمًا إيجابيًا من مقوّمات القوّة على الصعيد الدولي، وكثيرًا ما مثّلت السلع الرئيسة الغذائية (القمح مثلًا) سلاحًا إستراتيجيًا فعّالًا في ظاهرة الصراع الدولي.

بالرغم من صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي كحالة اقتصادية في

(1) المرجع نفسه، ص223.

الاقتصاد الوطني لأي مجتمع إلا أنّ أغلب الوحدات الدولية تسعى إلى الاقتراب قدر الإمكان من حالة الاكتفاء الذاتي فيما يخص الغذاء، وبالقدر الذي يحقّقه الإقليم من إمكانيات جغرافية لإنتاج الغذاء بقدر ما تشعر الدولة بشيء من الأمن الغذائي، وتعمل كافة الدول على تطويع التقنية العلمية والصناعية في الارتقاء بمقوّمات الإقليم الطبيعية والجغرافية للوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه في إنتاج الغذاء في خدمة الوصول إلى الإحساس بالأمن الغذائي، وفي الحالات التي يتعذّر فيها الاعتماد على إمكانيات الإقليم الذاتية في إنتاج الغذاء لسكانه تتجه سياسات الدول نحو تنمية القطاعات الأخرى للتعّويل عليها في توفير الغذاء من خلال الاعتماد المتبادل، مما جعل الدول التي تعاني عجزًا في توفير الغذاء حريصة أكثر من غيرها على عدم التورّط في صراعات إقليمية أو دولية تهدّد أمنها الغذائي، أو يدفعها ذلك للارتباط سياسيًا واقتصاديًا بوحدات دولية أخرى لتأمين غذائها سواءً كان ذلك في شكل تنظيمات أو ترتيبات إقليمية أو في شكل الخضوع لهيمنة وسيطرة قوة دولية كبرى في مقابل أمنها الغذائي[1].

بالرغم من أنّ الثورة الصناعية قد بدأت منذ القرن الثامن عشر في أوربا إلا أنّ السمة الغالبة على الاقتصاد العالمي لازالت هي السمة الصناعية، وكل اقتصاد يصّنف على أنه اقتصاد متين ومتحضّر بالقدر

(1) عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: منشورات المستقبل، 1991)، ص94.

الذي يحقّق فيه تنوّع وإنتاجية صناعية واسعة[1]، لذلك يلاحظ أنّ العلاقة بين المستوى الصناعي للدولة وبين تأثيرها السياسي في البيئة الدولية علاقة وثيقة، كما أنّ العلاقة بين الصناعة ومستوى القوّة العسكرية وثيقة لارتباط القوّة العسكرية بالمنتجات الصناعية الحربية، فالدول الصناعية الكبرى هي الدول الأقدر على إنتاج واقتناء تقنيات عسكرية عالية في مجال التسليح تمكّنها من التفوّق في المجال العسكري والذي صار يعتمد بشكل كبير على تقنية السلاح أكثر من اعتماده على الكم البشري ـ كما سبق الإشارة- .

تستحوذ القوى الرئيسة في العالم على النصيب الأكبر من الصناعات الأساسية التي تحدّد مستوى التقدم التقني والصناعي والمتمثّلة في صناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الصناعات الحربية، وتمثّل هذه الصناعات الإساسية ركيزة التقدم الصناعي مما جعل الكثير من الدول النامية ودول العالم الثالث تحاول بناء اقتصادياتها الصناعية بتنشيط هذه الصناعات الرئيسة[2].

3 ـ مؤشّرات القوّة الاقتصادية للدولة

يمثّل الناتج القومي الإجمالي أهم مؤشّرات القوّة الاقتصادية للدولة، فهو يكشف عن معدلات النمو الاقتصادي المحقّقة في

(1) عبد الواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص127.

(2) كاظم هاشم، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص236.

الدولة ومدى التذبذب أو التصاعد في هذا النمو بالمقارنة مع الدول الأخرى، كما يكشف عن مستوى المعيشة المحقّق لصالح الأفراد عند احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي تبعًا لعدد السكان.

أنّ معدلات إنتاج واستهلاك الطاقة تؤشّر ـ كذلك ـ باتجاه القابلية الصناعية للدولة وبالتالي باتجاه قوتها الاقتصادية، مع ملاحظة أنّ التفاوت بين الإنتاج والاستهلاك الذي تعاني منه بعض الدول يعبّر عن الضعف الذي تعانيه في مجال الطاقة، ففي الوقت الذي تنتج فيه بعض الدول النفطية طاقة أكثر مما تستهلك فإن دولًا أخرى ـ كاليابان مثلًا ـ تستهلك طاقة أكثر مما تنتجه، وفي مثل هذه الحالات فإنه ليس بالإمكان الاعتماد على هذا المؤشّر بشكل مستقل للتعبير عن قوة الدولة الاقتصادية.

إنتاج الحديد والصلب يعتبره الاقتصاديون والإستراتيجيون مؤشّرًا مهمًا من مؤشّرات قوة الدولة الاقتصادية، نظرًا لأنه يمثّل حجر الأساس في الصناعات المدنية والحربية وعليه تستند الصناعة في عدد من الميادين الأخرى، وتتقدّم الدول العظمى والكبرى الدول الأخرى في هذا الميدان بما يسد احتياجاتها الوطنية وما يغطي جانبًا كبيرًا من احتياجات الطلب العالمي على المنتجات ذات الصلة بصناعة الصلب[1].

وتجدر الإشارة إلى مؤشّر آخر من مؤشّرات القوّة الاقتصادية

(1) المرجع نفسه، ص236.

للدولة وهو المتمثّل في نسبة الأيدي العاملة في الصناعة وما يرتبط بهذه النسبة من إنتاجية وكفاءة، فالكم الكبير من الأيدي العاملة في المجال الصناعي في ظل مستويات عالية من الكفاءة والإنتاجية بفضل التحديث والميكنة والتعليم الصناعي من شأنه أنّ يعني دفعًا إيجابيًا باتجاه القوّة الاقتصادية للدولة من هذه الزاوية.

4 ـ القدرات العسكرية

تمثّل القدرات العسكرية للدولة الصورة الأكثر وضوحًا في التعبير عن قوتها في المجال الدولي، ويتحدّد حجم القوّة العسكرية للدولة باعتبارين هما: أولًا: طبيعة سياسة الأمن القومي المعتمدة، فيما إذا كانت الدولة تعتمد على إمكانياتها الذاتية في تحقيق أمنها القومي أو أنها تعتمد على تحالف عسكري أو اتفاقية دفاع مشتركة، وفي الحالة الثانية فإن الدولة لن توظّف إمكانيات مالية وبشرية كبيرة في بناء قوات مسلّحة.

وثانيًا: نوع السياسة المتبعة في بناء القوات المسلحة، فيما إذا كانت هذا البناء يرتكز على السمة البّرية أو البحرية أو الجّوية لهذه القوات، فبريطانيا مثلًا في أوج عظمتها الاستعمارية اعتمدت سياسة بحرية في الدفاع عن مصالحها الاستعمارية وامتلكت بذلك أساطيل بحرية ضخمة في حين أنّ جيشها البّري كان صغيرًا بالمقارنة مع الجيوش البّرية للدول الأوربية الأخرى، بينما حرصت روسيا والاتحاد السوفيتي (سابقًا) على بناء قوات مسلحة يكون الصنف البّري هو السائد فيها، في وقت تحرص إسرائيل كمثال آخر على

تكوين قوة عسكرية تعتمد بشكل كبير على القوات الجوية، وفي كل هذه الحالات فإن العوامل الجيوبولتيكية المتعلّقة بالمساحة وعدد السكان وموقع الدولة، بالإضافة إلى الإمكانيات المالية والاقتصادية ومستوى التصنيع تلعب دورًا مهمًا في اختيار الوحدة الدولية لنوع السياسة المتعلّقة ببناء قوتها العسكرية.

وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الأسلحة والتكاليف الباهظة لبناء قوات مسلحة فعّالة اتجهت معظم الدول إلى البحث عن طريقة تؤمن الأمن القومي بكلفة غير باهظة من خلال الاعتماد على الأحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك من جهة والاتجاه نحو تقليص حجم القوات المسلحة النظّامية والتركيز على الجيوش غير النظامية (الاحتياط، القوات الخاصة) من جهة أخرى وذلك في ظل سياسات دفاعية تتطلّب أعدادًا أقل نسبيًا[1]، وتمثّل المعطيات المتعلقة بالقوة التسليحية (النارية) والدور المناط بالجيش غير النظامي (الاحتياط) وأسلوب توزيع القوات داخل البلاد، ومدى قابلية القوات للنفير في حالات الأزمة والحرب، بالإضافة إلى المعطيات المتعلّقة بالكفاءة والتنظيم والانضباط أهم العوامل المؤثرة في قيمة القوات العسكرية للدولة أثناء الحرب.

1 ـ سياسة الأمن القومي من خلال الأحلاف والمعاهدات الدفاعية

تتفاوت القيمة الفعلية للعوامل العسكرية في الحساب العام

(1) كاظم هاشم، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص237.

لقوة الدولة تبعًا للأحلاف العسكرية والمعاهدات التي ترتبط بها والدور الذي يمكن أنّ تلعبه الدولة في نطاق السياسات الدفاعية للحلف بشكل عام، فبينما يعتمد الحلف الأطلسي بشكل أساسي على إمكانيات القوّة المسلحة الأمريكية، كما أنّ حلف وارسّو (سابقًا) كانت القوات العسكرية السوفيتية تمثّل الركيزة الأساسية له، إلا أنّ الأعباء العسكرية الملقاة على عاتق كل دولة من دول الحلف مختلفة باختلاف موقعها من خطوط المواجهة، لذلك نرى في مثال حلف الأطلسي أنّ فرنسا لبعدها الجغرافي عن خطوط المواجهة تمتعت بشيء من الحرية في صياغة سياستها الدفاعية وبناء قواتها المسلحة بالمقارنة مع ألمانيا (الغربية) والتي تعتبر في قلب خط المواجهة (وفقًا للواقع الدولي خلال فترة الحرب الباردة)، ومن ثم خضعت بشكل محكم لفلسفة السياسة الدفاعية الأمريكية الركيزة الأساسية في الحلف.

من جانب آخر فإن عدد الدول الداخلة في الحلف أو المعاهدة العسكرية يؤثّر بشكل واضح على طبيعة الالتزامات الدفاعية الخارجية، فكلما كان عدد الدول الداخلية في الحلف كبيرًا كلما تعذّر تحقيق التنسيق بين القوات المسلحة للأطراف الدولية في نطاق الحلف أو المعاهدة، وخير مثال على ذلك أنّ معاهدة الدفاع العربي المشترك لم تدخل مرة حيّز التنفيذ الفعلي منذ التوقيع عليها برغم ما تعرّضت له الأقطار العربية ما حالات عدوان عديدة من قبل قوى خارجية على الكثير منها، وذلك نظرًا للخلافات السياسية

من جهة واختلاف سياسات بناء القوات المسلحة في كل قطر تبعًا لاختلاف منظومات الأسلحة ومصادرها من جهة أخرى، ويشهد حلف الأطلسي كذلك خلافات من هذا النوع، إلا أنّ معيار الأمن المحقَّق أو الممكن تحقيقه للدولة الداخلة في الحلف يبقى مبررًا للالتزامات الخارجية العسكرية الملقاة على عاتقها بموجب هذه الاتفاقيات[1].

2 ـ القوّة العسكرية وخاصيّة الردع

من الخطأ الاعتقاد بأن بناء قوة عسكرية ضخمة وفعّالة يعني أنّ الغاية هي الدخول في الحرب، فطبيعة العلاقات الدولية القائمة على العداء كأصل في البيئة والدولية ـ لغياب السلطة العليا الإلزامية ـ هي التي فرضت منطق القوّة في التعامل الدولي والذي تتجلى أبرز مظاهره في القوّة العسكرية، لكن منطق القوّة لا يعني دائمًا حالة الحرب والصدام المسلّح بين الأطراف الدولية، ففي الوقت الذي تلعب فيه عوامل وإمكانيات القوّة (غير العسكرية) دورًا مهمًا في عمليات التفاعل والتعامل الدولي فإن هذا النوع من القوّة (العسكرية) والمعد أصلًا للتصادم والحرب مهيأ أيضًا للقيام بدور غير تصادمي (حربي) في معادلة القوّة في البيئة الدولية من خلال دور القوّة العسكرية كقوة ردع تجنّب الوحدات الدولية الحرب المباشرة بما تعنيه من دمار وقتل، وبما لا ينفي حالة الصراع بينها انطلاقًا من الفرضية التي تقول: أنّ الرغبة في تحقق السلام تبدأ أولًا بالاستعداد للحرب.

---

(1) كاظم هاشم، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص237 وما بعدها.

الردع هو الوجه الآخر للقوة العسكرية الذي يشير إلى مدى فاعليتها في (إقناع) الطرف الآخر «أنّ تكلفة العمل العدائي الذي يراد القيام به ستفوق بأي حال من الأحوال النتائج التي قد تترتب عليه»[1].

وتلعب المسائل المتعلّقة بالإدراك لحجم قوة الطرف الآخر العسكرية الدور الأساسي في فعالية الردع، وتحرص كافة الوحدات الدولية على بناء قواتها العسكرية بما يؤهلها كقوة (ردع) تمنع وقوع العدوان العسكري عليها أكثر من بناءها كقوة (قمع) لصد العمل العسكري المضاد أثناء وبعد وقوعه، ولأن ذلك يعني ضرورة إدراك الآخرين لحجم وإمكانيات قوتها العسكرية نجد الدولة ـ كل دولة ـ تحرص على توجيه رسائل معينة بغية حصول هذا الإدراك، مثل القيام باستعراض قواتها العسكرية وتخصيص مبالغ مالية كبيرة للإنفاق العسكري في ميزانياتها، نشر جانب من المعلومات المتعلّقة بإمكانياتها العسكرية ونوعية وحجم أسلحتها وإتاحتها لإطلاع الآخرين مع حرصها على الإبقاء على جانب آخر من المعلومات العسكرية وخاصة المتعلقة بالخطط العسكرية وبعض الأسرار العسكرية الأخرى غير متاح لإطلاع الآخرين للحفاظ على شيء من النفوّق تحت غلاف [المجهول والمفاجأة]، بما يدعم إمكانيات الردع بالنسبة لها، لذلك جاءت ظاهرة (الجوسسة) في محاولة للوصول إلى أقصى درجة من الإدراك لحجم قوة الطرف الآخر العسكرية.

---

(1) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، (سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995)، ص111.

يبرز الردع كسلاح فعّال يمكّن من تحقيق الأهداف عند التعامل معه من خلال أسلحة الدمار الشامل (وخاصة الأسلحة النووية).

أنّ الانعطاف الكبير الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الوصول بتقنيات السلاح إلى إنتاج السلاح النووي ذي القوّة التدميرية الهائلة وما تبع ذلك من تطوّر في تقنيات إطلاقه من صواريخ وقاذفات قنابل إستراتيجية وغواصات أعطى للقوة العسكرية المضمون المتمثّل في كونها قوة ردع أولًا وأخيرًا أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى حجم الرعب الناتج عن تصّور القوّة النووية كقوة قمع تؤدي دورًا فعليًا في المواجهات والصراع بين الأطراف الدولية، بما يعني ذلك من دمار شامل وفناء مؤكد للبشرية أو جزء كبير منها (إذ قبلنا بأن هناك إمكانية لما يسمى بالحرب النووية المحدودة، أو الاشتباك المحدود بالأسلحة الذرية التكتيكية).

إذا كانت العلاقات بين الدول قد ظلّت تستند إلى القوّة فإن أسلحة الدمار الشامل قد بدّلت شروط استخدام القوّة، أو بالأحرى الظروف والأوضاع التي يعمل فيها التهديد باستخدام القوّة ويوضع موضع التنفيذ، لتتحكّم ثلاثة معطيات جديدة في العلاقات الدولية في ظل الرعب النووي، متمثّلة في: أولًا: القوّة التدميرية الهائلة للسلاح النووي (أنّ القدرة الانفجارية لقنبلة نووية واحدة تفوق مجموع القدرة الانفجارية لكافة الذخائر المستخدمة في الحروب الماضية، بما في ذلك الحربين العالميتين الأخيرتين، كما أنّ المخزون القائم من السلاح النووي كفيل بتدميره الحياة

على الكرة الأرضية كليًا مرات عديدة)، ثانيًا: الطابع شبه الفوري والدائم للخطر النووي، فالوقت في ظل الخطر النووي لم يعد يكفي لتعبئة القوات والقيام بالهجمات المعاكسة، برغم ما يقولوه الإستراتيجيون بأن الهجوم بالأسلحة النووية قد لا يحول دون قيام دولة (من الدرجة النووية الأولى) بالرد الانتقامي الرهيب على المعتدي، إلا أنّ هذا العمل سيكون متأخرًا، وإذا نجح الهجوم الأوّل في تدمير جانب كبير من وسائط الرد الانتقامي للضحية يكون من العبث القيام بالرد الانتقامي، لأن ذلك يعني المضي حتى أخر الشوط في عملية التدمير المتبادل، ثالثًا: من المعطيتين السابقتين نصل إلى المعطية الثالثة المتعلقة بنتيجة الصراع المتمثلة في النصر أو الهزيمة، حيث أنّ الانتصار المطلق في الحروب ـ كما كان يعرّف في السابق ـ هو تجريد العدو من سلاحه لدرجة يستطيع المنتصر أنّ يفعل ما يشاء بالمهزوم ويقرر مصيره بالصورة التي يريدها، أما الآن فقد أصبح من الممكن إبادة شعب بكامله قبل انتهاء الحرب، مما لا يعطي معنى للهزيمة أو النصر من منظور تحقيق أهداف السياسة الخارجية[1].

مما سبق يمكن الإقرار بأن القيمة الحقيقية للسلاح النووي تكمن في خاصيّة الردع المرتبطة به، وهذه الخاصيّة تؤدي دورها بغض النظر عن حجم وإمكانيات القوّة النووية لكل طرف، ويبقى الأمر في

(1) ريمون آرون، الجدل الكبير حول الإستراتيجية الذرية، ترجمة اللواء محمد سميح السيد، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984)، ص.ص80، 81.

وجهة نظر الكثير من الإستراتيجيين مرهونًا بدرجة الرشد والعقلانية للقيادات السياسية لدى الأطراف الدولية التي تمتلك السلاح النووي، كما هو مرهونًا باعتبارات الصدفة والخوف وسوء التقدير، في الانتقال بالسلاح النووي من حالة الردع إلى حالة الاستخدام الفعلي له، بما في ذلك تأثير هذه الاعتبارات على احتمالات الوصول إلى المواجهة النووية من مدخل تصعيد المواجهة بالأسلحة التقليدية، لذلك يرى البعض أنّ السلام النسبي الذي ساد العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يعود الفضل فيه إلى المقدرة الردعية للأسلحة النووية، وبما لا ينفي استمرار احتمالا نشوب حرب نووية للاعتبارات السابق الإشارة إليها[1].

أنّ امتلاك عدد من الأطراف الدولية للأسلحة النووية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن لم ينه أو يقلل من مخاطر نشوب الحرب، فخلال الفترة التي شهدت سباقًا للتسلّح بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، والتي أخذ فيها الردع النووي صورة الردع المتبادل بين القطبين محتويًا القدرات النووية التي صارت تمتلكها أطراف دولية أخرى، لم تنته الحرب، ولم تنتهي مخاطر نشوبها، فهل فعالية الردع النووي خلال هذه الفترة وفعالية الردع بشكل عام لم تفلح في تجنيب البشرية مخاطر الحرب؟ وما علاقة الردع النووي والتقليدي بحالات الحرب التي شهدتها البشرية

(1) جوزيف، س. الابن، المنازعات الدولية، ترجمة أحمد أمين الجمل، ومجدي كامل، (مرجع سبق ذكره)، ص.ص182 ـ 183.

عبر تاريخها المعاصر على الأقل؟.. تحاول مجموعة من الدراسات بهذا الخصوص الإجابة على بعض هذه التساؤلات[1].

توضح دراسة حالات الردع الناجح خلال فترات تاريخية سابقة أنّ ضخامة القوّة لا تشكّل في حد ذاتها شرطًا كافيًا لمنع الحرب، ففي دراسة عيّنة لعشرين فترة تاريخية تعبّر عن ثقافات مختلفة عبر آلاف السنين، تم الوصول إلى هذه النتيجة، وتبيّن في دراسة عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين أنّ خمسًا من بين الحروب التسعة التي شنّت ضد القوى الكبرى خلال تلك الفترة كانت الدولة المعتدية أضعف من الدولة المعتدي عليها.

أثبتت دراسة أخرى أنّ ضخامة القوّة العسكرية تؤدي إلى الإقلال من احتمالات الحرب، ولكن بمجرد أنّ يبدأ الصراع الحادبين الأطراف فإن القوّة لا تصبح عاملًا كافيًا لمنع تصاعد الصراع إلى درجة المواجهة العسكرية.

وفي دراسة قام بها ميهالكا حول الخصائص المشتركة بين الداخلين في أزمات تميّزت بفشل الردع وبالتالي أفضت إلى حروب في تحليله الذي شمل 264 أزمة دولية خلال الفترة من 1816م حتى 1970م، أوضحت أنّ 99 أزمة من تلك الأزمات أسفرت عن حروب، وعندما ميّز الباحث بين القوى الكبرى والقوى الصغرى اتضح أنّ

(1) لويدجنسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم، (مرجع سبق ذكره)، ص 152 وما بعدها.

٪33.8 فقط من الأزمات كانت فيها القوى الكبرى هي البادئة، بينما ارتفعت النسبة إلى ٪87.5 من الأزمات التي كانت فيها القوى الصغرى هي البادئة.

توضّح دراسة للتدخلات العسكرية في الفترة من 1948 حتى عام 1967 أنه كلما زادت قدرة الدولة على مقاومة التدخل الخارجي قلّت احتمالات التدخل الخارجي في تلك الدولة، مما يعني أنّ لزيادة الإنفاق العسكري وأساليب إقناع الأطراف الأخرى بفداحة خسائرها إذا أقدمت على الحرب قيمة ردعية مهمة.

توضّح دراسة بيانات مقارنة للفترة من عام 1850م إلى 1966م أنه في بداية كل حرب تكون فرصة الجانب الأقوى في الكسب أكبر من فرصة الجانب الأضعف، غير أنّ هناك حالات عديدة انتصر فيها الجانب الأضعف عند بداية الحرب، كذلك أوضحت الدراسات التاريخية أنّ الدول التي تبدأ الحروب غالبًا ما تخسرها، فقد انتهت أربعة أخماس الحروب التي حدثت في فترة ما بين 1815 إلى 1910 لصالح الدولة البادئة، بينما انتهت ثلاث أخماس الحروب التي حدثت في الفترة ما بين 1910 إلى 1965 لصالح الدولة المعتدى عليها.

وتوضّح دراسة امبريقية لموازين القوّة بعد الحروب الكبرى أنّ الحروب لم تؤد إلى تغيّر موازين القوّة بشكل جذري حيث سرعان ما تعود تلك الموازين إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب.

وفي تحليل لحوالي 215 حالة استعملت فيها الولايات المتحدة القوّة أو هدّدت باستعمالها أوضح أنّ نتائج التدخل الأمريكي كانت

تميل إلى صالح الولايات المتحدة في الحالات التي لم يكن فيها التفوق الأمريكي العسكري حاسمًا خلال فترة الحرب الباردة.

في دراسة لأثر الأسلحة العسكرية النووية على ردع الحروب أجريت على خمسة عشر أزمة دولية خلال الفترة من 1946 ـ 1975، حاولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها عن طريق التهديد باستعمال القوّة الإستراتيجية النووية والتقليدية اتضح أنها تمكّنت من تحقيق أهدافها في كل تلك الأزمات تقريبًا خلال ستة شهور من بدأ التلويح بالتهديد، بينما اقتصرت على ثلاثة أرباع تلك الأزمات خلال الثلاث سنوات التالية لتلك الفترة، مما يدل على تناقص الكفاءة الردعية للتهديد النووي خلال الفترة التي بدأ فيها ميزان القوّة الإستراتيجي النووي يميل لصالح الطرف المقابل (الاتحاد السوفيتي) وانعكس ذلك على تضاءل القدرة على تحقيق الأهداف.

ثانيًا: العوامل غير المادية للقوة

يتصل هذا النوع من عوامل القوّة التي يمكن أنّ تكتسبها الدولة وبالتالي تدخل في الحساب الإجمالي لقوتها في المجال الدولي بالإرادة الإنسانية، حيث ترتبط بالسلوك البشري سواءً كان ذلك على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، وما يترتّب على السلوك والإرادة البشرية من علاقات مع الأشياء والبشر، وما ينتج تبعًا لذلك من قيم وأفكار ونظريات ونظم تقع في مجموعها في الجانب غير

المادي بالنسبة للإدراك البشري، لذلك كان من الصعب في أغلب محاولات قياس القوّة إخضاع هذا النوع من الإمكانيات والعوامل للتحديد والقياس.

تتمثّل إمكانيات القوّة غير المادية للوحدة الدولية في: الهويّة الثقافة والاجتماعية للمجتمع السياسي، طبيعة النظام السياسي ودور القيادات السياسية وصنّاع القرار، مستوى التقدّم التقني والعلمي، وتحدّد هذه العوامل درجة الاستفادة والتوظيف للعوامل والإمكانيات ذات الطابع المادي لتصنع منها وزنًا معيّنًا لقوة الدولة في المجال الدولي، لذلك فإن مستوى القوّة والفعالية الذي تعبّر عنه الإمكانيات غير المادية هو ما سينعكس على بقية العوامل ليمنحها أهميّتها ودورها في الإطار العام لقوة الدولة في المجال الدولي.

أ) الهويّة الثقافية والاجتماعية للوحدة الدولية

لكل مجتمع من المجتمعات السياسية خصائص اجتماعية وثقافية وحضارية تميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، وترتبط هذه الخصائص بمجموعة من القيم الثقافية والاجتماعية التي تلعب دورًا مهمًا في تحريك الجماعة البشرية في نطاق المجتمع السياسي باتجاه الفعل الاجتماعي العام بكل صوره السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

أنّ أساس تكوّن الجماعات السياسية هو ارتباطها بإقليم جغرافي معيّن، ويعمل التاريخ (الزمن+ الأحداث والتجارب) على إضفاء

طابعًا قيميًا على هذا الارتباط يجعل لهذه الجماعة البشرية هويّة وطنية واحدة تتجسّد في الانتماء لوطن واحد، وهو ما يُفترض أنّ يترجم (نظريًا) الحب لهذا الوطن والولاء والإيمان بالخيارات السياسية والاقتصادية والإحساس بالتآلف والترابط بين الأفراد، والرغبة الجماعية في النهوض بالوطن وتحقيق عزّته وعلوّه، والحماس للدفاع عنه في وجه الطامعين والأعداء، وغير ذلك من القيم التي تعبّر عن الهوّية الوطنية لجماعة بشرية معيّنة.

لاشك أنّ هذه الصورة المثالية للجماعة البشرية في نطاق كيان سياسي معيّن من شأنها أنّ تمثّل مقوّمًا إيجابيًا من مقوّمات القوّة السياسية لهذه الجماعة، وكلما كانت الهويّة الوطنية للجماعة السياسية قريبة من هذه الصورة المثالية تناسب ذلك طرديًا مع معنويات هذه الجماعة، فالروح المعنوية ترتبط بمدى فعالية ووجود مجموعة من القيم الوطنية، إلا أنّ هذا التصوّر المثالي ليس هو في الحقيقة ما تعيشه المجتمعات البشرية في إطاراتها السياسية، لأن هناك مجموعة من المتغيرات والعوامل تؤثّر في الروح المعنوية للمجتمع السياسي من منطلق غياب بعض هذه القيم أحيانًا، وعدم إمكانية تحقيقها، أو من منطلق التأثير في فعالية بعضها بفعل عوامل داخلية في ذات الجماعة السياسية، أو بفعل عوامل خارجية، وهو ما يعطي (للمعنويات) في أي مجتمع من المجتمعات طابع التغيّر المتواصل والحركيّة المستمرة تبعًا للتحديات والأزمات التي تعصف بالمجتمع السياسي، مع التأكيد على أنّ جملةً من القيم المعنوية ـ فيما إذا توافرت في أي مجتمع

من المجتمعات ـ من شأنها أنّ تمثّل ركائز ثابتة نسبيًا في حسابات الروح المعنوية للمجتمع، وبالتالي في حسابات القوّة السياسية له، لعل أبرزها الإيمان بالوحدة الوطنية والإيمان بالخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والإيمان بعدالة وشرعية قضية ما أو هدف ما، ولأن الطلب على المعنويات يشتد في أوضاع الأزمات والحروب فإن الثقة في شرعية الأهداف تخلق الاستعداد لتقديم التضحيات والمثابرة على الوصول إلى الهدف، وتحمّل التكاليف والأعباء الناتجة عن ذلك، وفي غياب المعنويات يتعذّر مواصلة المواجهة في ظل الأزمات والحروب، لذلك يعتمد الصراع بين القوى السياسية أثناء الحروب والأزمات على (الحرب النفسية) التي تستهدف إحداث شرخ في معنويات الطرف المقابل وزعزعة ثقته بنفسه[1].

تعتمد المعنويات في أي مجتمع على مجموعة القيم السياسية والثقافية والدينية والإيديولوجية والحضارية السائدة وتتأثر بها، فالعقائد الدينية والسياسية ـ على حد سواء ـ تعتبر محّركًا فعّلًا للأفراد باتجاه تأكيدها وترسيخها والدفاع عنها والدعاية لها، كما أنّ الحضارة والثقافة بما تمثّله من مكاسب وإنجازات ـ تاريخية أو راهنة ـ تمثّل دافعًا نحو الحفاظ على هذه المكاسب والتضحية من أجلها، ومحاكاة الأقدمين (الآباء والأجداد) في الحفاظ على أمجادهم والسير على دربهم وتحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات،

(1) كاظم هاشم، الوجيز في الإستراتيجية، (مرجع سبق ذكره)، ص242.

وتلعب عملية التنشئة السياسية بما تمثله من بناء وترسيخ للقيم الاجتماعية والسياسية من جهة، والقيادة السياسية باعتبارها الرمز والصورة المعبّرة عن الجماعة السياسية من جهة أخرى دورًا بارزًا في توظيف مجموعة هذه القيم في خدمة الروح المعنوية لأفراد المجتمع السياسي.

يعتبر التجانس القومي في أي مجتمع من المجتمعات أهم رافد من روافد الوحدة الوطنية، وبالتالي مصدرًا للقوة السياسية باتجاه إيجابي، فالتجانس القومي بما يعبّر عنه من وحدة عرقية ودينية ولغوية وما يرتبط بذلك من وحدة التاريخ والمصير والآمال والتطلعات المشتركة للجماعة يجعل من هذه الجماعة كتلة سياسية واحدة وصلبة في مواجهة الأزمات وفي السعي لتحقيق الأهداف والتطلعات، وقد جسّدت هذه الصورة للتكامل السياسي فكرة «الدولة القومية» التي بدأت الدعوة إليها في القرن التاسع عشر باعتبارها أرقى صور الحبك السياسي في الداخل وأقدرها على تحقيق قوة الوحدة السياسية في الخارج.

تحقّقت الوحدات القومية للأمم الأوربية في القرن التاسع عشر وتخلّصت الكيانات السياسية من عوامل التناقض التي كانت تتسم بها شعوب الإمبراطوريات القديمة، فانطلقت (الأمم الأوربية) فعليًا من تكاملها القومي إلى سياسات القوّة في المجال الدولي.

كان من المتصوّر أنّ يكون لهذا التكامل السياسي القومي أثره الإيجابي في الخلاص من النزعات العدوانية التي كانت تتسم بها

الإمبراطوريات القديمة أو الحد منها على الأقل، استنادًا على أنّ كل أمة ما دامت قد تحققت لها وحدتها السياسية القومية ستحترم ذاتية واستقلال غيرها من الوحدات السياسية فيعمل ظهور الدولة القومية (افتراضًا) على تحقيق المجتمع الدولي الهادي تبعًا لقيامه على وحدات قومية هادئة[1].

غير أنّ الواقع الدولي ـ إثر ذلك ـ خالف هذه الافتراضات، فقد خلق الواقع الجديد إحساسًا لدى شعوب الدول القومية بالعظمة والإدعاء بالسمو مما كان مدخلًا جديدًا للتوسع والعدوانية تجاه الجماعات السياسية الأخرى وبالتالي استمر الواقع الدولي يعاني التوترات والصراعات والحروب، بل أنّ مفهوم الحرب تعمّق أكثر في ظل الدولة القومية (ففيما مضى كانت الحرب هي حرب الحكام والأباطرة فيما بينهم فإذا بها تصبح في ظل الدولة القومية حرب الأمم والشعوب).

بلغت حروب العزة القومية ذروتها في أوائل القرن العشرين بقيام الحربين العالميتين الأولى والثانية مما أظهر أنّ صورة التنظيم السياسي للمجتمعات في شكل قومي لا تقل عدوانية عن الصورة السابقة للتنظيم السياسي المتمثل في الإمبراطوريات أنّ لم تتجاوزها، ويقود ذلك إلى تساؤل مهم، فيما إذا كان هناك أثر للطباع القومية في السلوك الخارجي للدولة القومية الجديدة؟ وهل هناك سياسات

(1) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص16 ـ 17.

خارجية ثابتة تبعًا لثبات تلك الطباع؟ فيما إذا سلمنا بأن للأمم والشعوب طباعاً ثابتة[1].

أنّ تحديد طباع الأمم مسالة في حد ذاتها موضوع خلاف من حيث الميدان المعرفي المعني بتحديد هذه الطباع فيما إذا كان علم النفس أو علم الأنثربولوجيا أو عن طريق الملاحظة الشخصية لاتجاهات وسلوك الجماعات القومية، ومن حيث موضوعيتها في ظل غياب الضمانات في أنّ الذي يصدر أحكامًا على طباع الأمم التي لا ينتمي إليها لا يتأثر في أحكامه بطباع قومه!، بالرغم من ذلك فإن هناك مجموعة من الخصائص يكاد يجمع عليها الباحثون والملاحظون بالنسبة للكثير من الشعوب، فالفرنسيون مثلًا يتسمون بالنزعة الفردية والروح الاستقلالية، والإنجليز محافظون بطبعهم بعيدون عن الانفعال العقلي وميالون للاحتكام للتجربة، بينما الألمان معروفون بالإيمان بالزعامات والخضوع للسلطة[2]، وفي التراث العربي يعبّر كتاب عمرو بن العاص إلى الخليفة عمر بن الخطاب بعد أنّ أتم فتح مصر يصف فيه أرض مصر وأهلها بأن «ماءها عذب وأرضها خصب ونسائها لُعُب ورجالها تبّعٌ لمن غلب» عن بعض من طباع أهل مصر في تلك الفترة.

استند عدد من الباحثين والمفكرين على مجموعة الدوافع

---

(1) المرجع نفسه، ص138.

(2) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص140.

السلوكية للإنسان للإقرار بوجود خصائص سلوكية للأفراد وبالتالي طباع للأمم من شأنها أنّ تؤثّر في علاقة هذه الجماعات (الأمم) بالجماعات الأخرى سواءً كانت هذه الدوافع في صورة غريزة داخل الإنسان أو في صورة عوامل نفسية يكتسبها الإنسان عبر مراحل حياته.

ميكافللي يرجع أسباب الصراع بين الجماعات البشرية للطبيعة الأنانية للبشر، فالإنسان شرير بطبعه ـ حسب اعتقاده ـ وهو يجنح للتعبير عن هذه الطبيعة الشريرة كلما سنحت له الفرصة لتظهر أنانيته التي تدفعه إلى السعي الدؤوب للاستحواذ على المزيد، وهو ما يؤدي إلى الصراع.

أما فرويد فيرجع أسباب الصراع بين البشر إلى الغريزة العدوانية داخل الإنسان، والتي تظل كامنة في داخل الإنسان بانتظار استفزازها شأنه في ذلك شأن الحيوان فتتحرك تلك الغريزة تلقائيًا كلما سنحت لها الفرصة، ومن ثم فإن الصراعات والحروب تمثّل ظروفًا وفرصة مناسبة لإظهار تلك الغرائز والدوافع، ويعتبر فرويد أنّ تفنن الإنسان في صناعة الأسلحة لقتل أفراد جنسه دليل على الطبيعة العدوانية للإنسان[1].

في المقابل يرى فولبرايت[2] أنّ المنازعات والحروب بين الدول لا تستند إلى الطموحات الاقتصادية أو العوامل التاريخية أو

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص225.
(2) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي سابقًا.

توازن القوى بقدر ما تعبّر عن محصّلة دوافع معيّنة تستند إلى الآمال والمخاوف العادية للعقل البشري، وهو ما أطلق عليه فولبرايت «غطرسة القوّة»، فالدولة القوية عادةً ما تعيش نوعًا من الخلط بين قوتها وفضائلها، وتميل إلى الاعتقاد بأنها مختارة من العناية الإلهية لنشر الفضائل والخير والحضارة التي تتمتّع بها لإسباغها على المجتمعات الأخرى، بما يغذّي الإحساس لديها بأنها دائمًا الأفضل والأقوى من باقي الدول في صورة يتجسّد فيها فقدان الثقة بالنفس من خلال خلط القوّة العظيمة بالقوة اللامحدودة والمسؤولية الكبيرة بالمسؤولية الكلّية، وعدم الاعتراف بارتكاب الأخطاء والسعي لكسب كل الجولات مهما كانت تافهة[1].

إلا أنّ الاعتماد على العوامل السلوكية كمحدّدات للطباع القومية للأمم أمر يحظى بقليل من المصداقية والثقة، لأن التفاعل بين الجماعات البشرية في شكل صراع أو تعاون يخضع لجملة من العوامل الاجتماعية والبيئية المختلفة والمتباينة التأثير، ربما يكون تأثير العوامل النفسية من بينها ضئيل جدًا أنّ لم يكن معدومًا أحيانًا، كما أنّ استنتاج السلوك البشري من السلوك الحيواني ـ كما يرى فرويد ـ أمر مشكوك في صحته، وكذلك استنتاج السلوك الجماعي من السلوك الفردي، بالإضافة إلى أنّ الدوام النسبي للخصائص البشرية واستمراريتها كطباع للأمم أمر مستبّعد انطلاقًا من أنّ هذه الخصائص ليست بيولوجيّة حتى يصّح الكلام عن استمرارها باستمرار الجنس،

(1) جمال سلامة، أصول العلوم السياسية، (مرجع سبق ذكره)، ص274.

فالبيئة والطبيعة والثقافة والحضارة هي مصادر اكتساب هذه الطباع، وطباع الأمس ليست بالضرورة طباع اليوم لأي أمة أو شعب من الشعوب، وبالتالي فإن السلوك الخارجي للدول هو عملية في غاية التعقيد بعيدة تمامًا عن أنّ تكون مجرد أثر مباشر للطباع القومية.

ب) طبيعة النظام السياسي ودور القيادة السياسية

يعبّر مفهوم «النظام السياسي» بالمعنى الواسع له عن مجموعة العلاقات ذات الطابع السياسي والقيم والنظم والقواعد التي تحدّد وتحكم هذه العلاقات والتفاعلات في نطاق المجتمع السياسي، بينما يعبر مفهوم «نظام الحكم» عن أداة صنع القرار السياسي داخل المجتمع من حيث طبيعة السلطة السياسية وهياكلها ومؤسساتها.

وكما تختلف وتتباين أنظمة الحكم في المجتمعات المختلفة تتباين وتختلف أنظمتها السياسية، ولا يرى الباحث أنّ هناك حاجة للتطرّق إلى أشكال النظم السياسية ونظم الحكم وأنواعها للوصول إلى أي من هذه الأشكال والأنواع يمثّل معطى إيجابيًا من معطيات قوة الدولة ـ فلا شك أنّ لكل نوع وشكل منها جوانب سلبية وأخرى إيجابية ـ لكنّه سيعالج الموضوع من زاوية أخرى للوصول إلى النموذج الأمثل للنظام السياسي والذي كلما اقتربت المجتمعات السياسية منه كلما كانت أوفر حظًا في تأمين القوّة المطلوبة في المجال الدولي من خلال قوة النظام السياسي كمعطى من معطيات قوة الدولة.

ترتبط ـ المعالجة ـ بموضوع التخلف والتنمية في الأنظمة السياسية، فدرجة التنمية السياسية هي المعيار الذي يمكن أنّ يحدّد درجة الاقتراب من الصورة المثلى للقوة المرتبطة بقوة النظام السياسي، بافتراض أنّ أكثر الأنظمة السياسية قوة هي تلك التي تقع في المراتب العليا من سلم التنمية السياسية.

يحّدد لوسيان باي عددًا من الأزمات للحكم على النظام السياسي فيما إذا كان ناميًا سياسيًا أو متخلفًا بالقدر الذي تغيب فيه هذه الأزمات أو يكون قادرًا على تجاوزها فيما إذا عرضت له في تاريخه.

من بين هذه الأزمات أزمة الهوية: فالنظام السياسي القادر على خلق الولاء له لدى كل الأفراد والجماعات المكوّنة للمجتمع السياسي، أي القادر على خلق الهوّية القومية الواحدة للجماعة الإنسانية بما يؤكد تألفها وتماسكها وإيمانها بخياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو النظام السياسي الذي لا يعاني أزمة هوّية وبالتالي لا مجال فيه للنزعات الاستقلالية والصراعات الداخلية، كذلك أزمة الشرعية التي تنشأ ارتباطًا يجري قدرة النظام السياسي على إقرار سلطة ومسؤولية حكومية مركزية وحيدة تحتكر الاستعمال المشروع للقوة.

من بين هذه الأزمات كذلك ما يسمى أزمة المشاركة السياسية: فكلما كان النظام السياسي معبّرًا عن درجة عالية من المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي الذي يعبّر عن تطلعات الجماعة السياسية وأهدافها وتحدّد مصيرها على مستوى السياسات الداخلية

والخارجية كلما كان ذلك مفضيًا إلى قوة النظام السياسي، وذلك بغض النظر عن آليات عمل نظام المشاركة السياسية من خلال أحزاب سياسية أو جماعات مصلحية أو رأي عام أو أي شكل وأسلوب من شأنه أنّ يفضي في النهاية إلى درجة عالية من المشاركة السياسية أو يفضي حتى إلى غياب المشاركة السياسية ومحدوديتها في ظل غياب الطلب عليها أصلًا أو الرضى والقبول بمحدوديتها (حتى لا تستبعد في هذا التحليل الواقع التاريخي لعدد من الأنظمة السياسية لم تكن تعاني أزمة مشاركة سياسية في ظل أنظمة حكم لم تكن ديمقراطية بالمعنى المعروف حديثًا للديمقراطية).

الأزمة الأخرى من الأزمات التي تمثّل خصائص الأنظمة السياسية المتخلفة هي أزمة التوزيع، فلكل مجتمع سياسي بالضرورة ثروة اقتصادية ناتجة عن النشاط الاقتصادي لأفراده والمرتبط بالمقدرات الاقتصادية للإقليم وطبيعة النظام السياسي وما يتبعه من نظام اقتصادي والمعنى بالإجابة على السؤال المتعلّق بالثروة الاقتصادية والمتمثّل في (من يتحصل على ماذا وكيف؟) وبقدر الإجابة العادلة والمقنعة التي يحققها النظام السياسي على هذا السؤال بقدر ما يكون بعيدًا عن أزمة التوزيع وبالتالي تتحقّق التنمية السياسية في أحد جوانبها وتنعكس على قوة النظام السياسي.

والنوعين الآخرين من هذه الأزمات هما أزمتي الاختراق والاندماج والمتعلقتين بمدى قدرة النظام السياسي على بناء الأجهزة والهياكل والمؤسسات التي تمكّن من أداء كافة الوظائف

السياسية بفعالية عالية، سواءً ما يتعلّق منها بمدخلات أو مخرجات النظام السياسي، وكذلك تتعلق أزمة الاندماج بصعوبات إدماج النشاط السياسي للجماهير في حلقات وظيفية قادرة على إعطاء المطالب المحددة شكلًا وتوجهًا متلائمًا مع متطلبات استمرارية النظام السياسي[1].

أنّ أي نظام سياسي لا يعاني هذه الأزمات هو النظام السياسي المحقّق لتنمية سياسيه بصورة مثالية.

بيد أنّ هذه الصورة المثالية ليست هي الواقع السياسي للأنظمة السياسية، فأي من النظم السياسية (واقعيًا) يعاني من واحدة أو أكثر من هذه الأزمات على الأقل وبدرجات متفاوتة، مما يعني تباينًا في مواقعها في مراتب التنمية السياسية قربًا أو بعدًا عن الصورة المثالية للتنمية السياسية، وبالتالي تباينها في اكتساب القوّة السياسية المرتبطة بقوة النظام السياسي كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي.

وفي الجانب المتعلّق بدور أنظمة الحكم والقيادات السياسية في إكساب الدولة قوة داخلية تنعكس على قوتها في المجال الدولي، يمكن الانطلاق من مفهوم المصلحة القومية للمجتمعات السياسية في اعتبار مضمونها معيارًا ثابتًا أو متغيّرًا بتغيّر نظم الحكم والقيادات السياسية: أنّ (التراث القومي) للوحدة السياسية بما يكسب النظام

(1) بيرترأندبادي، التنمية السياسية ترجمة محمد نوري المهدوي، (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001)، ص64 ـ 65.

السياسي من قيم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية غالبًا ما كان إطارًا عامًا محدّدًا وموجّهًا للمصلحة القومية من خلال تصوّر النظام السياسي للعالم الخارجي وموقفه من هذا العالم، ويكون هذا الإطار العام للمصلحة القومية أكثر تحديدًا ووضوحًا في الأنظمة السياسية ذات البعد الأيديولوجي، وفي نطاق هذا الإطار العام تكون هناك مساحة للحركة لأنظمة الحكم والقيادات السياسية في وضع تفاصيل وأولويات وسياسات تحقيق المصلحة القومية، وكلما كانت مجموعة القيم المرتبطة بالنظام السياسي أكثر رسوخًا وإحكامًا داخل المجتمع السياسي كلما ضاقت مساحة الحركة أمام أنظمة الحكم والقيادات السياسية في رسم السياسيات المعبّرة عن المصلحة القومية وتنفيذها، لذلك ففي الأنظمة السياسية ذات الأبعاد الأيديولوجية يكون مفهوم المصلحة القومية أكثر ثباتًا وتحديدًا، مما يملي على أنظمة الحكم والقيادات السياسية بها سياسات وآليات عمل في البيئة الدولية من خلال تصوّر محدّد ومسبق لهذه البيئة لا يكون فيه في الغالب دور كبير لأنظمة الحكم والقيادات السياسية بالمقارنة مع وحدات دولية أخرى يظهر فيها بوضوح دور أنظمة الحكم والقيادات السياسية في عملية التصور للعالم الخارجي والموقف منه[1].

ويرى بعض الباحثين أنه كلما كانت أنظمة الحكم أنظمة مطلقة كلما تمتّعت بمرونة أكبر في التكتيك لرسم أهداف السياسة الخارجية ووسائل تحقيقها بالنظر إلى أنها لا تخضع لقيود دستورية حقيقية

(1) عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص104.

ولا إلى ضغوط فعلية من جانب المحكومين، وفي المقابل فإن الأنظمة العقائدية (الإيديولوجية) في الوقت الذي تحدّد فيه الاتجاه العام لسياساتها الخارجية فإنها تمنح قيادتها وأنظمتها الحاكمة مجالًا أكبر في التكتيك والتحرك السياسي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بالمقارنة مع الأنظمة البرلمانية النيابية المقيّدة عادة بمسؤوليات سياسية محدّدة دستوريًا والمعرّضة للتسلط (الديمقراطي) عليها من خلال المعارضة وسلطة الرأي العام[1].

أنّ الدور المرتبط بالقيادة السياسية باعتبارها الأداة المعّنية باختيار الوسائل التي من شأنها خدمة أهداف السياسة الخارجية في نطاق الأداتين المتكاملتين للسياسة الخارجية (الإستراتيجية والدبلوماسية) يشير إلى أنّ نظام الحكم وقيادته السياسية هي (الآلة) المعنية بصهر كافة عوامل القوّة المتاحة للوحدة السياسية في بوتقة واحدة لتوجيهها نحو المصلحة القومية من أقرب طريق وبأقل التكاليف والتضحيات في ضوء التقدير الصائب لما تؤهله لها قوة الدولة من وضع في سلم القوّة الدولي، والتقدير والإدراك الصائب كذلك لحقيقة قوة الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى التي تتعامل معها في كل موقف من المواقف التي تعرض لها في البيئة الدولية[2].

---

(1) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص147.

(2) محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص148.

أنّ جهاز الدولة السياسي بمكوناته الرئيسية الثلاث [المؤسسات، النظم والقواعد، الأفراد] يشكّل كلًا متكاملًا في التعبير عن الفعالية وبالتالي عن قوة الدولة ارتباطًا بمستويات الكفاءة والخبرة والبيروقراطية، بالإضافة إلى المهارة والفطنة والتجربة التي يتمتّع بها الأفراد في كافة مستويات هذا الجهاز، وخاصّة في المستويات العليا منه، حيث صنّاع القرار المباشرين من زعماء وقادة ورؤساء بالدرجة الأولى وكبار رجال الدولة من وزراء ومستشارين وما شابههما بالدرجة الثانية، فكثيرًا ما تنعكس الإمكانيات الشخصية للقادة والزعماء على فعالية الجهاز السياسي في الدولة، وكثيرًا ما كانت لشخصية الزعيم أو القائد السياسي أدوارًا محددة وواضحة في رسم السياسات ووضع وسائل وأساليب تحقيق الأهداف في السياسة الخارجية، والتاريخ المعاصر مليء بالشواهد الكثيرة على زعماء سياسيين غيّروا مجرى التاريخ السياسي لبلدانهم على الصعيد الدولي واستطاعوا أنّ يبرمجوا المصالح القومية لدولهم في سياسات خارجية بدت قوّية استنادًا على ما يتمتعون به من إمكانيات شخصية.

جـ) مستوى التقدم التقني والعلمي

ينعكس مستوى التقدم التقني والعلمي في أي دولة بشكل مباشر على فعالية الكم البشري (السكان) وعلى فعالية العوامل الاقتصادية بشكل أكثر وضوحًا برغم أنّ كافة عوامل قوة الدولة تتأثر بشكل كبير بمستويات التقدم التقني والعلمي الذي تشهده الدولة، وكلما ارتقت

الوحدة السياسية في الأخذ بأسباب العلم والتقنية كلما مكّنها ذلك من توظيف إمكانياتها المختلفة أحسن توظيف.

بالإشارة إلى ما تم عرضه بخصوص تأثير المستوى العلمي والتقني في قوة الدولة السياسية عند تناول عوامل القوّة الأخرى ودرجة ارتباطها وتأثرها بمستويات العلم والتقنية في ثنايا هذا المبحث، فإن الباحث يكتفي بذلك مع التأكيد على أنّ مستوى التقدم التقني والعلمي كمقوّم من مقوّمات قوة الدولة يكتسب أهميّة في كونه محدّدًا ومؤثرًا في فعالية أي من العوامل الأخرى، لذلك كثيرًا ما اتخذ معيارًا لقياس قوة الدولة من خلال انعكاسه على مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي ومستويات التعليم، والدور الذي تلعبه المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية في رفع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي المعوّل عليه كثيرًا في تجاوز السلبيات المتعلّقة بعوامل القوّة الأخرى، فقد أمكن لمجتمعات سياسية كثيرة تجاوز السلبيات المتعلقة بفقدان التجانس العرقي والقومي في نطاقها ـ مثلًا ـ اعتمادًا على مستوى عال من الثقافة والعلم وبالتالي مستوى عال من الوعي بالمصلحة العليا للجماعة السياسية.

(3)

نظريات ونماذج تحليل العلاقات الدولية من خلال مفهوم القوّة

يختار الباحث عددًا من النظريات والنماذج النظرية التي تناولت تحليل العلاقات الدولية في إطار النظرية العامة للعلاقات الدولية اعتمادًا على ارتباط هذه النظريات والنماذج بمفهوم القوّة كمفهوم أساسي ينطلق منه التحليل للكشف عن خصائص النشاطات السياسية الدولية، كما يجمع بين هذه النظريات والنماذج استخدام أصحابها لمفهوم (النسق) كأداة تحليل ذهنية لتحليل الواقع الدولي، مع ربط هذا المفهوم (النسق) بشكل أساسي بحالة الاتزان التي تعبّر عن علاقات مجموعة من القوى (الدول) في مجال دولي معيّن، باعتبار أنّ الاتزان في الانساق الدولية هو جوهرها المعبّر عن طبيعتها كصورة منتظمة للعلاقات الدولية تظل قائمة طالما لم تصل هذه العلاقات إلى حالة الفوضى التامة أو حالة الحكومة العالمية[1].

(1) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، أصول علم العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص165.

توصف حالة الاتزان عادةً بميزان القوّة، ويعبّر هذا المفهوم (ميزان القوّة) عن دلالات ومعاني مختلفة ـ كما سبق الإشارة ـ يتعلّق بعضها بالواقع السياسي عند التعامل معه بتفسيره تفسيرًا موضوعيًا، ويتعلّق بعضها الآخر بالفلسفة السياسية معنيًّا بتحليل عالم السياسة الدولي في إطار ما يجب أنّ يكون، ويشير ذلك إلى اتجاهين في التحليل: اتجاه موضوعي للتحليل الواقعي في إطار ما هو كائن بالفعل، واتجاه فلسفي للتحليل النمطي للعلاقات الدولية في إطار ما يجب أنّ يكون[1].

يتناول الباحث كل من نظرية هانزمارجنثاو ونظرية ريمون آرون كنوع من نظريات الاتزان التلقائي المعبّرة عن مفهوم ميزان القوّة بمدلوله العلمي (الموضوعي) وكل من النموذج النظري لكابلان والنموذج النظري لكارل دويتش كنوع من النظريات المعبّرة عن مفهوم ميزان القوّة من خلال مدلوله النمطي.

أولًا: نظرية هانز مورجانثاو

مفهوم ميزان القوّة في مدلوله الموضوعي يعني (ما عليه علاقات القوى الدولية من اتزان يتحقّق تلقائيًا بعامل قانون الفعل ورد الفعل، أي أنّ الاتزان يتحقّق تلقائيًا للنسق الدولي بمنأى عن ضمائر الدول الداخلية فيه، من خلال انتظام ذاتي في توزيع القوى بما يؤكّد استمرار

(1) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص283.

النسق، وهو بذلك يكون على شاكلة الاتزان والتعادل التلقائي الذي يقع داخل الكائن الحي وفي الطبيعة)[1].

تستند نظرية مورجانثاو على عدد من الخطوط الرئيسية في تحليل واقع السياسة الدولية، ويلتقي في ذلك مع ريمون آرون ومع آخرين ممن تعاملوا مع ميزان القوّة كواقع مستهدف بالتفسير الموضوعي[2].

وتتمثّل هذه الخطوط الرئيسية في:

1ـ النظر إلى عالم العلاقات الدولية باعتباره عالم علاقات القوى التي تعمل في غياب سلطة عليا إلزامية وتتفاعل مع بعضها البعض بموجب قانون الفعل ورد الفعل بما يهيئ لاتزانها ميكانيكيًا.

2ـ التعامل مع مفهوم النسق الدولي لاستخدامه في تصوير الواقع الدولي متى توفّر في هذا الواقع شرطان أساسيان:

أ) وجود مجموعة من القوى المتدرجة في القوّة على رأسها عدد صغير من القوى القطبية.

ب) أنّ الاتزان يتحقّق في مجموعة القوى باتزان قواها القطبية.

---

(1) محمد طه بدوي [وآخرون]، مقدمة إلى العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص263.

(2) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص285 إلى ص291.

1 ـ أنّ ظاهرة الصراع الدولي هي نتاج حتمي لطبيعة البيئة الدولية التي تتميّز بتعدّد القوى وبالتالي تعدّد مراكز اتخاذ القرار الإلزامي، وإن الحرب هي المظهر الأساسي لهذا الصراع باعتبارها الملجأ الأخير لغرض الإرادة، ومن ثم يكون هذا الصراع هو صراع من أجل القوّة وتكون القوّة هي الدافع من وراء النشاطات السياسية الدولية بصفة عامة والصراع بصفة خاصة.

2 ـ أنّ هناك إمكانية لتقدير قوة الدول على أساس كمي.

أودع مورجانثاو نظريته التي أراد بها تفسير واقع عالم السياسة الدولي في كتابه (السياسة بين الأمم Politics amang Natiains) الذي نشر في عام 1948، مستخدمًا المنهج العلمي التجريبي ومرتبطًا بمفهوم (القوّة) كمفهوم أساسي لتحليل عالم السياسة الدولي، مضيفًا بعدًا سلوكيًا على تحليله، وبذلك يكون من الرواد الذين وضعوا الدعائم الأساسية لعلم العلاقات الدولية كعلم مميّز[1].

انطلق مورجانثاو من التأمل في تجربة الحربين العالميتين، مع محاولته أنّ يكون بمثابة (الواعظ) للسياسة الخارجية الأمريكية كواحدة من القوى العظمى التي يقع عليها مسؤولية إرساء سلام عالمي في عالم يقوم على توازن القوى بين محورين عظيمين، ولكن ليس على طريقة الليبراليين الطوباويين الذين يرون أنه من الممكن

(1) المرجع نفسه، ص296.

بلوغ نظام سياسي عالمي يقوم على الأخلاق والعقل، بل استنادًا على أنّ العالم لا يتسم بالكمال، وأن ثمة جملة من العوامل الظاهرة والباطنة في الطبيعة الإنسانية تجعل العالم غير كامل، وأن الخلاص يأتي من خلال إدراك وتحليل وتفسير وفهم هذه العوامل، بالتعامل معها وليس بالوقوف في وجهها[1].

يعرض مورجانثاو عددًا من العوامل التي تعطي للسياسة الدولية حقيقتها (واقعيتها) لتمثّل الإطار الفكري العام لنظريته في العلاقات الدولية على النحو التالي:

1 ـ هناك إمكانية للتكهّن بأن السلوك السياسي يتّبع العقل والمنطق، لأن السياسة تحكمها قوانين موضوعية يمكن من خلالها التثّبت والتأكّد من عقلانية السلوك السياسي.

2 ـ المصلحة هي المفهوم الأساسي لفهم السياسة الدولية، والمصلحة تُفهم بدالة القوّة، وفي نطاق المصلحة المرتبطة بالقوة يقع جوهر كل سياسة خارجية للدولة.

3 ـ السياسة هي صراع من أجل القوّة، وفي حين أنّ القوّة تتغيّر مع الزمان والمكان فإن المصلحة تبقى مفهومًا متماسكًا.

4 ـ المبادئ الأخلاقية قد تؤثّر في الأفعال والسلوكيات، لكنها ليست محدّدًا للسلوك السياسي للدولة، وكثيرًا ما تتخذ

(1) كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 1999)، ص54.

المبادئ الأخلاقية كستار وواجهة لتبرير الأفعال، فيما تبقى المصلحة هي المعيار المحدّد للفعل السياسي والموجه له[1].

انطلاقًا من القوّة كمفهوم يحدد سلوك الدول في المجال الدولي يشير مارجنثاو إلى ثلاثة نماذج من السياسات الدولية التي تستوعب وتوضّح كافة نماذج السلوك الدولي:

أ) قد تنتهج الدولة سياسة تستهدف الحفاظ على الوضع القائم، بأن تعمل على إبقاء توزيع القوى على ما هو عليه، وخاصة فيما يتعلّق بالتغيّر الذي يؤدي إلى تحوّل جذري في توزيع القوى على المستوى الدولي.

ب) قد تنتهج الدولة سياسة توسّعية تستهدف قلب الوضع القائم بالعمل على إحداث تغير في توزيع القوى في النسق الدولي القائم بما يتفق مع مصلحتها الوطنية، وتتجسّد هذه السياسة في محاولة تحقيق تفوق محلي أو إقامة إمبراطورية قارية أو هيمنة عالية، وفي حالة نجاح هذه السياسة تتمكّن الدولة من اكتساب المزيد من القوّة في مقابل ضعف قوة أطراف دولية أخرى.

جـ) قد تسعى الدولة إلى تحقيق النفوذ والمكانة الدولية، بحيث تستهدف الدولة التأثير على الدول الأخرى من خلال القوّة التي تمتلكها، أو تعتقد أنها تمتلكها، أو يعتقد الآخرون بأنها

(1) كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، (مرجع سبق ذكره)، ص54.

تمتلكها، وبما يؤدي إلى دفع الدول الأخرى للاستجابة لأهدافها ومصلحتها الوطنية باستخدام وسائل تتراوح بين الدبلوماسية الرسمية والتلويح باستعمال العنف[1].

حصر مورجانثاو العوامل التي تمنح الدولة موقعها في سلم القوى في المجال الدولي في عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تفضي إلى حجم معيّن لقوة الدولة يحدّد إمكانياتها في التأثير على سلوك الدول الأخرى، والتي تتمثّل في: (المجال الجغرافي، الموارد الطبيعية، القدرة الصناعية، الاستعداد العسكري، السكان، الخصائص القومية والروح المعنوية)[2].

اعتمد مورجانثاو على مفاهيم «القوّة»، «المصلحة»، «الصراع» كأدوات ذهنية في بناء نظريته في العلاقات الدولية، فالصراع ـ عنده ـ دافع غريزي يحرّك الإنسان دومًا من أجل القوّة والتي هي ظاهرة بشرية خالدة في الزمان والمكان، والواقع السياسي في بعديه (المحلي والدولي) هو واقع الصراع من أجل القوّة، بحيث تصبح القوّة هي الهدف المباشر لهذا الصراع وهي في ذات القوت وسيلته، والمصلحة الوطنية ـ كما يراها مورجانثاو ـ قانونًا تخضع له علاقات الوقت في المجتمع الدولي، فالقوة هي روح الدولة التي يتحقق بها الاستقرار والاستمرار، والمصلحة

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي (عمان: مركز أحمد ياسين، بدون تاريخ)، ص.ص71، 72.
(2) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص298.

الوطنية تتجسّد في الحفاظ على القوّة وإنماءها، ومن ثم فإن المصلحة والقوة مترادفان متلازمان بما يجعل فكرة المصلحة الوطنية مرتبطة تمامًا بسياسة القوّة.

ورغم أنّ مورجانثاو اعتمد على مفهومي المصلحة والقوة في بناء نظريته إلا أنه اعترف بأنهما مفهومان غير مستقرين، لذلك أكّد ـ فيما بعد ـ على الصورة القصوى للمصلحة الوطنية المتمثلّة في الحفاظ على البقاء القومي بما يجعلها تتجاوز الإيديولوجيات وتصوّرات القادة، حتى لا تكون المصلحة الوطنية تبريرًا للسياسات العدوانية التوسّعية بما يزيد من تفاقم ظاهرة الصراع الدولي في إطار سعي الدول لتحقيق مصلحتها الوطنية (غير الحيوية) أي تلك التي لا ترتبط بمسألة الحفاظ على البقاء القومي[1].

ثانيًا: نظرية ريمون آرون

ترتكز أفكار المفكّر الفرنسي ريمون آرون الذي عاش خلال الفترة من 1904 إلى 1983 في دراسته للواقع الدولي على أربع أبعادٍ أساسية: البعد النظري، البعد السوسيولوجي (الاجتماعي)، البعد التاريخي، البعد التطبيقي.

يتعلق البعد النظري بعملية تنظيم المعلومات واختيار المشكلات والمتغيّرات ويعتمد على مجموعة من المفاهيم في تصوير وتطوير

(1) المرجع نفسه، ص302.

افتراضاته النظرية من بينها مفاهيم: الإستراتيجية، الدبلوماسية، طبيعة القوّة، التوازن، نظم القطبية الثنائية والقطبية المتعدّدة، والنظم المتجانسة وغير المتجانسة.

أنّ النظرية ـ من وجهة نظره ـ تقدم عرضًا مفصّلًا لجوهر الظاهرة والعوامل المؤثرة التي يسعى الباحث من خلالها إلى تحديد أسباب الظاهرة والتعرّف على السبب الرئيسي من بينها.

وفي إطار البعد السوسيولوجي (الاجتماعي) اهتم ريمون آرون بالعوامل الرئيسية التي تقف وراء السلوك السياسي الدولي منطلقًا من المشكلات المتعلقة بالإقليم والسكان والمصادر الطبيعية وجذور الحروب، بالإضافة إلى المشكلات المتعلّقة بما أطلق عليه «الأمة والمدنيّة والإنسانية» كتراكيب اجتماعية تؤثّر على السلوك في المستوى الدولي.

ومن خلال البعد التاريخي سعى ريمون آرون إلى أنّ يربط بين نظريته وعلم الاجتماع كما يتصوّره وبين النظام الدولي منذ عام 1945م.

وفي إطار البعد التطبيقي حاول آرون اشتقاق سلسلة من القواعد للسلوك الدولي من خلال تطبيق إطاره التحليلي على التاريخ المعاصر[1].

---

(1) جيمس دودتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبيد الحي، (مرجع سبق ذكره)، من ص80 إلى ص90.

أنطلق ريمون آرون في تحليله لعالم السياسة الدولي من البحث عن مفهوم أساس يرتبط بطبيعة البيئة الدولية التي تتسم بتعدّد مراكز اتخاذ القرار النهائي في غياب حكم أعلى، مما يعطي الحق لكل عضو فيها في الالتجاء إلى العنف، ومع اعترافه بأن الصراع هو الطبيعة المميزّة للبيئة الدولية وأن أداة الصراع ووسيلته هي القوّة، إلا أنه رفض «القوّة» كمفهوم أساسي ينطلق منه في تحليل الواقع الدولي لما في هذا المفهوم من ميوعة ـ كما يرى ـ، لذلك راح يبحث عن مفهوم أساس ينبع من طبيعة البيئة الدولية التي ترتكز إلى ظاهرة تعدّد مراكز القوى التي تسعى كل منها لتحقيق مصالحها في مواجهة ما عداها من القوى استنادًا على قوتها الذاتية وفي ظل الاحتكام إلى المصلحة الوطنية كقانون يحكم هذا الصراع الجدلي وينتهي بالعلاقات بين القوى إلى إحدى حالتين، الحرب أو السلام، فحقيقة عالم السياسة الدولي هي حقيقة واحدة ذات وجهين هما الحرب والسلام ترتسم ملامحها من خلال التعامل والتفاعل بين القوى الدولية في صورة تعامل دبلوماسي أو تفاعل إستراتيجي ليصل ريمون آرون إلى مفهوم «وحدة السياسة الخارجية» بوجهيها الإستراتيجية والدبلوماسية كمفهوم أساس لتحليل الواقع الدولي.

الإستراتيجية والدبلوماسية كأداتين للسياسة الخارجية كفن للتعامل مع الدول الأخرى احتكامًا للمصالح الوطنية تعني أنّ الإستراتيجية فن الإكراه وتعني الدبلوماسية فن الإقناع كوسيلتين

لهدف واحد هو إخضاع الوحدات السياسية الأخرى لإرادة الوحدة السياسية بما يحقّق مصلحتها الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث قد تناول بشكل مفصّل المفاهيم الرئيسية التي اعتمد عليها ريمون آرون في بناء نظريته في وحدة السياسة الخارجية وهي مفاهيم «جدلية الصراع، الإستراتيجية، الدبلوماسية» في مكان آخر ـ في إطار إثبات ارتباط نظرية ريمون آرون بمفهوم القوّة كمفهوم أساسي برغم رفضه لهذا المفهوم والاستعاضة عنه بمفهوم وحدة السياسة الخارجية كمفهوم أساس.

لذا سيكتفي الباحث بما تمت الإشارة إليه بخصوص هذه المفاهيم الرئيسية الثلاثة في نظرية ريمون آرون لينتقل لتناول مجموعة من المفاهيم الأخرى التي تضمنتها نظريته على النحو التالي:

تعامل ريمون آرون في نظريته مع مفهوم «القوّة» من خلال أنّ قوة الوحدة السياسية ومركزها بين القوى السياسية الأخرى يتحدّد بالموارد المادية والبشرية التي تخصصها لممارسة السلوك الدبلوماسي أو الإستراتيجي على الصعيد الدولي في ظل مستوى التوظيف لهذه الموارد وفي ظل الأهداف التي ينشدها القادة السياسيون، كما يؤكد على أنّ الوحدات السياسية لا تسعى لامتلاك القوّة كغاية في حد ذاتها وإنما كوسيلة لتحقيق بعض الأهداف كالسلام أو المجد من أجل التأثير في النظام الدولي[1].

(1) المرجع نفسه، ص91.

وفيما يخصّ المفاهيم التي استخدمها ريمون آرون والمتعلّقة بالنظم الدولية «الانساق الدولية» فقد ميّز بين النظم الدولية من حيث طبيعتها إلى «نظم متجانسة» و«نظم غير متجانسة»، ومن حيث توزيع القوى بين وحداتها ليقسّمها إلى «نظام متعدد الأقطاب» و«نظام ثنائي القطبية».

فمن حيث طبيعة النظم الدولية في كونها نظمًا متجانسة ونظمًا غير متجانسة فيرى ريمون آرون أنّ النظام المتجانس هو النظام الذي يحتوي مجموعة من الدول التي تشترك في قيم ومبادئ واحدة ترتكز عليها في كيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي النظام المتجانس يحصل الاتفاق على الأهداف الأساسية للنظام وبما يجعل الصراع الذي يحدث داخل هذا النظام لا يستهدف تغيير النظام نفسه، بينما النظام غير المتجانس الذي يقوم على مجموعة من الدول تنتمي في نظمها الداخلية إلى أيديولوجيات متباينة ومتصادمة، فإن الصراع يجري على طبيعة النظام الدولي نفسه وليس على أهداف في إطار النظام[1].

ويجسّد ريمون آرون النظام المتجانس في نظام القطبية المتعددة الذي شهده الواقع الدولي (الأوربي) خلال الفترة من نهاية الحروب الدينية 1648م وحتى قيام الثورة الفرنسية 1798م، بينما يجسّد النظام غير المتجانس في نظام القطبية الثنائية الذي عرفه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

---

(1) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص323.

ومن حيث توزيع القوى فإن كلا النظامين (المتعدد القطبية والثنائي) به آليّة للتوازن، ويوضّح آرون آليّة التوازن في النظام ثنائي القطبية من خلال القاعدة الرئيسية للتوازن والتي تتمثّل في أنّ الدولة التي تتزايد قوتها يجب أنّ تتوقّع الانشقاق لبعض حلفائها وانضمامهم للمعسكر الآخر بهدف تحقيق التوازن، وفي المقابل فإن القانون العام للتوازن في نظام القطبية المتعدّدة هو أنّ هدف الأطراف الرئيسية هو الحيلولة دون حصول طرف واحد على عناصر قوة تفوق ما لدى الآخرين[1].

بالرغم من أنّ الصراع هو واقع البيئة الدولية كما يقرر ريمون آرون، إلا أنه يرى أنّ هناك إمكانية لتحقيق السلام من خلال ثلاثة أوضاع أو نماذج للعلاقات بين القوى الدولية:

أولًا: من خلال «التوازن» بين القوى القطبية من حيث توزيع القوّة في كل من النسق أو النظام المتعدد أو النسق الثنائي، ففي النسق المتعدد الأقطاب فإن أية قوة قطبية داخل النسق تحاول التفوق على ما عداها من القوى القطبية، الأمر الذي يستدعي رد فعل تلقائي من جانب القوى القطبية الأخرى بوقوفها في وجه تطلعات القوّة التي تحاول التفوق والإخلال بالتوازن، وفي حالة النسق ثنائي القطبية فإن آليّة التوازن تعمل من خلال سعي كل من القطبين إلى التفوق

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (مرجع سبق ذكره)، ص92.

على الآخر وفي ذات الوقت وقوفه في وجه سعي الطرف الآخر للتفوق[1].

ثانيًا: يمكن أنّ يتحقق السلام من خلال «الهيمنة» عندما تتمكن إحدى القوى الدولية من الحصول على إمكانية قوة تفوق القوى الأخرى ولا ينازع تفوقها أي من الوحدات السياسية الأخرى، في حين لا تسعى تلك الوحدات الدولية الأخرى إلى تغيير الوضع القائم[2].

ثالثًا: نموذج «الإمبراطورية العالمية» حيث تسعى الوحدة الدولية إلى ابتلاع الوحدات الدولية الأخرى وإلغاء وجودها ككيانات سياسية ذات سيادة ـ كما حاول نابليون أنّ يفعل في بداية القرن التاسع عشر ـ والسلام الممكن في ظل الإمبراطورية العالمية يتحقّق كنتيجة لقيام هذه الإمبراطورية وليس أثناء فترة السعي لقيامها وتحقيقها، فمن الطبيعي أنّ تكون تلك الفترة هي الأعنف في الصراع والحروب[3].

استند كابلان بدرجة كبيرة على نظرية المباريات وعلى أفكار «كارل دويتش» بشأن نظرية الاتصال في بناءه لنموذجه النظري،

---

(1) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص325.
(2) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، ترجمة وليد عبد الحي، (مرجع سبق ذكره)، ص93.
(3) المرجع نفسه، ص94.

كما استند على مفهوم «النسق» المرتبط بالضرورة بمفهومي «القوّة» و«التوازن» بتصوّر ستة أوضاع ممكنة لعلاقات القوى في المجال الدولي في ظل حالة التوازن (النمطي) بين هذه القوى في كل وضع من تلك الأوضاع بما ينتج ستة أشكال للأنساق الدولية اعتبرها كابلان تتمثل في: نسق توازن القوى، نسق القطبية الثنائية الرخو، نسق القطبية الثنائية المحكم، النسق العالمي، النسق الدولي التصاعدي (الهيراركي)، نسق الوحدة المعترضة (الفيتو).

يرى كابلان أنّ هناك مجموعة من المتغيّرات المترابطة والمتداخلة التي تتحكّم في كل نسق من خلال تحكمّها في عملية التفاعل بين وحدات النسق الدولي، وبالتالي فإن تحليل التأثير المتبادل بين هذه المتغيّرات هو أداة الوصول إلى معرفة الكيفية التي يتم بها اتزان النسق الدولي واستقراره والتعرّف على خصائصه وتوزيع القوّة بين وحداته، وكيفيّة تحقيق الاتزان داخله والتعرّف على التغيّرات التي تطرأ على هذا الاتزان بما قد يؤدي إلى تحوّل النسق من وضعيّة إلى وضعيّة أخرى[1].

تتمثّل المتغيّرات التي أشار إليها كابلان في خمس مجموعات أساسية هي:[2]

(1) المرجع نفسه، ص332.

(2) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، ترجمة وليد عبد الحي، (مرجع سبق ذكره)، ص126.

أ) **المتغيّرات الرئيسية**: وهي رئيسية لأنها بمثابة قواعد أساسية واجبة التطبيق للحافظ على التوازن داخل النسق.

ب) **المتغيّرات التحويلية**: وهي مدخلات في النسق (النظام) لا تعتبر ضرورية للتوازن داخل النسق ولكن من خلالها يمكن الكشف عن التغيّر الذي يطرأ على أداء النسق بما قد يؤدي إلى انتقاله إلى شكل آخر من أشكال النسق الدولي.

جـ) **المتغيّرات التصنيفية**: وهي المتغيّرات المعنية بتبيان الخصائص البنائية (الهيكلية) لأطراف النسق ومن خلالها يتم تصنيف الأطراف الفاعلة في النسق إلى قطبية وغير قطبية.

د) **متغيّرات القدرة**: وتتعلّق بحجم وإمكانيات القوى القطبية في النسق من حيث عناصر القوّة المختلفة المتوفّرة لدى هذه الأطراف القطبية وخاصة فيما يتعلّق بمستويات التسليح والتقدّم التقني.

هـ) **المتغيّرات الإعلامية**: وتتمثّل في مستويات ودرجات الاتصال داخل النسق.

ويمكن التعرّف بشيء من التفصيل على الأشكال الستة التي تصوّرها كابلان للأنساق الدولية، مع ملاحظة أنّ شكلين فقط من تلك الأشكال قد تحقّقت تاريخًا وهي (نسق توازن القوى ونسق القطبية الثنائية الرخو)، بينما بقية الأشكال الأربعة الأخرى لم تتجاوز

كونها أنساقًا افتراضية، يرى كابلان أنها من الممكن أنّ تتحقق لاحقًا في الواقع الدولي[1].

1 ـ نسق توازن القوى

ويجسّد هذا الشكل من الأنساق الدولية توازن القوى الأوربي خلال القرن التاسع عشر، حيث تميّز النسق الدولي في تلك الفترة بتعدّد القوى القطبية التي كانت تسعى بحماية وتحقيق مصالحها في مواجهة بعضها البعض، وقد كان أسلوب التحالف من أهم أساليب تحقيق الاتزان في إطار هذا النسق، وتتمثّل مجموعة القواعد الأساسية التي تتحكّم في سلوكيات القوى القطبية المتعددة داخل هذا النسق في:

أ) كل طرف يسعى إلى زيادة قدراته مع تقديم (التفاوض) على (القتال) في إطار الصراع من أجل زيادة القوّة.

ب) على كل طرف (لاعب) اللجوء إلى القتال بدلًا من تفويت الفرصة لزيادة قدراته.

جـ) يتوقف القتال إذا كان سيؤدي إلى إخراج طرف رئيس من (الملعب).

د) التصدي لكل محاولة فردية أو جماعية (حلف) تستهدف الهيمنة والتسلط على بقيّة الأطراف.

---

(1) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص335.

هـ) يتم الكبح والتصدي لكل طرف يسعى إلى وجود منظمات فوق قومية.

و) العمل على إعادة اللاعبين الرئيسيين إلى صفوف اللاعبين الكبار بعد هزيمتهم، مع إمكانية إدخال لاعبين غير رئيسيين كلاعبين رئيسيين[1].

2ـ نسق القطبية الثنائية الرخو

ويجسّده النسق الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث تتوزع القوى على كتلتين كبيرتين مع وجود أطراف دولية (هامة) غير مرتبطة بأي من الكتلتين في شكل وحدات دولية (دول) كالهند مثلًا، أو في شكل منظمات دولية (الأمم المتحدة مثلًا)، ويكتسب هذا النسق رخويته (تهلهله) ارتباطًا بطبيعة العضوية في التكتل، فإذا كانت العضوية صارمة بما يعني أنّ الدول غير الملتزمة بأي من الكتلتين هي وحدها التي يمكن أنّ تغيّر التحالفات من خلال انضمامها إلى أي من الكتلتين، ويكون بذلك هذا النسق (محكمًا)، أما إذا كان هناك إمكانية أكثر للتنقل بين التحالفات بالإضافة إلى تهلهل التدرج الهيراركي للقوة داخل كل كتلة (أي أنّ توزيع القوّة داخل الكتلة يكون غير محكمًا في تدرجها كقوى كبرى ثم متوسطة ثم صغيرة) فإن النسق في هذه الحالة يكون نسقًا رخوًا.

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، ترجمة ولدي عبد الحي (مرجع سبق ذكره)، ص126.

وفيما يخصّ القواعد الأساسية التي تحكم سلوك الأطراف في هذا النسق القطبي الثنائي الرخو فقد وضعها كابلان على النحو التالي:

أ) كل كتلة تسعى إلى تصفية الكتلة المنافسة عبر سلسلة متدرجة من التكتيكات، تبدأ أولًا بالتفاوض ثم التقاتل في شكل حرب محدودة ثم اللجوء إلى الحرب الشاملة والكبرى إذا فشلت في التخلّص من المنافس.

ب) أنّ أطراف الكتلة غير المحكمة في تدرجها في القوّة تفضّل التفاوض عن القتال لزيادة قوتها مع عدم استبعاد الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف.

جـ) الحيلولة دون أنّ تحقق الكتلة المنافسة مركزًا مهيمنًا بالاستعداد للجوء للحرب حتى لا يتحقق ذلك.

د) أطراف كل كتلة يعملون على إخضاع الأطراف العالمية (الأمم المتحدة) لأهدافهم الذاتية.

هـ) يتمثل دور الأطراف العالمية في العمل على تقليل الاحتكاك بين الكتلتين والعمل على توظيف الدول غير المنخرطة في التكتل لمواجهة أي انحراف خطير من أحد أعضاء كتلة معيّنة.

3ـ نسق القطبية الثنائية المحكم

وهو نموذج افتراضي لشكل العلاقات الدولية لم يتحقّق تاريخيًا، وهو يتشابه في جوانب كثيرة مع النسق ثنائي القطبية الرخو، على

أساس أنّ العلاقات داخل كل كتلة تتسم بالتدرج الهراركي في القوّة، كما أنّ العضوية في إحدى الكتلتين جامدة حيث لا إمكانية لتغير حجم العضوية مما يشير إلى نوع من التكامل الوظيفي بين الأطراف داخل الكتلة الواحدة، وحيث لا مشاركة من أي كتلة أخرى أو لاعبين عالميين في التحكّم في مصير علاقات القوى داخل النسق، ويتحقق التوازن من خلال توازن الكتلتين.

أما بالنسبة للقواعد التي تحكم سلوك الأطراف الدولية داخل هذا النسق فهي ذاتها القواعد التي تحكم سلوك الأطراف في النسق ثنائي القطبية الرخو باستثناء ما يتعلّق بالقواعد المترتبة على وجود أطراف عالية، حيث لا إمكانية لوجود هذه الأطراف وأداءها لأدوار في إطار النسق ثنائي القطبية المحكم[1].

4ـ النسق العالمي

ويمكن أنّ يتحقّق هذا النسق الافتراضي ـ حسب رأي كابلان ـ إذا تم اتساع وتدعيم الدور المناطق بالطرف العالمي (الأمم المتحدة)، حيث تتحقّق درجة عالية من الاتصال والتكامل بين وحدات النسق الدولي من خلال تطوّر وتشعّب الأدوار التي تضطلع بها المنظمة الدولية كطرف دولي (عالمي) داخل النسق الثنائي القطبية الرخو مع افتراض أنّ كافة الأطراف الدولية (اللاعبين) يستخدمون الطرق السليمة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم مع التزامهم بالتقيّد بالقواعد

(1) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص.ص342، 343.

السياسية الرسمية التي تقرها المنظمة الدولية، ويدور في فلك هذه الافتراضات مجموعة القواعد الرئيسية التي حددها كابلان لتحكم سلوك الأطراف الدولية في هذا النسق ومنها:

أ) كل الأطراف يجب أنّ يسعوا إلى زيادة مكافآتهم وقدرتهم على الوصول إلى مرافق النسق «المنظمة الدولية».

ب) كل الأطراف يعملون على زيادة الموارد وتفعيل نشاط المنظمة الدولية (جوهر النسق).

جـ) عند التعارض بين القاعدة (أ) و(ب) فإن (أ) تخضع ل(ب).

د) كل الأطراف يسلكون سلوكًا سليمًا لتحقيق أهدافهم.

هـ) الأفراد الذين يعملون في أجهزة النسق (أجهزة المنظمة الدولية) يتخذون قراراتهم طبقًا لمصلحة النسق الدولي ككل[1].

5 ـ النسق الدولي التصاعدي (الهيراركي)

ويقوم هذا النسق على أساس وظيفي وليس على أساس سياسي أو إقليمي، حيث تكون التنظيمات عبر القومية وجماعات الضغط هي الأطراف الأساسية في هذا النسق، وقد يكون هذا النسق موجّهًا أو غير موجّه، بمعنى أنه قد يوجد تحت ظروف النظم السلطوية

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، ترجمة وليد عبد الحي، (مرجع سبق ذكره)، ص130.

والدكتاتورية، أو تحت ظروف المنافسة الحرة بما يتماشى مع قواعد النظم الديمقراطية[1]، ويرى كابلان أنّ هذا النوع من الأنساق الدولية يكون أكثرها استقرارًا نظرًا لأن التقسيم الوظيفي والاعتماد المتبادل في المجالات الحيوية يجعل من الصعب انسحاب أي طرف منه نظرًا للخسارة الفادحة التي ستلحق به نتيجة لانسحابه، ويتميّز هذا النسق بأنه أكثر الأنساق الدولية تحقيقًا للاتصال والتكامل والتضامن[2].

6. نسق الوحدة المعترضة (الفيتو)

يحدّد كابلان شرطًا أساسيًا واحدًا لهذا النسق وهو أنّ يكون لدى كل طرف من الأطراف الدولية الداخلة في النسق القدرة على تدمير أي طرف آخر، مع امتناع كل طرف من الأطراف عن القيام بهذا السلوك في ظل خاصيّة الردع المتبادل التي من شأنها تحقيق توازن النسق واستقراره، لكن كابلان يرى أنه قد يطرأ نوع من التغيّر على هذا النسق يحوّله إلى النسق التصاعدي وذلك إذا نجح طرف في ابتزاز الأطراف الأخرى بما يؤدي إلى تناقص عدد الأطراف الرئيسية في النسق ويهيئ للاعب واحد إمكانية الوصول إلى قمة سلم القوى داخل النسق[3].

تمثّل جهود كابلان المهمة الأصعب في مجال البحث السياسي

---

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) المرجع نفسه، ص131.

(3) عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، ص346.

المعني بدراسة الواقع الدولي بواسطة نماذج مجسّدة في «نظم وعملية» «Process and Systems» باستخدام المعلومات التاريخية لإجراء مقارنة مع النموذج النظري للنسق، ثم اختبار مدى الاتساق في النماذج من خلال استخدام الأدوات الرياضية والحاسوب وبما يؤدي إلى تنظيم المعلومات وإعطاءها دلالات تسهم في بناء نظرية على المستوى الكلي[1].

ثالثًا: النموذج النظري لكارل دويتش[2]

اعتمد كارل دويتش في تحليله للعلاقات الدولية في نموذجه النظري (نظريته) الذي قدمه من خلال كتابه الذي يحمل عنوان (تحليل العلاقات الدولية) على مفهومي «الاتصال الدولي» و«التكامل الدولي»، حيث يعتبر التكامل الدولي النتيجة المحصّلة بفعل الجهود المبذولة لتحقيق الاتصال بين الأطراف الدولية.

يستمد مفهوم الاتصال الدولي ـ عند دويتش ـ دلالته من مفهوم «الاتصال الاجتماعي»، الذي يرى فيه أنه المسؤول عن بلورة الطابع القومي (الشخصية القومية) مما قاد المجتمعات السياسية

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، (مرجع سبق ذكره)، ص132.

(2) اعتمد الباحث بشكل أساسي على كتاب عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، (مرجع سبق ذكره)، في التعريف بالنموذج النظري لكارل دويتش وبعض الانتقادات التي وجهت إليه في الصفحات من 350 إلى 378.

إلى ظاهرة «الدولة القومية» وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية المرتبطة بنمو واستمرار وتكثيف عملية الاتصال بين أفراد المجتمع الواحد، واستدعى قيام الدولة القومية ظهور المجتمع الدولي بخاصيّته المتميزّة عن المجتمعات المحلّية فيما يخصّ غياب السلطة العليا الإلزامية وانتظام العلاقات في شكل نسق (نظام) تلعب مسألة التوازن فيه الدور الأكبر في الحفاظ عليه واستمراريته، وفي إطار النسق الدولي تحدث التغيّرات في القدرات والإمكانيات والإستراتيجيات ويلعب هنا الاتصال بين الدول دورًا فعّالًا في إحداث نوع من الانسجام في أهداف السياسة الخارجية للدول في إطار السعي نحو تحقيق التكامل الدولي.

بدأ دويتش بتوضيح وسائل وأدوات وقنوات الاتصال بين الدول والتي أصبحت بفعل (ثورة الاتصالات) أحد أهم أسس اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وقد حدّد قنوات الاتصال الرئيسية بين الأطراف الدولية في الإعلام والمواصلات والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، ويرى أنّ الاتصال والتفاعل بين الدول هو الذي أطّر العلاقات الدولية في اتجاهين هما الصراع والتكامل، حيث يسود الصراع بين الدول عند تعارض القيم والمصالح ويحدث التكامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل، وهنا يفترض دويتش وجود (تحكم ذاتي) في جهاز اتخاذ القرار في كل دولة يعمل على استبعاد العوامل والمعطيات المؤدية إلى الصراع والناتجة عن تعارض المصالح واختلال موازين القوّة، وهذا (التحكم الذاتي) قادر ـ حسب رأي

دويتش ـ على تغيير احتمالات العلاقة الدولية في أنّ تكون صراعًا أو تكاملًا.

وفي توضيّحه لآليّة عمل جهاز (التحكم الذاتي) يتصوّر دويتش أنّ بإمكان الدولة أنّ تتحكّم في سلوكها الدولي ـ أي في قراراتها في مجال السياسة الخارجية ـ من خلال عملية معالجة للمعلومات المراجعة Feed Back لجهاز اتخاذ القرار الخارجي بما ينسجم مع المصلحة الوطنية، حيث يكون مصدر المعلومات الراجعة البيئة الدولية والبيئة الوطنية، وفي ظل الخبرة والمهارة المتوفرّة لدى صانع القرار الخارجي وفي ظل فعالية أجهزة الاستقبال وقنوات الاتصال لهذه المعلمات تتم عملية المراجعة المعنّية بتحديد السلوك اللاحق للدولة على ضوء نتائج السلوك السابق، وتكون هذه العملية (الاتصال في ظل التحكم الذاتي) هي السبيل لعدم تصعيد الصراع الدولي، وحين تفشل هذه العملية ويحتّم تعارض المصالح تصاعد الصراع فإن دويتش يرى أنه لابد أنّ تحافظ الدولة على قدر من التحكّم الذاتي مهما كان نوع الصراع للتخفيف من حدّة الصراع مع الطرف الآخر.

أشكال الصراع عند دويتش

يصنف دويتش درجات الصراع إلى ثلاثة صور طبقًا لدرجة ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من طرفي الصراع على النحو التالي:

أولًا: المناظرات

ويأخذ الصراع صورة التفاوض والجدل بين الطرفين المعنيين

في محاولة كل منهما تغيير موقف الخصم تجاه المشكلة المطروحة، وتلعب مهارات وقدرات المفاوضين من دبلوماسيين أو غيرهم دورًا مهمًا في حسم هذا النوع من الصراع لصالح طرف دون الآخر، وتتجسّد المهارات والقدرات التفاوضية في قدرة كل طرف على التعّرف على و فهم الأسس التي عن طريقها يمكن إقناع الطرف الآخر بوجهة النظر، وتلعب مسألة الوقت هنا دورًا مهمًا، حيث عادةً ما يطول وقت المفاوضات وبمرور الزمن قد تتغيّر أهداف ومصالح أطرف النزاع، ويقوم هذا التصوّر عند دويتش على افتراض ضبط النفس والسيطرة الذاتية المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.

ثانيًا: المباريات

إلى جانب نظرية الاتصال يعتمد دويتش في تحليله للعلاقات الدولية على نظرية «المباراة» والتي تستند على تشبيه حالة الصراع الدولي بمباراة في لعبة من الألعاب الرياضية حيث تتضّمن متنافسين أو أكثر وقواعد للحركة واللعب متعارف أو متفق عليها، ونتائج للمنافسة، بحيث يمكن تطبيق نماذج المباريات الرياضية التنافسية على الدبلوماسية والحرب كأداتين لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة من خلال أساليب رياضية تعتمد بدرجة كبيرة على ما يعرف بنظرية الاحتمالات.

يفترض دويتش أنّ كل لاعب (دولة) لديه درجة معقولة من السيطرة الذاتية على تحركاته اللاحقة ولديه إمكانية لاحتمال (توقّع)

النتائج المترتبة لأي حركة يختارها، مع الأخذ في الاعتبار حركة الخصم المحتملة، حيث يجب على كل لاعب أنّ يحدّد ماذا يريد؟ وأن يدرك إمكانياته وإمكانيات الخصم وأن يبني حركاته على أساس واقعي (موضوعي) وليس على مجرد التخمين، ويرى دويتش أنّ كل لاعب (في الساحة السياسية الدولية) يجب أنّ يكون له نوعان من الحركات: حركات قصيرة الأجل وهي ما يعرف بالتكتيكات وحركات طويلة الأجل وهي ما يسمى بالإستراتيجية، بحيث تحتوي الإستراتيجية وتتضمن الحركات التكتيكية، وأفضل الإستراتيجيات هي تلك التي تزيد صافي الأرباح إلى الحد الأقصى أو تلك التي تقلّل الخسائر إلى الحد الأدنى.

يقدم دويتش صورًا وأشكالًا للمباريات في الساحة الدولية على النحو التالي:

أ) مباريات القيمة المحدّدة أو القيمة صفر

وفي هذا النوع من المباريات فإن أي ربح يحققه لاعب يعتبر خسارة للآخر، وتجسّد بذلك نموذجًا للصراع الشديد على شاكلة الصراع الإيديولوجي الذي كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إبان مرحلة الحرب الباردة، وترجع شدة الصراع إلى جمود المصالح والدوافع بالنسبة للاعبين (أطراف الصراع) بما يفضي إلى استمرارية الصراع بشكل دائم، وهنا يقدم دويتش إستراتيجيات وحلولًا يمكن أنّ تجنّب العلاقات الدولية هذا النوع من الصراع، لعل أهمها ـ كما يرى دويتش ـ إستراتيجية «الحل

الوسط»، حيث يختار اللاعب نوعًا من الإستراتيجية التي بإمكانها تقليل خسارته إلى الحد الأدنى وبالتالي تقليل أرباح منافسة إلى الحد الأدنى في ظل فرضية القبول والرضى بأقل الأرباح الممكنة، فهو إما أنّ يختار أفضل البدائل السيئة المتاحة أو أنّ يختار أسوأ البدائل النافعة المتاحة، إلى أنّ تلتقي نتائج المباراة في النهاية عند نقطة واحدة للاعبين يجتمع فيها الحد الأدنى من الحدود القصوى للاعب مع الحد الأقصى من الحدود الدنيا لمنافسه.

ب) مباريات القيمة المتغيّرة

وهي الصورة الأكثر شيوعًا في مجال العلاقات الدولية مقارنةً بمباراة القيمة صفر أو القيمة المحدّدة، حيث لا تحديد لقيمة معيّنة فقد يربح أحد اللاعبين شيئًا من لاعب آخر وفي نفس الوقت يمكن للاعبين أساسيين أنّ يربحوا من لاعب غير أساسي بطريقة جماعية أو قد يخسرون، حيث تختلط الدوافع بالنسبة للاعبين الأساسيين، فقد يحاول أحدهم أنّ يكسب من الآخر وقد ينسّقون فيما بينهم، ويأتي الربح والخسارة تبعًا للقدرة على التنسيق (مثال ذلك تكوين التحالفات الدولية)، وبذلك يرتبط هذا النوع من المباريات بما يسمّيه دويتش (الدافع المختلط)، ويتجسّد في صور وأشكال عديدة من بينها:

1 ـ مباريات التهديدات المتبادلة: حيث تكون المواجهة مباشرة بين قطبين أو كتلتين يهدد أحدهما الآخر بالحرب النووية الشاملة، وتكون إستراتيجية اللاعبين في هذه الحالة هي

واحدة من إستراتيجيتين هما: إما التعاون مع الطرف الآخر بالتراجع تجنبًا للتصادم، وإما الاستمرار في الصراع مع احتمال تراجع أحدهما.

2 ـ مباريات التهديدات والوعود: وتتحقق في ظل إستراتيجيتين هما: التعاون على إيجاد ثقة متبادلة أو الارتداد عن هذا التعاون وفي ظل هاتين الإستراتيجيتين يكون هناك عدد لا حصر له من الاحتمالات.

3 ـ مباريات البقاء: وتكون عند تطور الصراع بين خصمين (نوويين) إلى أقصى مراحله بعد عدة جولات متتابعة، فيختار كل منهما الارتداد عن التعاون وتكون نهاية العالم كنتيجة لليأس الكامل وترك اللعبة، ويرى دويتش أنّ النجاح في هذا النوع من المباريات يتمثّل في الاستمرار في اللعب من خلال اختيار أفضل إستراتيجية نسبية للفوز الكامن في الاستمرار في اللعب، وتتخذ مباريات البقاء هنا صورة مباراة التهديد والردع كنوع من مباريات الدافع المختلط، حيث في ظل التهديد والردع يحتفظ الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد.

ثالثًا: القتال

وفي هذه الصورة يدور الصراع بين اللاعبين بشكل شبه آلي، نظرًا لتضاءل ضبط النفس (التحكم الذاتي والسيطرة المتبادلة) بين أطراف الصراع، وتنتهي الأمور إلى بدأ القتال على أوسع

نطاق، ورغم الوضع شبه الآلي لعمليات الصراع القتالي فإن دويتش يضع احتمالين عند نشوب الحرب، أولهما: احتمال زيادة السرعة في تحركات الأطراف المتحاربة، وثانيهما: احتمال عرقلة وتقليل سرعة تحركات الأطراف المتحاربة، وفي الاحتمال الأوّل تتضاءل عمليات السيطرة المتبادلة وضبط النفس إلى أنّ ينتهي الأمر بتدمير أو انهيار أحد الأطراف، وفي الاحتمال الثاني تؤدي الضغوط السياسية والاقتصادية والمعارضة الداخلية والرأي العام العالمي ومثل هذا النوع من العوامل إلى زيادة ضبط النفس والسيطرة بمعدّل أسرع من عوامل تصعيد الصراع، لذلك يرى دويتش أنّ معرفة العوامل التي تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتصارعة وتدعيمها وتقويتها يمكّن من التحكّم في الطابع الآلي للصراع والتغلب عليه.

بعد أنّ يعرض دويتش صور وأنواع الصراع يشير إلى أنّ الصراعات القائمة فعليًا في الواقع الدولي غالبًا ما تكون خليطًا من المناظرات والمباريات والقتال مع تفاوت في سيطرة هذا النوع أو ذاك تبعًا للتغيرات في الزمان والمكان والظروف المحيطة في كل حالة من حالات الصراع، وتجدر الإشارة إلى أنّ كارل دويتش عايش واقع البيئة الدولية المتمثّل في نسق القطبية الثنائية عند تقديمه لنظريته في تحليل العلاقات الدولية، وانطلق من هذا الواقع المهدّد للحياة البشرية بوجود أسلحة الدمار الشامل ليقدّم معالجة لسلوك القوى القطبية والسلوك الدولي بشكل عام من أجل الوصول إلى تحقيق

أقصى قدر من التكامل الدولي، بحيث يتم تكييف سلوك بما يتلائم مع متطلبات التكامل، وإلا فإن الجنس البشري مهدّد بالفناء التام إذا نشبت حرب نووية، ويضع دويتش مجموعة من القواعد العامة للسلوك الدولي في ظل هذا الوضع منها:

أ) تدعيم وتنمية الاعتماد المتبادل بين الدول بما يكيف عالم العلاقات الدولية نحو تحقيق الهدف (التكامل).

ب) ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي، فبالرغم من أنّ دويتش يرى أنّ القانون الدولي (الحالي) هو أكثر أشكال التنظيم الدولي عالمية وأكثرها تحديدًا، إلا أنّ ما يعيبه أنه لا يملك جهازًا ثابتًا يعمل على تطبيق قواعد هذا القانون، كما أنّ الأمم المتحدة ـ كشكل من أشكال التنظيم الدولي ـ غير قادرة بوضعها الحالي على تحقيق التكامل الدولي، لأنها لا تمتلك سلطة سيادية فوق سلطة أعضاءها.

جـ) نظرًا لهذا القصور في القانون الدولي والمنظمة العالمية (الأمم المتحدة) دعا دويتش أنّ تتجه الدول إلى المنظمات الإقليمية.

د) دعا دويتش ـ كذلك ـ إلى إيجاد ثقافة عالمية متماثلة حتى يتم التجاوب والانسجام بين الدول وركزّ في هذا الجانب على أهميّة الاتصال الدولي في خلق هذه الثقافة.

يلاحظ الباحث أنّ أفكار كارل دويتش هذه قد وجدت ـ إلى

حد ما ـ طريقًا للتنفيذ بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، حيث صار الواقع الدولي في الفترة الأخيرة ـ كما يرى الباحث ـ متسمًا بسمات وملامح تؤكد تقدمًا إيجابيًا في الاستجابة (لدعوات) كارل دويتش بخصوص أنماط من السلوك الدولي من شأنها تكييف سلوك الدول بما يتلائم مع متطلبات التكامل الدولي مقارنة بالملامح والسمات المتعلقة بمستويات التكامل الدولي خلال الفترة السابقة (مرحلة الحرب الباردة) حيث:

1 ـ مستويات وأدوات وقنوات الاتصال الدولي تنامت بشكل ملحوظ وازداد الاعتماد عليها والدور المناط بها فعالية في تحديد سياسات الدول الخارجية بالقياس مع الفترة السابقة.

2 ـ درجة الاعتماد المتبادل بين الأطراف الدولية تسير باتجاه تصاعدي وتتناسب طرديًا مع مستويات التحضر الإنساني والتقدم التقني، ويمكن ملاحظة حجم التنامي في ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بوضوح خلال الفترة التي تلت مرحلة الحرب الباردة.

3 ـ منذ انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء مرحلة الحرب الباردة يلاحظ اختلاف في الدور الذي صارت تلعبه الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى الدعوات وبرامج العمل التي صارت تستهدف إصلاح المنظمة الدولية كظاهرة برزت بوضوح خلال الفترة الأخيرة.

4ـ التنظيمات الإقليمية في شكل منظمات أو فضاءات أو أحلاف شهدت تناميًا وبروزًا بشكل أكثر وضوحًا وفاعلية خلال الواقع الراهن للحياة السياسية الدولية.

5ـ مسألة الثقافة العالمية الواحدة وصراع الثقافات والحضارات مسائل صارت مطروحة بشدّة أكثر من أي وقت مضى في الساحة السياسية الدولية الراهنة.

صدر في هذه السلسلة

1 ـ (قراءات في السلم والحرب)، عبدالمنعم المحجوب.

2 ـ (حبر المنفى)، عمر الكدي.

3 ـ (خلايا نائمة)، محمود البوسيفي.

4 ـ (أوراق تاريخية)، مختار الجدال.

5 ـ (ما وراء الحجاب)، فتحي بن عيسى.

6 ـ (منفى)، ديوان شعر ـ عمر الكدي.